الوسط العلميّ في لبنان بين الماضي والمستقبل

نايف سعادة

ليس من الصعب على إنسان عادي أو شبه أمي الإدراك أن الحضارة التقنية التي تجتاح حياتنا اليومية هي من صنع البلدان المتقدمة (أو الغرب)، كما يدرك معظم الناس وتذكر الكتب المدرسية أن الحضارة المعاصرة تعتمد على البحث العلمي الذي توظف فيه الدول المتقدمة أموالاً طائلة بهدف ضمان الحفاظ على تقدمها ومنافسة البلدان الأخرى.

وتجاه هذه الحقائق البسيطة التي تشبه البديهيات تعاني البلدان المتخلفة، ومنها لبنان والبلدان العربية، مشكلة شبه مستعصية ألا وهي سبل اللحاق بركب البلدان المتقدمة إن لم نكن أكثر تواضعاً ونكتفي بالأمل بالحفاظ على مكانتنا بدلاً من الرجوع إلى الوراء نتيجة توقفنا في عالم يتقدم بخطى متسارعة.

فالفجوة التي كانت تفصل بين لبنان فخر الدين المعني الكبير وبين توسكانة كانت أصغر من تلك التي كانت تفصل بين محمد علي وبين أوروبا. والاثنتان لا يمكن مقابلتهما بالهوة التي تفصلنا حالياً عن العالم الغربي أو المتقدّم.

يدرس تلامذة المدارس في كتبهم عوامل النهضة الأوروبية التي تحدد نهاية القرون الوسطى بتحرر الفكر الموضوعي والعلمي، ويرددون عن ظهر قلب قصص غاليله وديكارت ونيوتن وغيرهم من رواد الفكر المعاصر. كما تروي كتب التاريخ المدرسية قصص الإسكندر الأكبر قيصر روسيا الذي تنكر بزي عامل في موانىء هولندا لتعلم أسرار الصناعة في الغرب ونقلها إلى بلده لبناء امبراطوريته الروسية. وتروي قصص الإمبراطور الياباني ومحمد علي اللذين قلّداه بإرسال بعثات إلى الغرب لنقل العلم والتقنية. ونعرف الآن أن الأولَين قد نجحا فيما فشل محمد علي والعالم العربي في نقل حضارة الغرب وبناء حضارة عربية معاصرة...

وإذا كان من السهل على علماء التاريخ والاجتماع

إيراد تبرير الفرق بالاستعمار والاحتلال الأجنبي، فـإن مثابرتنا على التراجع في مجال السباق قد تـدعو إلى طرح العـديد من الأسئلة بعـد مضي نـحو نصف قـرن على تحرر مـعظم البلدان العربية من الاستعمار الأجنبي، فيما نجد العديد من البلدان التي انطلقت من مستويات أدنى مما كنا عليه قد تمكنت من تصغير الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وتأهبت لدخول مضمار السباق والتنافس معها.

وإذا انطلقنا من أن مستوى التعليم المـدرسي والجامعي، والإرادة الذاتية والذكاء، والموارد المتوافـرة للبحث، والمناخ السياسي والتخطـيط الصحيح، هي العوامل والمنطلقات الأسـاسية لنشوء أية نهـضة علمـية أو فكرية، فلنحـاول أن نستكشف إذاً في أي من هذه المـجالات يكمن النقص اللبناني والعربي بوجه عام وما هي الوسائل الضرورية للتعويض من هذا النقص.

أولاً: ملاحظات حول بنية الوسط العلمي في لبنان والعالم العربي

سـأحاول في مـا يلي عرض كل من العـوامل التي ذكـرناها في الفقـرة السابقـة لأصل من خلالهـا إلى تحديد المفهـوم المعاصر لـبنية الوسط العلمي ومقـابلة واقعنا بالدول المتقـدمة. وسأعتمد من خلال هذا العرض تشبيه عـملية الإنتاج العلمي بالإنتاج الموسيقي انطلاقاً من آلة العود لنصل إلى المعزوفة الأوركسترالية.

كلنا نعلم أن آلة العـود تتألف من صندوق خـشبي يتقن صنعـه أي نجار مـاهر دون دراسة فيـزياء التضخـيم والصدى، ومن أوتار مشـدودة على هذا الصندوق باستطاعـة أي إنسان أن يضرب عليـها ويخرج أصـواتاً دون أية دراية بفيـزياء الأجسام المـرنة ومواصفـات الصوت. والأنغام التي تنبعث من آلة العود ليست أبداً نتيـجة الجمع الميكانيكي بين الخشب والأوتار، بل هي حالة جديدة ترتبط بمهارة العازف بحيث إنهـا قد تكون موسيقى رائعة على يد عازف ماهر أو أصوات ناشزة على يد جـاهل. وباستطاعة العازف أن يكون تقنياً ماهراً في تـرداد موسيقى غيره أو مـؤلفاً مبدعـاً يبتكر ألحاناً جـديدة قد يقتصـر عزفها على العـود أو قد توزع على آلات عديدة. والأعمال المـوسيقية الكبيرة تعـتمد في عزفها على توزيع دقيق للأدوار بين عـدد كبير من الآلات الموسيقية وأي عزف غيـر متسق على العديد من الآلات قد يؤدي إلى صـخب وإزعاج بدلاً من الموسيقى الرائعة. وأخيراً باستطاعـة الأوركسترا ذات التدريب الكفوء أن تعزف أعمالاً مكتوبة سابقاً أو مقطوعـات جديدة مبتكرة، وقد يصل بعض العباقرة إلى كتابة قـطع موسيقية خالدة حتـى ولو كانوا يشكون الصمم كمـا حدث بالنسبة إلى بيـتهوفن في آخر حـياته. وعلى الرغم من أهميـة الفكر المبدع فـي شتى المجـالات فأنا لا أحاول قطعـاً تشبيـه البحث العلمي، وعلى الرغم من أهمية نتائجه، بروعة الإبداع الموسيقي.

١ ـ مستوى التعليم والكفاءات والمهارات الفردية

شـهد لبنان كالـعديد من البلدان العربية توسعاً كـبيراً في مجال التعليم بحـيث بات مستوى الأمية فـيه في مطلع السبعينات قـريب مستواه في العديد من البلدان الأوروبـية وتطور التعليم الجامعـي فيه إن على صعيـد تعزيز الجامعـات العريقة (التي أنشـئت قبل الكثير من جـامعات

أميركا) أو على صعيد إنشاء جامعات جديدة وأهمها الجامعة اللبنانية التي تمركز فيها خلال السبعينات أكبر عدد من الطاقات العلمية، بحيث أصبح جهازها الآن يضم نحو ألفي أستاذ وباحث من حملة شهادات الدكتوراه من أوروبا وأميركا. واعتمدت الجامعة اللبنانية سياسة حكيمة بإرسال ٢٥ إلى ٥٠ طالباً من خريجيها المتفوقين في كل عام للتخصص في البلدان المتقدمة في شتى مجالات العلوم الإنسانية والبحتة. وكان من شروط إيفاد الطلاب التعهد بالعودة إلى الوطن وإعطاء الأولية للعمل في مؤسسات الدولة اللبنانية. ويمكن تقدير عدد المبعوثين من الجامعة اللبنانية لغاية ١٩٨٥ بنحو ٥٠٠ طالب يقابلهم نحو ٣٠٠ مبعوث من المجلس الوطني للبحوث العلمية. ويضاف إلى هؤلاء أعداد كبيرة من خريجي الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف وبخاصة في مجالي الهندسة والطب، الذين سعوا بمبادرة فردية، أو نظراً إلى ظروف الحرب، إلى متابعة التخصص والتحصيل في البلدان الغربية. وتدليلاً على أهمية عدد هؤلاء نذكر على سبيل المثال أن عدد الأطباء من خريجي الجامعة الأميركية الذين يعملون في شتى المجالات الطبية (تعليم، أبحاث، معاينة) في أميركا الشمالية يقارب الـ ١٢٠٠ طبيب.

وإذا ما أخذنا في الحسبان أن عدد الطلاب في المؤسسات الفرنكو فونية قد يبلغ ضعف عددهم في المؤسسات الأنكلوفونية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن نسبة المتخرجين من مدارس الطب لا يزيد على ٣٠ في المئة من مجمل الخريجين الجامعيين في شتى المجالات (هندسة، زراعة، علوم بحتة) لكان تقدير عدد الكفاءات العلمية المهاجرة من لبنان بنحو خمسة آلاف على الأقل. ولا أعني بذلك أن جميع هؤلاء هم من الباحثين العلميين بل إن هذا الرقم يدل على مدى اتساع التحصيل العلمي الجامعي في لبنان وعلى الإمكانات الكبيرة التي وظفت في سبيل إعداد هذه الكفاءات.

وإذا كانت الحرب اللبنانية خلال العقدين الماضيين سبباً أساسياً من أسباب هجرة الكفاءات العلمية، فإن ظاهرة الهجرة لا تقتصر على لبنان، بل تشمل العديد من البلدان العربية وبصورة أشمل البلدان المتخلفة، بحيث يمكن تقسيم ذوي الكفاءة العليا إلى فئتين أساسيتين: الأولى، وقد تتفاوت نسبتها المئوية بحسب بلد المنشأ، التي تختار الهجرة طوعاً نظراً إلى توافر شروط أفضل لمتابعة العمل في البلد الأجنبي، وهي خير دليل على هجرة الأدمغة من البلدان المتخلفة باتجاه البلدان المتقدمة. أما الفئة الثانية التي اختارت العودة إلى بلدانها فكانت تشيخ بسرعة وتعجز عن مجاراة الفئة الأولى، على الرغم من أن أفرادها كانوا بالمستوى نفسه أو بمستوى أفضل خلال فترة الدراسة في الغرب، وقد عالج أسباب هذه الظاهرة على نحو علمي ودقيق الدكتور أسامة الخالدي في سلسلة مقالات نشرتها جريدة **النهار** في نهاية السبعينات[1].

٢ ـ التسهيلات والموارد المتوافرة للبحث

إن النجاح النسبي في مجال إنتاج الكفاءات العلمية الذي تطرقنا إليه في الفقرة السابقة يشبه الحالة التي يصل إليها فرد هاوٍ أو محترفٌ أتقن العزف على آلة موسيقية. ولكن هذا الفرد بحاجة إلى دفع ثمن الآلة الموسيقية وبحاجة إلى موارد كافية لمتابعة سعيه ولجمهور يقبل على سماعه ويساعده على المتابعة وتطوير أدائه.

(١) أسامة الخالدي، «البحث العلمي في العالم العربي،» **النهار**، ٣٠ ـ ١٩٧٨/٨/٣١ و١٩٧٨/٩/١.

وهنا تصبح المسألة أكثر تعقيداً بالنسبة إلى الباحث العلمي العائد إلى بلاده. فهو قد قضى فترة تراوح بين ربع وثلث عمره الحالي، وربما أغلى فترة من شبابه في البحث والتحصيل ليعود بأوراق لا يسهل تصريفها في بلده، وفي حين يعود أي مهاجر من جيله، قضى العدد نفسه من السنوات من عمره في بلد نفطي أو غيره، بمبلغ محترم من المال يسمح له بالانطلاق في بلده أو تأمين العديد من متطلبات الحياة، فإن العائد من البلدان الغربية يجد نفسه عاجزاً عن إيجاد المركز الملائم له في الجامعة أو مركز البحث أو إدارة الدولة، وهو يعجز في بعض الأحيان عن توفير مصروفه اليومي، وثمن السيارة، والمسكن اللائق، هذا فضلاً عن شعور حاد بالإغتراب والوحشة والإحباط والإنقطاع عن مجتمعه.

ولا يعود ذلك إلى المنافسة بين الخريجين أو ضيق السوق المحلية أو العقلية المتخلفة أو الواسطة وغيرها... من لائحة طويلة من الأسباب، بل إلى خلل كبير في البنية الاقتصادية والاجتماعية، فإنتاج الباحثين العلميين ليس كإنتاج الأطفال بحيث تأتي «رزقة» كل منهم معه والله المدبر. فمنذ مشروع مانهاتن الذي جمع بين الطاقات العلمية ورأس المال والقرار السياسي والتخطيط العسكري لإنتاج أول قنبلة ذرية، لم يعد البحث العلمي هواية أو عملية تلذذ فكري يمارسها بعض المتفوقين أو المهووسين أو من مسهم خلل لشدة تشغيل دماغهم في أروقة الجامعات أو في أقبية قصورهم، بل أصبح البحث العلمي مؤسسة من مؤسسات المجتمعات المتقدمة يكون إحدى زوايا مثلث أضلاع يجمع بين العلم والثروة والنفوذ. وإذا كان العلم شرطاً من شروط التقدم التقاني فإن المورد الأساسي لإنشاء المجمعات العلمية وتمويلها (تجهيزات رواتب للباحثين وغيرهم من الموظفين) وتسويق إنتاجها يعتمد بوجه أساسي على الشركات الصناعية وعلى الدولة التي تسعى لتطوير وسائلها ورفع دخلها وتحسين تجارتها عن طريق تطوير تقانتها بواسطة المكتشفات العلمية.

ومنذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا يعيش لبنان كغيره من البلدان العربية في دوامة على شكل حلقة مفرغة هي: التطور الاقتصادي والاجتماعي والعسكري مرهون بتطوير الصناعة الحديثة التي هي مرهونة بتطوير المهارات التقنية والبحث العلمي التي ترتبط بدورها بواقع الاقتصاد والصناعة والقرار السياسي. ونتيجة ذلك يعاني الباحث العديد من المشاكل نكتفي بإيراد لائحة بها دون تفصيلها: العمل المناسب، الراتب المناسب، توفير الوقت المناسب للقيام بالبحث، توفير المال الضروري لتأسيس مختبر للبحث العلمي، تأمين لائحة طويلة من المستلزمات الضرورية لمباشرة البحث، إيجاد المساعدين والتقنيين الكفوئين، العثور على زملاء يمكن التعاون معهم في مجال البحث أو للانتقال للعمل معهم في مجال قريب من اختصاصه، توفير إمكان الاتصال بمراكز البحث العالمية وسهولة الانتقال بين موقعه الجديد بينها.

٣ ـ المناخ الاجتماعي والسياسي

على الرغم من مظاهر الحداثة والتمدن التي توازيها مظاهر الفقر المدقع والتخلف على امتداد العالم العربي، تعيش هذه المنطقة حالة من الانغلاق أو الثبات الفكري والاجتماعي كأنما قدر لهذا الجزء من العالم أن تتبع حركته الاجتماعية مساراً دائرياً مغلقاً يعود به إلى الوراء حتى يصبح في أقرب نقطة إلى اجتياز عتبات الإحراج باتجاه التقدم والتطور. ونورد وصفاً مقتضباً لبعض الحالات التي تؤكد هذه المقولة.

أ ـ في الربع الأخير من القرن الماضي كانت مصر ملجأً للفكر الحر والانفتاح على التبادل والحوار مع العرب. وانطلقت من القاهرة مجلة **المقتطف** التي كانت نموذجاً عربياً لمجلتي **الطبيعة** (*Nature*) في لندن و**العلوم** (*Science*) في أميركا، ولا نجد حالياً نموذجاً عربياً يوازي ولو بمستوى أدنى مجلة **المقتطف** التي أصدرها يعقوب صروف على امتداد سنوات عديدة من القرن الماضي ومطلع هذا القرن. وكان باستطاعة هذه المجلة معالجة القضايا العلمية الحساسة في ذلك الوقت مثل نظرية داروين حول التطور في حين يصعب حالياً طرح هذه المسألة في معظم العواصم العربية وجامعاتها.

ويرزح التدريس في مدارسنا وجامعاتنا تحت وطأة النقل والرواية والتلقين التي تؤدي في النهاية إلى تقييد فكر التلميذ وسجن عقل الطالب في كهوف الماضي بدلاً من العمل على تحريره وانطلاقه عالياً ليلتقي بالفكر الإنساني المتحرر من أية قيود. وليست الرواية عن تحديد الخطين المتوازيين بكونهما الخطين اللذين لا يلتقيان «بإذن الله» أما إذا التقيا «فلا حول ولا قوة إلا بالله»، ليست هذه النادرة بغريبة أبداً عن فكرنا وطرائق تدريسنا، بل هي تعطي أصدق رسم كاريكاتوري لحالة التعليم والفكر في عصرنا هذا.

ولقد طالعتنا الصحف خلال الأسابيع الماضية[٢] بنص تصريح لمفكر مصري يطابق في مضمونه وتعابيره وثيقة التوبة التي وقعها غاليله أمام محاكم التفتيش في نهاية القرون الوسطى الأوروبية بسبب الإجهار بقناعته أن الأرض هي التي تدور حول الشمس وليس العكس.

ب ـ في البلدان المتقدمة يتسابق رجال السياسة وهم في أغلبيتهم من خريجي معاهد الدراسات العليا، إلى توظيف العلماء والمفكرين وذوي الخبرة في المراكز الحساسة والمسؤولة عن التخطيط للمستقبل. فعالم الفيزياء النووية ساخاروف أوكله مجلس السوفيات الأعلى (في نهاية الخمسينات) بإعادة النظر في برامج تعليم الرياضيات والعلوم وتطويرها. وكلف شارل ديغول الأديب الشهير اندريه مالرو بإعادة تجميل مدينة باريس، وتولي مجلة **العلوم** (*Science*) والجمعية الأميركية لتقدم العلوم اهتماماً خاصاً بتدريس العلوم على مختلف المراحل المدرسية والجامعية. وتحذو حذوها الجمعية الأميركية للعلوم العصبية (وهي تضم نحو ٢٥ ألف باحث علمي) بحيث باتت تكرس جزءاً من مؤتمرها السنوي لمسألة تدريس العلوم العصبية لتلامذة المدارس. ويختار رئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ نخبة من ذوي الاختصاص في مختلف الحقول العلمية لترؤس اللجان أو لكتابة التقارير ووضع الخطط في جميع المسائل التي تتعلق بالتطور الصناعي أو الاقتصادي والتقني.

وفي بلداننا حيث قد يرسب معظم المسؤولين في مباراة استعمال أل التعريف في الحروف الشمسية والقمرية أو في شهادات تعتمد علامات لاغية في اللغة العربية أو اللغة الأجنبية يعتمد معظم هؤلاء على مستشارين ربما لا يليقون ببلاط الأمير الشهابي في بيت الدين. وتبنى المؤسسات حتى العلمية منها، على أساس التراتب الهرمي في الجهل والأمية والمحسوبية. وما زال العديد من الناس يتندر بحكاية النائب الذي طالب بمعاقبة الأمين العام الأسبق لمجلس البحوث العلمية لأنه صرح خلال جلسة للجنة برلمانية (في أواسط السبعينات) بأن باحثي

(٢) «نصيحة» محام تعيد التاريخ سبعين عاماً إلى الوراء.. **السفير**، الملحق، ١٢/٤/١٩٩٦.

المجلس ينشـرون مقالاتهم في مجـلات دولية. وقد رأى النائب الكريم أن في الأمر خـيانة لأننا ننتج العلم وننشره للعالم بدلاً من تعميم نتائج الأبحاث على المخاتير ورؤساء البلديات.

ولا أنسى حادثة حصلت عام ١٩٨٤، حـين كنت مسؤولاً أكاديمياً في الجـامعة اللبنانية، مع أحد الزمـلاء الذي قدم طلبـاً للسفـر إلى فرنسـا للدفاع عن أطروحـة دكتوراه دولـة في إحدى جامعـاتها ورفع الطلب بحسب التسلـسل الإداري إلى رئاسة الجامعة ومـجلس الوزراء، فوافق مجلس الوزراء على سـفر رئيس الجـامعة لأنه عـضو في لجنة الدكتـوراه ولم يوافق على طلب الزميل الذي سيدافع عن هذه الأطروحة.

ج ـ يرتبط البحث العلمي في البلدان المـتقدمة ارتبـاطاً وثيقاً بالتدريس الجـامعي، بحيث إن أساتذة الجـامعـات والمعاهد العـليا وطلابها يمـثلون المورد الأسـاسي وربما الأوحـد لجيش الباحثين العلمـيين الذين يعملون إما في مختـبرات الجامعة أو في مراكز البـحث التي تعتمد في تمويلهـا على الدولة أو على الشركـات الصناعيـة والمؤسسـات المختلطة التـي تعنى بشؤون البحث. وفي بلادنـا هناك جامعـات خاصة تعـتمد على الأقـساط التي يدفـعها الطلاب لتـمويل أجهزتها الإدارية والتعليـمية، وكثيراً ما تعجز هذه المـوارد عن توفير التمويل اللازم للانطلاق بالبحث العلمي. أما الجامـعة اللبنانية، كغيرها من الجامعـات التابعة للدولة في البلدان الأخرى، فيـرتبط تمويلـها كلياً بـالدولة. وخلال السنوات القليلة التـي سبقت الحـرب اللبنانيـة رصدت ميزانية الجـامعة مبالغ محدودة لتجـهيز مختبرات للتدريـس والبحث، وساهم المجلس الوطني للبحوث العلمية في مـساعدة بعض الباحثين للحصول على تجهـيزات ضرورية أو لشراء مواد كيميـائية أو للسـفر إلـى الخـارج لحضور المؤتمرات العلمية. ولقد قضت الحرب اللبنانية على جميع إنجـازات سنوات ما قبل الحرب، فـتفرعت الجامـعة ولحقت أضرار فـادحة بتجهـيزاتها ومنشآتها وتفـتتت البؤر العلمية التي كـانت في طور تكوينها وشحت الموارد المـالية بحيث لم تعد كـافية لدفع رواتب مناسـبة للأساتذة والباحـثين. وأصبـحت فروع الكليات شبـه مدارس ثانوية عليا ولحق التضخم الذي أصاب الليرة اللبنانية بالشهادات والألقاب الجامعية.

ولا تختلف الأمور كثيراً في العديد من الجامعات في الدول العربية عما نشهده في الجامعة اللبنانية، فالأستاذ موظف في الدولة يخضـع تعيينه وترقيته واستمراره في العمل لمعايير غير أكاديميـة في معظم الأحيان. وإذا مـا كان التدرج في الرتب الأكاديمـية يعتمـد الإنتاج العلمي والمقالات المنشورة فـإن أكثر من ٩٠ في المئة من هذه المقالات تنشر في مـجلات محلية لا قيمـة دولية لهـا. وفي العديد من جامـعات مصر يمكن الاكتـفاء بإعداد مقال يخـضـع لتحكيم محلـي يـفيد بأنه مـقبول للنـشر. ويعد هذا بمـثابة مـقال علمي، لم ينشر، في مـجال ترقـية الأستاذ.

وربما لا أكون مغاليـاً إذا عددت هذه المقالات والمجلات التي تنشر فيـها مثل النشرات التي طالب أحـد نوابنا بتوزيعـها على المـخاتير ورؤسـاء البلديات. لأن أكـثر من ٩٨ في المـئة من المقـالات العلمية العربيـة ومجلاتهـا لا يرد ذكرها في المصنفات الـدولية التي تحدد المعـايير والمواصفات المطلوبة للنشر العلمي.

يرتكز البحث العلمي والفكر الحـر على فرضية أساسـية هي السعي لإيجاد الحقـيقة، إن عن طريق تعلمها أو عن طريق اكتشافها دون أية فرضـية مسبقة ودون وضـع سقف أو كوابح تقيد عملية الفكر الحر والاستعداد لقبول النتائج الموضوعية لتجربة محددة.

ولو عرضنا المناخات الفكرية السائدة على امتداد العالم العربي لوصلنا إلى صورة معكوسة للأمور اختصرها أسامة الخالدي ويوسف الشيراوي بقولهما: «ولكن المسلمين بعد أربعة قرون من بناء حضارتهم القائمة على طلب العلم والمعرفة قرروا، لأسباب سياسية ومذهبية لا علاقة لها بالدين، أن لا يتوسعوا في باب الاجتهاد...ولا ندري كيف تحول هذا التعطيل...إلى تعطيل للعلم والتفكير العلمي...»(٣). فمنابر الجامعات تخضع لنوع من الإرهاب الفكري السلفي ويحتشد حولها أناس جاءوا ليتزودوا بأدلة تساعد على تأكيد قناعاتهم وأفكارهم المسبقة. فتحول التعليم والعلم إلى رواية ينقلها الخلف عن السلف، وإطار البحث والنقاش يحدد «عالم» ربما لا يحسن حَل معادلة رياضية بسيطة. وهكذا يغلف الجهل والتخلف بأدعية وشتائم ضد علوم الغرب وفكره وأساليبه التي تتناقض مع تقاليدنا الصالحة وبيئتنا الطاهرة. كل ذلك على طريقة العمل لإزالة إسرائيل عن طريق تمزيق الصفحة التي تحوي اسمها في المعجم أو خريطتها في الأطلس.

وأورد هنا فقرة من مقال الياس خوري (٤) فيها أبلغُ وصف وتأريخ لقرار إغلاق الفكر العربي: فقد «حدث ذلك عام ١١٩٩. ففي شهر آذار من ذلك العام، أخرج جثمان ابن رشد من قبره في مدينة مراكش ووضع في نعش، وتم ترحيله إلى قرطبة. يصف ابن عربي في كتابه **الفتوحات المكية** المشهد بالكلمات الآتية: «ولما جعل التابوت الذي فيه جسده على الدابة، جعلت تواليفه من الجانب الآخر»». كان أرخص ثقل يستعمل لموازنة رفات ابن رشد على ظهر الدابة مؤلفاته...وحملت الدابة مؤلفات ابن رشد وجثمانه إلى أوروبا التي حضنت الرفات في ترابها وقرأت المؤلفات للانطلاق بنهضتها الحديثة.

وبعد مضي ثمانية قرون على هذه الحادثة كم نحن بحاجة إلى دابة تسير في الطريق المعكوس لتنقلنا إلى عصر النهضة.

٤ ـ مفهوم الوسط العلمي والكتلة الحرجة

يحتار العديد منا كيف أن طالباً عادياً في الجامعة يتحول إلى باحث مرموق في الدول المتقدمة وينشر الأبحاث ويحصل على براءات علمية لاكتشافاته. وكيف أن باحثاً متفوقاً يعود إلى بلده فيتخبط ويجاهد خلال سنوات دون أن يتوصل إلى القيام بتجربة ناجحة وإلى نشر مقال علمي (تشترط أنظمة الجامعة اللبنانية نشر خمسة أبحاث أصيلة للحصول على رتبة أستاذ فيها). وسرعان ما يصاب هذا الباحث بالإحباط فيتحول إلى متقاعد في كادر الجامعة أو إحدى المؤسسات وقد يصبح في غالب الأحيان عائقاً في سبيل تقدم العلم وتوفير الفرص للباحثين الجدد.

لقد عالج أسامة الخالدي هذه المسألة على نحو مستفيض وتوصل من خلال معالجته إلى طرح مفهوم «الكتلة الحرجة» الضرورية للإقلاع بالبحث العلمي في لبنان والعالم العربي. فكما أن التفاعل الذري الذي ينتج منه الانفجار يتطلب كمية من المواد المشعة الضرورية لإطلاق الانفجار فإن البحث العلمي يتطلب حداً أدنى من الباحثين المتمركزين في مكان معين تتوافر فيهم الشروط المناسبة للإقلاع والانطلاق بالبحث ذي المستوى الدولي.

(٣) أسامة الخالدي ويوسف الشيراوي، **معنى التكنولوجيا** (نيقوسيا: دلمون للنشر، ١٩٩٥)، ص ١٧.

(٤) إلياس خوري، «الفيلسوف والدابة،» **النهار**، الملحق، العدد ٢١٤، ١٢/٤/١٩٩٦.

ولست أدري إذا ما كان وزير التعليم العالي على اطلاع على مقولات الخالدي ويسعى لتطبيقها من خلال الإعداد لإنشاء حاضرة علمية يجتمع فيها الباحثون على شكل شبكة المختبرات العلمية التي أنشأها المجلس الوطني للبحوث العلمية في فرنسا منذ مطلع السبعينات بالتعاون مع مختلف إدارات الدولة الفرنسية والصناعات الكبرى في فرنسا وأوروبا[٥].

ولو عدنا إلى النموذج المبسط الذي عرضناه في مطلع هذا المقال عن الإنتاج الموسيقي لأمكننا تشبيه مفاهيم «الكتلة الحرجة» والحاضرة العلمية أو البحثية، بمرحلة جمع عدد من العازفين المهرة (على آلة العود وغيرها) ضمن إطار فرقة موسيقية. ويبقى السؤال الأهم وهو كيف يتم جمع هذه الفرقة؟ وأي موسيقى ستعزف؟ ولمن ستعزف؟ فالبحث العلمي لم يعد يقتصر على جمع أناس من ذوي الاختصاص أو من اختصاصات متعددة ومتقاربة ضمن مختبر جامعي فينطلق العلم. لأن هذا الأمر بات مكلفاً جداً لا يجد ممولين يتبرعون بنفقاته ولا نساكاً ينذرون أنفسهم للعلم دون مقابل، كما أنه لم يعد بالإمكان القيام بالاختراعات على طريقة باستور (Louis Pasteur) وتوماس أديسون (Thomas Edison). وأخيراً لا يقبل الناس إلى الدفع للعلم وتشجيعه كما يقبلون على حفلات الموسيقى والطرب.

فلقد أصبح البحث العلمي أكثر الصناعات الحديثة تعقيداً وتطوراً وكلفة. فباتت معالجة مسألة علمية واحدة تتطلب تضافر مجهودات شبكة معقدة من فرق البحث تشبه أوكار النمل، يعمل كل منها على جانب بسيط من المسألة وتوظف لها رساميل طائلة ويرعاها قرار سياسي بهدف اقتصادي طويل الأجل. ونورد بعض الأمثلة لشرح ذلك:

١ ـ أعلنت الحكومة الأميركية العقد الأخير من القرن العشرين بمثابة عقد الدماغ (Brain Decade)، وتقدر الأموال الموظفة حول أبحاث الدماغ في أميركا ولتحقيق هذه الغاية بنحو ٢٥ مليار دولار أميركي ويعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على هذا الموضوع نحو ٢٥ ألف باحث علمي هذا عدا الموظفين التقنيين والإداريين والطلاب.

٢ ـ رصدت الحكومة الأميركية نحو ٢٥ مليار دولار أميركي لعملية مسح الجينات البشرية (Human Genome)، ويعمل ضمن هذا المشروع عدد يماثل الأعداد التي أوردناها سابقاً في مجال أبحاث الدماغ. وتشير التقديرات إلى أن الوصول إلى نهاية هذه العملية قد يتطلب أموالاً تفوق أضعاف الرقم المقدر عند الانطلاق.

٣ ـ يفوق عدد الباحثين في الولايات المتحدة حول مرض نقص المناعة المكتسبة (AIDS) أو (Sida) عدد جميع العاملين في شتى مجالات البحث العلمي (مع التساهل في تصنيف الباحث) وفي جميع البلدان العربية. وقد تفوق كلفة هذا البحث مجمل ميزانيات البحث العلمي والتعليم العالي في العالم العربي[٦].

---

(٥) ندوة حول إنشاء شبكة من الحاضرات البحثية، إعداد وزارة الثقافة والتعليم العالي ـ لبنان، فندق البستان ـ بيت مري من ٢٣ إلى ٢٦/١/١٩٩٦. تم تأجيل الندوة ولم يعلن عن موعد لاحق لعقدها.

(٦) حول عدد الباحثين العرب والميزانيات المرصودة، أنظر: أنطوان حداد، «الفجوة العلمية بين العرب وإسرائيل،» ورقة قدمت في «مؤتمر الإنماء وتحديات المرحلة المقبلة»، بيروت، ندوة الدراسات الانمائية، ١٩٩٤.

ليس الهدف من إيراد هـذه الأمثلة تثبـيط العزائم والوصـول إلى قنـاعة باستـحالة الانطلاق بالبحث العلمي في لبنان والعالم العربي، بل الهـدف هو إعطاء صورة ولو مبسطة عن الأوساط العلمية العاملة في البلدان المـتقدمة التي يفوق التنافس والسباق بينهـا أشد الحروب العسكرية ضراوة وتوظيفاً للأموال. ومن خلال هذه الصـورة يمكننا الوصول إلى تحديد مقومات الوسط العلمي المعاصر:

أ ـ البـاحث العلمي، هو الإنســان المعـد إعـداداً كافـيـاً، الذي يعمل دون انـقطاع في مجـال اختصاصه والذي يفترض به أن يبقى على اتصـال واطلاع أكيد على جميع ما يجري في العالم في مجال اختصاصه، وهذا يفترض على الأقل فرزاً وقراءة أولية لما يعادل مئة إلى مئتي عنوان مقال وملـخص علمي أسبوعيـاً. وإذا ما انقطع الباحث عن متـابعة هذا العمل لمدة سنـة فقط قد تبلغ الهـوة[٧] التي تفـصله عن تقـدم العلم ثلاث إلى خـمس سنوات. وإذا حـاولت تطبـيق هذا التعريف على لبنان ربما لا يتجاوز عدد الباحثـين الفعليين فيه (في مجالات العلم الكبرى وليس حول دراسات محلية للحيوان أو النبات أو الماء) عدد أصابع اليدين.

والبـاحث العلمي ليس ناسـكاً ولا يقوم بـعمل رسـالي (لأن هذه الأعـمـال بطلت حـتى عند أصحاب المهن الـرسالية انطلاقاً من المجالات الصـحية إلى المجالات الدينية) فـهو بحاجة إلى الكسب المـادي، لا بل إن زيادة الكسب المادي هي شـرط أساسي لإنتـاجه. وأورد هنا حـادثة حصلت مع أحد الأساتذة الجامعيين (الجامعة الأميركية في بيروت) الذين عرضت عليهم إحدى المؤسسات الأميركية مبلغاً من الـمال للقيام بالبحث في مجال طبي، وقد وافق الباحث على ذلك وطلب من المـؤسسـة المانـحة أن تحـول المبلغ المـرصـود كراتب جـزئي له إلى شراء مـواد وتجهيزات نظراً إلى كونه لا يحق له قبض تعـويض مادي من أبحاثه. وكان رد المؤسسة رفض إعطائه المنحـة على الرغم من كفـاءته، وكانت حـجتـها أنها لا تـضمن القيـام بالبحث مـن قبل شـخص لا يتقاضى أجراً عنه.

مقابل المبدأ الأمـيركي البسيط الذي يقول بإمكان مراقبة إنتـاج من ندفع له ونكافئه نجد أن أساتذة الجامعة اللبنانية (باحثون وغير باحثين) تتدرج رواتبهم بالطريقة نفسها التي تزاد فيها رواتب موظـفي الدولة دون الأخذ في الحـسبان الإنتـاجيـة العلميـة. كذلك الأمـر في الجامـعة الأميـركية حـيث لا يتقـاضى الباحث مكافأة فـعلية عن إنتـاجه العلمي. وكذلك أيـضاً في لبنان والدول العربيـة يطلب القيام بالبـحث العلمي من الباحثـين والأساتذة دون أي تعويض مـقابل إنتاجية هذا البحث.

ب ـ البحث العلمي ليـس هواية أو قراراً فردياً يشبـه العمل الحرفي، كـما يحصل حـالياً في جميع جامـعاتنا العربية ومؤسســاتنا العلمية، بل يجب أن يكون جزءاً من شبكة تشـبه شبكات الإنتاج الصناعـي، وإلا فقد البـحث قيمـته وضاع إنتـاجه أو ربما وظـف هذا الإنتاج في الدول المتقدمة بدلاً من توظيفه في البلدان المتخلفة التي هي بأمس الحاجة إليه.

ج ـ لا يتم إعداد الباحـث العلمي على نحو تلقائي وعشـوائي بحسب مواهب الفرد ونصـيبه وسعيـه للقب أو شهادة كمـا يحصل عندنا. بحيث أصبـحنا على الرغم من الكوارث التي لحقت

(٧) المصدر نفسه.

(٨) يحرص بعض من النخبة على اعـتماد لقب «بروفسور» ربما لتمـيزهم عن حملة ألقاب الدكتوراه. علماً أن مفـهوم وترجمة «بروفسور» التي يصعب لفظها على عامة الناس نتيجة لحرف الـ P الأعجمي هي لقب «أستاذ» في جامعة ما.

بجامعاتنا نتيجة الحرب، نوزع شهادات الماجستير وألقاب الدكتوراه[٨]. في المقابل نجد أن الدراسات العليا في البلدان المتقدمة تفرض على طالب البحث أو الدكتوراه أن يحصل على منحة من مؤسسة ترعى دراسته وبحثه. وحصول الطالب على الدكتوراه لا يعني أكثر من لقب أكاديمي يتطلب تدريباً بعد الدكتوراه (post Doctoral) يحدد إمكانية الفرد على متابعة البحث العلمي ونجاحه بالالتحاق بمؤسسة ترعى عمله وتوجهه.

إن هذه الوقائع تظهر أن جميع من أرسلناهم إلى الخارج لتحضير الدكتوراه والتدريب على البحث قد يتحولون إلى توظيف غير مجد بالنسبة إلى بلدنا أو قد يتحولون إلى كفاءات علمية تستفيد منها الدول المتقدمة وهذا ما يفسر ظاهرة هجرة الأدمغة من بلداننا المتخلفة.

د ـ المنظومة العلمية: خلال جيل واحد تغيرت صورة البحث العلمي في البلدان المتقدمة بحيث انتقل البحث العلمي من مرحلة عمل مختبر أو فريق إلى نظام مؤسسة تمثل حلقة وصل بين التعليم العالي والصناعات المتطورة، فلم يعد مختبر أستاذ مرموق في جامعة يحصل على تمويل من الجامعة أو الدولة للقيام ببحث علمي يدرب فيه طلاباً وباحثين جدداً، بل أصبحت هناك مؤسسات ترعى البحث وتشرف عليه (مثل المجلس الوطني للبحوث العلمية في فرنسا والـ NIH في أميركا...) وتوجهه ضمن إطار خطة اقتصادية تضع أهدافاً محددة لفترة معينة من الزمن. فبات كل فريق بحث (يعمل ضمن جامعة أو مؤسسة عامة أو خاصة) يحصل على تمويله (يشمل ذلك الأجور والمواد والتجهيزات) من مؤسسة عامة أو خاصة لتنفيذ مشروع محدد. ويرتبط الاستمرار في العمل لفريق البحث أو المختبر باستمراره بالحصول على نتائج مناسبة بالنسبة إلى الجهة الممولة، وإلا توقف التمويل وسرح العاملون فيه. وهكذا يسعى الباحثون أو المشرفون على مختبرات البحث للحصول على مصادر تمويل متعددة لضمان استمرار عملهم. وفي المقابل تتحول فرق البحث في مجال من مجالات العلوم إلى شبكة مترابطة تسيرها المؤسسات الصناعية الكبرى أو الحكومية. وقد أسفر هذا العمل المؤسسي عن تداخل في مجالات البحث بين مختلف العلوم النظرية والتطبيقية. وباتت نتائج البحث متعددة التطبيقات. وأبلغ دليل على ذلك هو أن معظم المكتشفات والمنتوجات الحديثة، من كومبيوتر ووسائل اتصال وأجهزة طبية متطورة، كانت من نتائج أبحاث الفضاء التي انطلقت بالأساس من أهداف عسكرية لتتحول إلى تطبيقات تشمل جميع أوجه التقانة المعاصرة.

من هذه الأمثلة نصل إلى نتيجة أخيرة هي أن الوسط العلمي لم يعد نتيجة الجمع بين باحثين يعملون في فرق بحث ضمن جامعات أو مؤسسات علمية، بل أصبح هذا الوسط العلمي مؤسسة تشبه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والأنشطة. وتقوم هذه المؤسسة بتحريك شبكة من فرق البحث تعمل في المؤسسات الجامعية أو الصناعية أو الحكومية. ويشمل عمل هذه الشبكة جميع نواحي العلوم بهدف الوصول إلى حلول وتطبيقات في مختلف مجالات التقانة المعاصرة. وكما أن هناك العديد من الشركات الصناعية الكبرى هناك العديد من المؤسسات، الحكومية والخاصة، الصناعية أو الإنسانية التي ترعى البحث العلمي وتتسابق على الإفادة من تطبيقاته.

ثانياً: فسحة أمل

هل يعني ما أوردناه خروج لبنان والبلدان العربية وغيرها من البلدان المتخلفة نهائياً من السباق العالمي والاكتفاء بتأدية دور المستهلك والمتفرج؟ طبعاً لا، ولسببين أساسيين: ليس

في إمكاننا الاستمرار بحالة الجمود التي نعيشها مقابل التقدم المتسارع الذي يشهده العالم، لأن ذلك قد يؤدي أخيراً إلى زوالنا كدول وأنظمة من خريطة العالم بسبب استنزاف ثرواتنا ومواردنا الطبيعية والبشرية ثمناً لمنتوجات التقانة المعاصرة التي لا نساهم في إنتاجها؛ ثانياً، لأن العلم والتقدم هما من نتاج العقل البشري ولا يوجد أي دليل على أننا ننتمي إلى فصيلة من البشر فقدت عقولها القدرة على الابتكار والإبداع.

أين يكمن الحل؟ لا يمكننا سلوك الطريق المتعرج والطويل الذي ساره بعض الدول وأوصله إلى التقدم. كما أنه لا يمكننا تكرار تجارب محمد علي في مصر وقيصر روسيا بطرس الأكبر. ولا يمكننا أيضاً الانطلاق في سباق مع الدول المتقدمة في أعقد مجالات البحث (بحوث الفضاء مثلاً) وأكثرها إنفاقاً. بل علينا الانطلاق من خلال خطة بعيدة الأمد لإنشاء بؤر علمية تعالج موضوعات علمية ذات مردود اقتصادي على الصعيد اللبناني والعربي وتعتمد بوجه أساسي على الكفاءة البشرية والرؤية الواقعية للأمور.

وخلال العقود الماضية انطلقت تجربتان رائدتان من لبنان هما مصلحة الأبحاث الزراعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية [٩]. وكان هدف الأولى ومحور نشاطها تحسين شروط الإنتاج الزراعي والحيواني في لبنان، وحققت إنجازات متميزة على الصعيد اللبناني والعربي بين الستينات والسبعينات إلى أن داهمتها الحرب اللبنانية فقضت على معظم منشآتها وهجرت معظم كفاءاتها، وهي الآن تحاول استعادة أنشطتها بعدما قارب ما تبقى من كادراتها عمر التقاعد وفي ظروف مادية واجتماعية صعبة نتيجة تراكمات الحرب.

أما المجلس الوطني للبحوث العلمية، الذي أنشىء في مطلع الستينات [١٠] بهدف التخطيط للبحث العلمي في لبنان وإعداد الكادرات من باحثين وتقنيين دون أن تكون له مراكز بحث ومختبرات مستقلة، فقد باشر عمله في أواخر الستينات وبدأ بإرسال الموفدين إلى الخارج للتدرب على أساليب البحث، وإصدار خطة سداسية في مطلع السبعينات هدفها الأساسي تشجيع البحث العلمي وتوجيهه في الجامعات وبعض المؤسسات العامة التي تعنى بالبحث العلمي [١١]. ولكن الحرب التي داهمته قبل تركيز دعائم خطته قضت على موارده المالية فأوقف تقديم المنح إلى الموفدين إلى الخارج وتحول نشاطه إلى دعم مادي بسيط لبعض الباحثين الذين صمدوا في لبنان خلال مراحل الحرب الطويلة. وكان من أهم إنجازات المجلس إعداد باحثين وكادرات علمية يمثلون حالياً جزءاً أساسياً من الجسم التعليمي في جامعات لبنان [١٢].

ولا يكوّن حالياً كل من المجلس الوطني للبحوث العلمية ومصلحة الأبحاث الزراعية مركز اهتمام أساسي بالنسبة إلى الدولة، نظراً إلى توظيف جميع الموارد والإمكانات في مجال

(٩) نايف سعادة، «حول بعض مشاكل الانطلاق بالبحث العلمي في البلدان المتخلفة: النموذج اللبناني،» محاضرة ألقيت في عمان ـ الأردن في ٢/٤/١٩٨٧ بدعوة من مؤسسة عبد الحميد شومان.

(١٠) أنشىء المجلس الوطني للبحوث العلمية بقانون صدر في ١٤/٩/١٩٦٢ وعين أول مجلس إدارة له في مطلع عام ١٩٦٣. وكان أول مجلس لرعاية البحوث العلمية في البلدان العربية.

(١١) الخطة الوطنية العامة للبحث العلمي والإنماء ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ (بيروت: المجلس الوطني للبحوث العلمية، ١٩٧٢).

(١٢) جوزيف نجار، «البحث العلمي في لبنان،» ورقة باللغة الفرنسية قدمت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعيد نشرها في نشرة البحث العلمي ـ عدد خاص (بيروت: المجلس الوطني للبحوث العلمية، ايلول ١٩٩٤). (شغل المهندس جوزيف نجار منصب رئاسة هذا المجلس منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٩٣).

إصلاح ما هدمته الحرب الأهلية وترميم وتطوير البنى التحتية والمرافق الأساسية في البلاد، كالكهرباء والماء والمطار والمرافىء والوسط التجاري وشبكة المواصلات وغيرها...

ثالثاً: مقترحات عملية

١ ـ على الرغم من التقدم الهائل والتعقيد في وسائل البحث العلمي المعاصر، ما زال بإمكان الدول أو المجتمعات الفقيرة الانطلاق بأبحاث علمية لا تتطلب توفير تجهيزات وموارد مالية وبشرية كبيرة.

٢ ـ تكوِّن الهندسة الوراثية والعديد من موضوعات الكيمياء الحياتية والصحية وربما غيرها من مجالات التقانة المعاصرة مواد أساسية لبحوث علمية لا تتطلب توظيفات مادية كبيرة وتعتمد بوجه أساسي على التخطيط الصحيح والتوظيف المكثف للكفاءة البشرية.

٣ ـ في لبنان والبلدان العربية عدد كبير من الكفاءات العلمية التي تعمل حالياً في أوطانها أو في مختلف بلدان المهجر، والتي يمكن استقطابها وتوظيف إمكاناتها ضمن إطار مشروع أو مشاريع محددة للبحث العلمي.

٤ ـ يعتمد استقطاب هذه الكفاءات على نحو أساسي على اعتماد حوافز شخصية (وطنية وعاطفية) ومادية، بحيث يدفع للباحثين المنتجين رواتب مغرية ويؤمن لهم ضمانات اجتماعية ومادية تستمر باستمرار إنتاجهم. ولا تتم معاملتهم كباقي الموظفين أو أساتذة الجامعات الذين يقتصر عملهم على التدريس.

٥ ـ من الضروري اعتماد نظام مرن (على الأقل في المرحلة الأولى) يسمح بانتقال الباحثين المقيمين أو الزائرين بين لبنان والخارج مع ما يتطلب ذلك من تأمين استمرار الرواتب ونفقات السفر والحصول على الوثائق العلمية ومعالجة النتائج في مختبرات الخارج.

٦ ـ عدم خضوع العمل في بؤر البحث الناشئة لأي نوع من أنواع الرقابة والروتين الإداري.

٧ ـ توفير مختلف وسائل الاتصال من بريد الكتروني وخدمات توثيقية بصورة مباشرة، لكل باحث ودون المرور بأي جهاز إداري أو مكتبي قد يعرقل الأمور أو يدفع الباحث المتردد باستعمالها.

٨ ـ تأليف لجنة من العلماء اللبنانيين ذوي الشهرة العلمية من المقيمين والمغتربين ومن ذوي الاختصاص في مجالات التنمية والاقتصاد لوضع جدول بالمشاريع التي يمكن اعتمادها للانطلاق بالبحث تكون أساساً لوضع خطة قصيرة وطويلة الأمد لكل من المشاريع المعتمدة.

٩ ـ وقف إنفاق الأموال (ولو ضئيلة) لمساعدة مشاريع بحث متفرقة وعلى أعمال إدارية موروثة، وتكريسها لدعم المشاريع التي تلحظها الخطط الجديدة.

١٠ ـ وضع جميع التسهيلات والإمكانات المادية والبشرية في الجامعة اللبنانية ومؤسسة الأبحاث الزراعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية وغيرها من المؤسسات الوطنية بتصرف البؤر العلمية التي تتألف حول كل مشروع علمي جديد، وتحريرها من القيود الإدارية وعقلية الولاء والتبعية لمؤسسة ما.

يبقى أخيراً السؤال عن قابلية تنفيذ هذه المقترحات ونحن نعيش على مسافة سنوات ضوئية من جمهورية أفلاطون؟ والجواب عن ذلك هو أن في لبنان إمكانات لا بأس بها ومجهودات جبارة تبذل في مجال إعادة الإعمار. ولنا رصيد هائل من الطاقات العلمية في الدياسبورا اللبنانية والذين يبدي العديد منهم، ممن يحتلون مراكز مرموقة في العالم المتقدم، استعداداً للمساهمة في أية مجهودات مقنعة للتطوير الأكاديمي والعلمي في لبنان. وهذا ما تصنعه إسرائيل في مجال توظيف الدياسبورا اليهودية لتطوير إمكاناتها في شتى مجالات العلوم وبأبخس الأثمان.

خاتمة

على الرغم من الأهمية التي أولاها هذا البحث للمناخ الفكري في مجال انطلاق وتحديد أفق البحث العلمي، فلقد تم عمداً تحاشي الخوض في معالجة مسار البحث في مجالات العلوم الانسانية (نفس، اجتماع، اقتصاد، فلسفة) سبب ذلك أن هذه العلوم كانت بمثابة «القريب الفقير» بالنسبة إلى غيرها من العلوم الدقيقة والتقانة[١٣]. لذلك كانت المؤسسات التي تدرس أو تعالج العلوم الإنسانية تفتقر إلى أبسط الضرورات المادية لمتابعة عملها. وتؤمها عادة أغلبية ممن لم يحالفهم الحظ بالدخول في مضمار العلوم الدقيقة والاختصاصات التطبيقية. وبحسب قناعاتي من المفروض أن يكون الدخول إلى المؤسسات والمعاهد العلمية والتطبيقية والمهنية مفتوحاً أمام الجميع، في حين يجب اعتماد المباريات لدخول كليات ومؤسسات العلوم الإنسانية. لأن أي إنسان يتمتع بمستوى متوسط للذكاء باستطاعته النجاح في شتى مجالات العلوم التطبيقية والمهنية في حين لا يصح ذلك في مجالات العلوم الإنسانية. وقد يكون أحد الأسباب المهمة لتوجه العدد الأكبر من تلامذة المدارس العامة إلى الاختصاصات العلمية ضعف هؤلاء في مجال اللغات وما ينتج منه من صعوبات في فهم واستيعاب العلوم الإنسانية.

وفي تاريخ الحضارة الإنسانية شواهد عديدة على أن الفكر والموقف الفلسفي هما اللذان كانا يقودان العلم والأبحاث التطبيقية التي ساهمت في تحسين ظروف معيشة الإنسان. ولقد كانت محكمة التفتيش، التي حاكمت غاليله، صادقة في قولها: إن معرفة من يدور حول من، الشمس أم الأرض، لن تغير شيئاً في حياة الإنسان العادي. وهذا أفضل نموذج من الفكر المبتور الذي لا يتجاوز أفقه حدود الأمر الواقع. لأن الشيء الأهم في اكتشاف غاليله. في ذلك الحين، هو موقفه الفلسفي الذي دفعه إلى صنع منظار مقرب وتوجيهه نحو الفلك، لوضع المقولات السائدة على محك التجربة والاختبار، ففتح بذلك الباب الواسع للشك في سبيل الوصول إلى المعرفة. وهذا ما أدى إلى النهضة الأوروبية.

وليس البحث في أي مجال من المجالات (إنسانية أو علمية بحتة) دراسة ومراكمة معلومات وشهادات بل هو الموقف الفكري ـ الفلسفي الذي يحفزه القلق المستمر للوصول إلى الحقيقة.

(١٣) لقد تم اعتماد كلمة «دقيقة» للإشارة إلى العلوم في مجالات الأحياء والكيمياء والفيزياء والرياضيات وتطبيقاتها لأنها تنطلق من فرضية العمل لمعالجة مسألة محددة ضمن شروط مخبرية أو نظرية محددة سلفاً كمّاً ونوعاً. ويعتمد تعبير «علوم صحيحة» مكان «علوم دقيقة» وهذا خطأ فادح لأن «الدقيقة» وصف للمنطلقات أما الصحيح أو الخطأ فهما نعت للنتائج. ولا بد لأي بحث أو جهد من أن يؤدي إلى إحدى هاتين النتيجتين.

وأنهي هذا المقال بعودة إلى التشبيه بين الموسيقى والبحث العلمي باستعادة قصة الأوركسترا من فيلم للمخرج الإيطالي فلليني. ويحكي هذا الفيلم قصة فرقة موسيقية تسيطر على تمارينها أجواء من الفوضى واللامبالاة بحيث ينصرف كل عضو من الفرقة إلى ممارسة هواياته وهمومه دون اتباع تعليمات قائد الفرقة. وفي نهاية الفيلم يحدث زلزال يسقط أجزاء من القاعة على رؤوس الفريق وآلاتهم. وبعد مرور الزلزال يقف قائد الأوركسترا ويأمر بالعزف، فيقف الجميع بين الركام ويتبعون أوامر القائد وينطلق عزف رائع لم تعزفه الفرقة من قبل.

لقد مر الزلزال مراراً على لبنان، فما أحوجنا إلى قائد أوركسترا يساعدنا على نفض الغبار والركام عن علمائنا ومختبراتنا لننهض من جديد لمواكبة العالم المتقدم.

الباحث القاعد ...
نتف من أحوال البحث اللبناني في الاجتماعيات

وضاح شرارة

- ١ -

قد يجوز القول إن الباحث المبتدىء والفتيَّ يحمله على البحث، ويدعوه إليه، باحث «كبير» أو «شيخ» سبقه وتعهده، ورعى إعداده وتأديبه بآداب البحث. فالباحث «الشيخ» هو من انتهت إليه، وإلى أقرانه ومن هم في مرتبته علماً وإحاطة واجتهاداً، روافدُ المعرفة في حقل من الحقول؛ وهو من اختبر في بحثه وعمله، وربما في تدريسه، طرائق البحث المتجددة والمتباينة التي أفضت إلى تحصيل معارف جديدة أو إلى تناول بعض المعارف على وجه جديد. وقرانُ المعارف بالطرائق والمناهج والتدريس أمر أساس، وهو السبب في افتراق البحث العلمي المحدث من التصنيف والتدريس التقليديين في موضوعات مثل الفقه والمقالة الأدبية والمقالة التاريخية ومقالات الاحتجاج الاعتقادية و«السياسية». فالبحث العلمي المحدث لا يرث تاريخاً، أو هو، على وجه الدقة، يتخفف من إرثه فيختبر في كل مرة يتناول فيها مسألة، أو مشكلة، صدقَ هذا الإرث وقدرته على معالجة المسائل والمشكلات المعلقة ويوازن بين هذه القدرة وبين معالجة جديدة تَعِدُ بتماسك أقوى أو بنتائج أوفر. فلا يتحصن الإرث، أو ما يقوم مقامه، بحَسَبه، أي بفوائده وعوائده، لا من التجديد ولا من الاختبار المستمر. ولا حرمة للطريقة أو للمنهج. فإذا قصَّرت (أو قصَّر) عن التعليل والابتكار، تُركت (أو ترك) لغيرها. وينجم هذا النحو من التناول عن حمل المعارف على الطرائق وعلى التعليل، فلا قوام للمعرفة المفردة بنفسها، أو «للعلم» الفرد، على ما كان يقال في الأثر المنقول أو في شرح إعراب كلمة أو في التلفظ بها في لغة من اللغات (اللهجات)، بنفسه. فالعلم، على هذا المذهب، إنما هو علم جملة، فلا ينفك ما ينتهي إليه من معارف أو «علوم» (أي معلومات) من الطريقة التي سُلكت إلى المعارف و «العلوم» هذه، ولا من أوائل العلم التي افترضت أو أضمرت حين ابتداء البحث وفي

سياقته. وما يُختبر في كل مرة تختبر فيها معرفة، هو تماسك هذه الجملة وقوتها على التعليل والتوليد. وهذا بعيد من امتحان التصنيف والتدريس التقليديين (العربيين والإسلاميين).

ـ ٢ ـ

كان الباحث المبتدىء يحس في نفسه اليتم، والانقطاع من كل شجرة نسب. وإذا قيض له ابتداءُ عمل البحث الاجتماعي ومباشرته في أواخر النصف الأول أو مطلع النصف الثاني من العقد السابع (الستينات) بلبنان، فلم يكن ثمة ما يعينه على تعريف نفسه، أو على تعرّفها، في «الأعمال» المتداولة، ومعظمها من المقالات الصحافية أو المحاضرات. ومثل هذه المقالات، على معنى الرأي والمذهب، كان الاحتجاج السياسي يطغى عليها طغياناً خانقاً؛ ولا يقتصر طغيانه على الرأي والحكم المتصلين بالظرف والحادثة وثورة الهوى، بل يستمر (الطغيان) على اللغة نفسها وعلى مبانيها. فآل ذلك إلى غلبة السياسيين على «الباحثين» وإلى غلبة الرأي السياسي على المسألة العلمية في الباحث المحتمل والجائز (الممكن)، وأدى إلى تقدم العبارة الصحافية والبيانية (من بيان على معنى المنشور) على العبارة السياسية المتماسكة في الرأي السياسي. واختصر التصريحُ أو البيانُ السياسي اليومي، على لسان أحد السياسيين البارزين، مراتب الغلبة هذه ودرجاتها.

والحق أن هذه الغلبة لم تكن «طبيعية»، ولا كانت نتاجاً «منطقياً»، على ما يقال، لأوضاع وظروف يتركها هذا الرأي خلواً من التعيين وصفراً منه. فالعقد السابع اللبناني، السياسي والاجتماعي، ابتدأ مسيره مثقلاً بمسألتين على قدر كبير من الخطورة والحسم هما مسألة الهوية الوطنية (اللبنانية) في إثر «حوادث» صيف ١٩٥٨، على ما سميت عن حياء أو عن عمى، ومسألة ميزان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الجماعات والفئات اللبنانية، وميزانها بين الدولة (الحكم) وبين المجتمع (الجماعات والمناطق والهيئات الاجتماعية). ولم يترك الحكم هاتين المسألتين مواتاً، ولم يهملهما، فأحل مشكلة بناء «الدولة»، ولي الهوية الوطنية وراعية العلاقات الاجتماعية جميعاً، المحلَّ الأول من مشاغله ومن صدارته («قبطانيته») السياسية. وهو توسَّل إلى هذا بأقلام بعض المثقفين والصحافيين والموظفين، ممن قرَّبهم وضم بعضهم إلى الإدارة فكان رينه حبشي (الجامعي المصري) وجورج نقاش وشارل رزق وباسم الجسر وجوزيف زعرور وحسن عواضة وزكريا النصولي وجورج قرم ومنح الصلح وأمين الحافظ وأدوار صعب ورينه عجوري، إلى بضع عشرات من الإداريين المحض، ألسنة ما سمي، في أواخر ولاية فؤاد شهاب، الرئيس الاستقلالي الثالث (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، «الشهابية».

وحمل الإيقان بحقيقة المسألتين، والنازعُ إلى تقديم المسألة الاجتماعية على المسألة السياسية الوطنية، فؤاد شهاب على الطلب إلى فريق بحث اقتصادي واجتماعي فرنسي وكاثوليكي من يسار الوسط، يغلب اقتصادُه على اجتماعه، إنجاز «وصف» للبنان (على مثال: «وصف إفريقيا». أو «وصف مصر»). فكان «تقرير بعثة إيرفد» في أجزائه السبعة («الكبير»)، ثم في جزئه الواحد («المختصر»)، دليل المقالات الشهابية في المعالجة والسياسة المزمعتين ـ وقصر الكلام على المقالات يعني أن ترجمة التقرير السياسية والاجتماعية، وتحقيق سياسة شهاب هذه الترجمة، أمران لا يوضع عليهما الكلام ولا يتناولهما على الرغم من خطرهما.

وأوهمت موالاةُ الطاقم السياسي الإسلامي، العروبي، الرئيس الجديد وحليف جمال عبد

الناصر المتربع على الوحدة المصرية والسورية إلى ثلاث سنوات بعد، إلى موالاة الأحزاب العروبية ومحترفي كَتَبتها بعضَ السياسات الشهابية، أو مقالاتها ـ أوهمت الموالاة المزدوجة هذه أصحاب السياسات الشهابية المزمعة، بأن المنازعة على الهوية الوطنية اللبنانية سائرة إلى انصرام وطيٍّ. وأوهمتهم كذلك بأنه ليس مثل معالجة المسألة الاجتماعية والاقتصادية، من تنمية المناطق المتخلفة، ومعظمها مأهول بمسلمي الأطراف، وتوزيع الدخل توزيعاً أكثر مساواة على أصحاب الدخول المتدنية، ومعظمهم من مهاجري هذه المناطق إلى المدن ـ دواءً للمنازعة على الهوية الوطنية اللبنانية، وكانت «حوادث» ١٩٥٨ آخر فصولها.

ـ ٣ ـ

لم يختلف رأي المثقفين بعامة، والجامعيون منهم بخاصة، في هذه المسائل، عن رأي سواد الناس وعامتهم، ما عدا قلة ربما. فأقبلوا على القول والكتابة فيها على نحو لا يباين النحو (اللفظي) السياسي السائر. فلم ينظر، من كان منهم قادراً على مثل هذا النظر، في ضعف مادة تقرير «إيرفد» الاجتماعية، أو في قصور نتائجها البارزة، ولا نظروا في الوسائط السياسية التي قد توجبها هذه النتائج وتدعو إليها، من أبنية نقابية قوية وعامة، وعلاقات بلدية ومحلية اجتماعية متجددة، وتمثيل انتخابي يتضمن حصة «مصلحية» أوسع من الحصة التي يتضمنها التمثيل العصبي السائد. فتحجروا على «التقرير» العتيد وجمّروه (على مثال زياد بن أبي سفيان: «لكم عليّ ألا أجمّر بعوثكم» أو المقاتلين: ألا أطيل «نوبتهم» القتالية)، وجمّروا نتائجه. فلم يقترح أحد، فردٌ أو هيئة تقريراً نقيضاً، من خصوم السياسات الشهابية، ولا اقترح أحد امتحان التقرير على شاكلة تقص يتناول عينات. أما فلسفة «التقرير» المضمرة أو المعلنة ـ ومآل هذه الفلسفة إلى قطع أواصر الدولة «الكينزية» من الرأسمالية الفوردية (نسبة إلى هنري فورد داعية تنظيم العمل الصناعي تنظيماً «عقلانياً» وزيادة دخول العمال واستدراج زيادة استهلاكهم) التي مهدت لها وحملتها على راحاتها وأكتافها ـ فكان السكوت عنها عاماً.

وأنكرت إغفالَ السياسة أصواتٌ استُبعد أصحابها من المشاركة في الحكم، شأن العصبية الشمعونية. وأنكره رجل سياسة مثل ريمون إده شارك في الحكم إلى عام ١٩٦٢، حين رسو سياسة شهاب على «الشهابية». وكان إنكارُها عملياً، على نحو «نقد السلاح»، وأرهص بالحلف المسيحي الذي حال دون تجديد ولاية فؤاد شهاب، في صيف ١٩٦٤، أولاً، ثم ألّب الموجة الانتخابية التي أضعفت الناخبين الشهابيين من النواب، في ربيع ١٩٦٨، وحالت دون انتخاب الياس سركيس رئيساً عام ١٩٧٠.

وعندما سلك «التقرير» طريق الإدارة وإجراءاتها، فكان المشروع الأخضر، ومصرف تسليف صغير، وصندوق الضمان الاجتماعي، أبرزها ـ بدا أنه نزل منزلته المناسبة واستقر عليها. فهو تقرير إداري، ولا يعني «المجتمع» وهيئاته المختلفة، إلا من حيث نتائجه العملية والإدارية، وباستثناء الدعاوى السياسية ومادتها. فانتقل التقرير من أيدي معدّيه إلى أيدي الموصين به ومحتسبي استعماله على طريقة بعينها، ولم يتداول الجمهور منه إلا فتاته الدعاوي. فبقي تدبراً من خارج قبل أن يتحول فعلاً إدارياً أو بيروقراطياً. فلم تشارك هيئة اجتماعية في مناقشته واستثماره وتطبيقه.

لكن هل كان لذلك أن يكون لولا فقر السؤال الاجتماعي الصادر عن الحركات الاجتماعية (اللبنانية)، والمؤتلف من عوامل هذه الحركات، ولولا استنكاف الحركات الاجتماعية والسياسية

من طلب النظر الاجتماعي فيها واستدعائه والإلحاح فيه؟ ويرد هذا السؤال إلى الشرائط التي تصدر عنها المعرفة الاجتماعية، أو الاجتماعيات ربما عامةً. فهل تستوي الاجتماعيات معرفة، أي نظراً يجري على ترتيب معقول ويتناول موضوعه على مبانٍ معروفة وخاصة (بالموضوع) من غير مشاركة حركات اجتماعية وسياسية عريضة في صوغ الأسئلة وطرحها على المجتمع كله؟ فالمنازعات الاجتماعية والسياسية والأهلية مقسومة في المجتمعات كلها قسمة «عادلة» لكن تناولها على مبانٍ تخصها وتخصّصُها، فتميزها من الحرب الدينية، ومن احتراب عصبيات أو أقوام، ومن ثورات العامة الجائعين على مجوِّعيهم، وعدوان مراتب ثابتة بعضها على بعض ـ تناولها هذا وقف على المجتمعات التي هدمت أبنية الحروب الدينية والعصبية القومية والعامية والمرتبية. فنشأت الاجتماعيات، أو العلوم الاجتماعية، عن تقويض العلائق والمباني الجمعية، وهي مبانٍ تشبك في كلٍّ وجميع الوجوهَ التي انفك بعضها من بعض لاحقاً مثل السياسة والدين والمعاش (الاقتصاد) والحق (القانون) والإقامة والقرابة، على ما لاحظ لوي (س) دومون، وهو اقترح صفة لهذه المباني: «الجميعية» على الضد من «الفردية».

لم يعرف لبنان، «المجتمع»، حركات اجتماعية، على هذا المعنى، وهو الأقرب، قياساً على بلدان المشرق العربية وفي بعض أجزائه، إلى صورة المجتمع المؤتلف من أفراد وغير المقتصر على الجماعات المتماسكة. فلم تكن حركاته السياسية، وآخرها، يومها، «حوادث» ١٩٥٨ ـ وهي سميت بهذا الاسم المحايد على شاكلة «الهرجات» بأسواق القاهرة ودمشق المملوكيتين أو «الفتن» بخطط بغداد الديلمية وقبلها التركية ـ مستقلة عن الأجسام الجمعية المتنبهة واليقظة. فالمطاليب السياسية أقامت على افتراض تماسك الجسم الجمعي وإجماعه على ميل واحد (عصبي) ومصلحة واحدة، حتى حين تُقدِّم مطلباً عاماً مثل الدائرة الانتخابية الواحدة والاقتراع العام (فيفترض السياسة الشيعة أن «كل» الشيعة لا محالة مقترعون كتلة واحدة، وصفاً واحداً، على نحو ما عليه الأمر في الحرب، لواحدٍ منهم). ولم يجمع مطلبٌ اجتماعي، يتعلق بمسائل اجتماعية غير اقتصادية مثل الأحوال الشخصية أو وضع المرأة أو مسألة التعليم أو تخطيط المدينة، مطالبين أو مواطنين مبالين. أما المطالبة الاقتصادية فقلما خرجت من صفتها القطاعية الغالبة، بل من اختصاصها بالأجور وما يدور على الأجور، إلى دائرة اجتماعية وسياسية واسعة، وغلب على المنازعات هذه كلها التقطعُ والتردد ومسايرة الأحلاف السياسية والصدوع للأحكام المتوارثة وللتقاليد.

لذا قلما خرجت مسألة أو مشكلة، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، من اختصاص جماعة ضيقة بها أو من اختصاصها بمثل هذه الجماعة. ولا يقتصر الضيق على العدد، بل يتناول أولاً معنى المسألة أو المشكلة والوجه الذي تتناولها عليه الجماعات المتفرقة. فمحترفو السياسة يتعاطون الشؤون السياسية، والنقابيون الأمور النقابية، والطلاب «المسألة» الطالبية، والصحافيون تنظيم الصحافة... أما المسائل العامة، حقيقة، التي تقوم من علاقات الفئات والجماعات والطوائف والمناطق والطبقات بعضها ببعض مقام الجامع والمناط المشترك، وتسن لهذه العلاقات سننها وقواعدها وقوانينها، فلا «أصحاب» لها ولا «أهل» ولا حركات اجتماعية أو شعبية (إذا قُدر على تجريد النسبة هذه من التفاهة التي عَلِقَت بها) تالياً تتولاها وتتعهدها. ويترتب على هذا بقاءُ مسألة الجامع والمناط المشترك مغفلة، ولا «صاحب» لها هي كذلك فيتصدى لاستخراجها ولصوغها.

والحقُ أن الأمرين: ظهور فاعل تاريخي ينزع فعله إلى إيجاب أبنية اجتماعية وسياسية وثقافية (ذهنية) تبتدع دلالات جديدة للأفعال والعلاقات الإنسانية (أي حركات اجتماعية متماسكة)؛ وصوغ جامع مشترك تنعقد عليه روافد المطاليب والإنجازات الجزئية ويعقل شروط انعقادها وأصوله ـ إن الأمرين هذين متصلان ومتواردان ولا ينفك واحدهما من الآخر. فيلابس التعقلُ والتدبر الفعلَ التاريخي ويمتحن الفعلُ التاريخي مبنى التعقل ويحمله على النظر في أصوله وفروعه. وما يتهيأ ربما بهيئة علاقة ثابتة وعامة ليس ثابتاً ولا عاماً. فعلاقتا الملابسة والامتحان تصفان المجتمعات التي يَعمل فيها «المنطق الديمقراطي» (كلود لوفور)، وأنشأ هذا المنطقُ أبنيتَها وصبغ بصبغته علاقاتها الاجتماعية كافة (ولا يستقيم المنطق هذا إلا بخسارة الجسم الاجتماعي سبقَ أُسِّه وركنه له أو وراثتَهما ناجزين ومقدسين، وبنزول الانقسام والخلاف منزلة الأُسِّ المفقودِ والمحالِ تشييؤه أو التمثيل عليه بشيء أو شخص أو مرتبة)، ولا تصفان غيرها. أما المجتمعات التي لا يعمل فيها «المنطق الديمقراطي»، هذا، ولا يعرِّف الفعلَ التاريخي (وهو أفعال) الذي تنشأ عنه، فلا يتماسك ما تصنعه، وما يضطرب فيها من حوادث، ولا ينضبط على أصلٍ مُجتمِع. فتخلط ما يَرِدُ عليها من هيئات وأبنية وشرائع ومقالات ورسوم علاقات ومصنوعات بما ورثته من نظائر هذه وأشباهها ـ وهو، على الأغلب، ما تُؤَوِّلُه نظائرَ وأشباهاً ويكون بعيداً من النظير والشبيه. فتنحط المعالجات والسياسات إلى «وصفات» قائمة برأسها، وتُنزَل «الوصفة» الواحدة على مقابلَةِ المشكلة، على نحو ما يسميه س. فرويد التأويل الرمزي المصري (الفرعوني) أو التوارتيَ للمنامات: البقرة السمينة على مقابلتها السنة الخصبة، وعلى مقابلة العجفاء سنة مجدبة... و «يترجَم» عن المصدر، أو بلاد المنشأ، طرائق الصنع، أو ما قدرت الأيدي على تناوله منها، مجردةً من العلاقات الاجتماعية التي تلابسها ومن الأركان (وبعضها طبيعي وبيئي) التي تنهض عليها. ويغفل عن مفعول ما يُنقل في الأبنية القائمة، وعن تأويل الأبنية هذه له وربما استتباعها إياه.

ويصح هذا في ما تتناوله الاجتماعيات ودراساتها وأبحاثها من أحوال ومعانٍ وأبنية فوق ما يصح في وجوه أخرى من الأخذ والنقل و «الترجمة». ويصح ربما فوق أيِّ أمر آخر في الاجتماعيات نفسها وفي أصحابها وأهلها من مدرسيها والباحثين فيها وفي ميادينها، ما لم يتولَّ «أب» أو جدٌّ أعلى إرساء أصول جامعة يفرِّع عليها «الأبناء» والخالفون. فأصول النظر، أو النظريات الاجتماعية والفلسفية الاجتماعية، مبناها على مسائل وقضايا وأفعال لا تستقيم دلالاتها، ولا تُفهم على وجه معقول، إلا إذا حُملت على مناطها الجامع. وهي إذا ما تحمل على مناطها الجامع هذا استحال عرضها على مصادرها بله على مصادراتها، فلا مناص، بهذه الحال، من الصدوع بما تقول، ومن ردِّها إلى مقالات تثبت أحكاماً وأقضية، وإيجازها بهذه المقالات. وإذا لم يُصدَع بما يُؤوَّل مقالات، على المعنى المتقدم للتو، رُدَّت المقالات والأصول جملةً ولم يُنتفع بردها هذا وتركها. فما يرِد ويترك من غير عرضه على مبانيه، وعلى ترتيبها وطريقة توليدها المعاني والمقالات، فكأنه لم يكن، ولا يخلِّف أثراً. وعلى هذا جرى تدريس الاجتماعيات وتلقينها، وإنشاء كلية علوم اجتماعية أو معهدٍ أوصت به بعثة «إيرفد».

ـ ٤ ـ

والباحثون هم من ولائد «الترجمة» إياها، وعلى الرسم نفسه. فكانوا في خيرة من أمرهم إما إتقان صناعة البحث الاجتماعي، أي بعض طرقه، أو الاستيلاء على بعض مصطلحه

والتوسل بهذه الغنيمة إلى خطابة مبتسرة وعاجزة عن السعي في مفعول أو أثر تضبط آلاتها عليه. فإذا أتقنوا الصناعة، أو التقانة، غفلوا عن موضوعاتهم وعن مباينتها الموضوعات التي وُضعت لها صناعتهم. ومن الأمثلة على هذا توسل بعض الباحثين الماهرين (وليست الصفة للسخرية) بالاستمارات واستطلاعات الرأي إلى سبر جمهور (إحصائي) يصدر رأيه عن عصبية ولا يصدر، بخلاف ما يفترضه الاستبار، عن عوامل اجتماعية انفكت من العصبية مثل العمل والتعليم والسن والرأي السياسي والدخل والإقامة ـ وهذه كلها تندرج في سياقة تاريخ المرء (والمرأة) الفرد وتدرج هذه السياقة في عوامل ترتبها على مراتب وأبواب. وإذا استولوا على بعض مصطلح الاجتماعيات، وقلبوه خطابة، ونقّلوا خطابتهم بين أجزاء من مدارس وفلسفات متنازعة ومختلفة، أصابوا حظوة ربما في الصحافة، أو عند أهل القوة، بحسب الظرف والاتفاق والبخت، لكنهم لم يسهموا ولو بسَهْمٍ مفلول في تحصيل «علم» واحد.

وعلى هذا كتبت أبحاث في الاستهلاك وزراعة التبغ والمجلس النيابي وعامل الصناعة وجريمة الشرف وعاشوراء وصحافة المرأة والرئاسة الأولى، وغيرها، وكلها طبعها مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية (الجامعة اللبنانية). وكتب ما لا يحصى من الرسائل في قرى وأسر وزراعات وصناعات ومذاهب ونقابات وحوادث وهيئات وجماعات وشخصيات وتقاليد ومهن وعادات، بعضها كتبه أساتذة مدرسون وبعضها الآخر كتبه طلاب. لكن الأبحاث والرسائل والكتب هذه نكصت عن تناول ما هو بمنزلة الفارق والميسم من الاجتماعيات، أي نسبة موضوع البحث إلى عوامله من طريق «الكل الاجتماعي» الذي يخصِّص فعل العوامل في الجزء أو الموضوع، أي ينحو به نحو التخصيص ويخرجه من العموم ومن التأويل الرمزي والمعنوي، على قول ل. ديمون شارحاً مارسل موس و «ظاهرته الاجتماعية الكلية». فمساغ البحث الاجتماعي، والاجتماعيات بعامة من ورائه، إنما هو حمل موضوعات الدراسة والتقصي على المجتمع الفرد الذي تضطرب هذه الموضوعات (أو «الظاهرات») بين جنباته. وفرادة المجتمع الفرد، أي فرادة كل مجتمع، تنزل على مبانٍ ينشئها النظر إنشاءً، ويخلِّصها من الأوجه والعوامل العينية (القرابة، السلطة، التبادل، المراتب، التوزيع...). ويحملها من بعد على تركيب واحد ومتماسك يكني عنه كارل ماركس بـ «الأثير الخاص» ـ وهو قوام المجتمع الفرد الذي يؤلِّف بين عوامل عامة ومشتركة في المجتمعات كلها لكن «الأثير» هذا يَسِمُها في كل مرة بميسمه المتميز والفريد. وعلى الاجتماعيات، إذا شاء أصحابها الاستمرار على إرثها والمضيَ على رعاية هذا الإرث كثرة المجتمعات وفرادتها، تقصِّي التأليف الفريد بين العوامل العامة والمشتركة في كل مرة يتناولون فيها موضوعاً يصدق فيه تعريفه وحدُّه على هذا النحو. فـ «الأثير الخاص» هو بمنزلة الموشور، فلا تدخله أشعة الضوء، وتخرج منه، إلا على مؤشر انحراف بعينه هو تعريف الموشور، وهو والموشور واحد.

وما نكصت عنه الأبحاث الاجتماعية، على مختلف مراتبها وجودتها، وهو إنشاء التركيب الواحد الذي ينفرد به مجتمع فرد، هو علة الاجتماعيات ومساغها، وهو مناط العلة الاجتماعية وعليه مبنى التعليل الاجتماعي أو التعليل بحسب الاجتماعيات وعلى رسومها. وإذا تنكبت الأبحاث الاجتماعية مبنى التعليل هذا لم تأمن الاسترسال مع أفقر صور الخطابة ولا الاطمئنان إلى أجزاء إجرائية وتقنية تُرفع إلى مرتبة العمل الناجز. ومثل الاسترسال والاطمئنان هذين يؤديان، كلٌ من طريق، إلى تبعثر الأبحاث، وإلى تناثرها نثوراً بعدد أشباه الموضوعات

المتناوَلة، وبعدد الباحثين أو المتزيين بزي الباحثين، وأخيراً بعدد المدارس والمناهج الواردة ـ والمقتصرة على الأغلب على شذرات من مصطلح. إذ ليس غير «مقالات الإمبريالية» (م. رودنسون) مطيةً مفهومة وطيِّعة يمتطيها ما يسميه ريمون آرون «الهذيان المنظم»، «المادي التاريخي» و «المادي الجدلي»، على ألسنة مثقفي العالم الثالث وبأقلامهم.

فلم تعصَ «ظاهرةٌ» مثلَ هذا التناول وعلى هذه الصورة. فكل حادثة، مقالة كانت أو رأياً أو إضراباً أو جريمة أو دورة انتخابية أو إجراءً إدارياً...إلخ، جاز حملُها على موضوع أو إيقاعُ بعض المصطلح الاجتماعي عليها. وجرى الكُتَّاب، والأصح القول إنهم كَتَبة، جروا على وضع ما يكتبون على موضوعات برأسها، مفردةً من موضوعات متصلة بها. فإذا استأنفوا الكتابة كتبوا من غير البناء على معالجةٍ سبقت، وهم أصحابها، فكيف بالبناء على معالجة سبقت وليسوا هم كتبتها. والأمثلة على ما تقدم كثيرة: فكتب جورج قرم في التخطيط الاقتصادي والمالي قبل أن ينتقل إلى تعدد الأديان في المجتمعات المشرقية والعربية، ثم إلى الدِّين فالعلاقات بين الغرب والمشرق فانفجار الشرق الأوسط وتناثره... ولا يُعاب على الرجل تنقلُه بين موضوعات يجمعها تناولُها بلداناً بعينها، بل يُؤخذ عليه انقطاعُ العمل الواحد من عمل آخر سبق. فما بدا في آخر البحث في المجتمعات الكثيرة الأديان ملاحظةً يصح البناءُ عليها ـ ومفادها أن أديان التوحيد تنزع، بخلاف الوثنيات القديمة والمجتمعات العلمانية، إلى زرع الاقتتال بين معتقديها وإلى تسليط كل دين منها أهلَه على أهل الدين الآخر فإما اعتناق الإيمان الغالب وإما القتل والذواء ـ تُركت (الملاحظة) في تناول العلاقات بين الشرق والغرب، وفي التأريخ لأحوال الشرق الأوسط المعاصر، إلى تأريخ دبلوماسي وصحافي سريع. فألقى التأريخ المزعوم هذا بتبعة المنازعات أو بجلِّها على عاتق القوى الأجنبية. وأخيراً حط الكاتب رحاله واستراح (في أواخر العام ١٩٩٥) في رحاب التأويل «التوراتي» للمفاوضات العربية والإسرائيلية، فعزاها إلى غلبةِ الجناح البروتستانتي من الغرب على الجناح الكاثوليكي...

وانقطاع المعالجات بعضها من بعض في كتابات الرجل الواحد، أو المرأة الواحدة، وتقطُّعُها في إطار المجتمع الواحد (اللبناني)، حاضراً وماضياً قريباً، يحملان الكتابات (والكتبة) على القيام برأسها (ورأسهم) والصدور عن أصحابها أو كَتَبَتها؛ وهؤلاء يَصْدرون بدورهم عن أجزاء من صناعة وتقانة أو عن مصطلح يبعث على خطابة. والخطابة تتوسل بأهواء الجمهور الغالبة، وتقره عليها، وتسوغها له. وهذه الحال قد تلازم السياسة، وهي من متعلقاتها، لكنها ليست من متعلقات الاجتماعيات ولا من لوازمها. بل هي سقطتها وزلتها وعثرتها التي تودي بها، وتوردها مورد العبث الثرثار والمرسل.

ولم تغفل الصحافة اللبنانية عن المنفعة التي في مستطاعها انتفاعها من تكاثر الكتبة الجامعيين. كذلك لم يمتنع الجامعيون من المصير إلى كتابة «صحافية»، هي بخلاف صحافة التحقيق (التحقيقات) والتقصي والتعليل المدقق. فغلّبوا الظرف على السياق، ومالوا مع أهوائهم الجمعية والعصبية، وأدخلوا جديدَ الحوادث تحت قديمها ومتوارثها، وثبَّتوا التعليل الشائع على معانيه... وهذا جليٌّ في تناولهم موضوعات التنمية والتبعية والحركات القومية والوطنية والإسلام والمنازعات الداخلية والحداثة الاجتماعية والثقافية، إلى غيرها من الموضوعات الطارئة والمزمنة. ولما كانت الصحف، أو معظمها، صحفَ «رأي»، على ما تسمى صحف العصبيات التي تستبعد (إعمال) الرأي في الهوى، اختارت كتبتها من جمهور قرائها

وأهل هواها و«رأيها». فالمعيار في الكتابة في الصحيفة هو مماشاة الكتابة (والكاتب) هوى الصحيفة وميلها وعصبيتها، ولو كان مناط هذه، الهوى والميل والعصبية، الرجلَ المتربع على رأس الصحيفة وحده، وهو مالكها وصاحب امتيازها ورئيس تحريرها وربّان دفتها ومسيّرها الوجهة التي يشاء. فانقاد الكتبة، وانقادت كتابتهم، للرجل المتربع هذا.

ونشأ عن الانقياد غير المشروط، وعن سلطان صاحب الصحيفة على صحيفته وكَتَبتها، سوسُ الصحف بسياسة أصحابها، ومشيُ المثقفين بركاب هؤلاء وإذعانهم لهم. فإذا بالصحافي، صاحب الصحيفة، «مدرسة» سياسية وفكرية وأدبية وثقافية وتاريخية وخلقية وعلمية، ومن نافد القول: صحافية. ومن يجمع في شخصه ونفسه هذه الصفات كلها إمامٌ يؤتم به، على شاكلة رجل الحكم والسلطان الذي يأتم به الصحافي بدوره. والمثقفون الكتبة لا يَعْدون حال غيرهم إذا هم ائتموا بالصحافي المتربع على رأس عصبيتهم، وإذا هم تابعوه على فتاويه اليومية والمتقلبة والمتضادة. وعلى نحو ما نكص المثقفون عن تقييد سلطان صاحب الصحيفة على صحيفته، خلّوا بينه وبين جمهور القراء، فأباحوا له هذا الجمهور، وتركوه له يصول ويجول فيه من غير حدٍّ من رأي مخالف ينتهي إليه ويقيد صدقه ويسوِّره بسور، على قول أهل المنطق.

ـ ٥ ـ

لم يكن ليمتنع على الباحث في الاجتماعيات، إذا كان يدرِّس بعض موادها من وجه آخر، أن يعوِّض، ولو بعض التعويض، بعثرة الكتابة الصحافية وتناثرها بواسطة التدريس هذا. فعلى الضد من العجالة المصروفة، منذ كتابتها وقبل كتابتها، إلى القراءة اليومية، إن لم يكن إلى الاستهلاك اليومي، التدريسُ مشروط بتماسك حلقاته وأجزائه وببنيانها بناءً متدرجاً وعلى رسم واضح. ولا يتناول التدريسُ، أو هذا ما جرت مناهج التعليم الجامعي الأوروبي عليه، وترسمت معاهدنا الجامعية خطاه، إلاَّ ما سبق اختباره، وامتُحنت أصوله وفروعه، وأُصليَ النقد، فظهرت مواطن «القوة» فيه ـ وهي في الأغلب ما يستجيب الاحتياج إلى تعليل الحوادث المتلعثمة النطق واللغة ـ ولم تبقَ «سقطاته» خافية. فترعى مناهجُ التعليم «الآباء»، على ما تقدم القول، أو «الأُمَّات» من الأعمال والعيون، وهي الأعمال الكلاسيكية بعينها.

فكان من دواعي عجب كلود ليفي ـ ستروس، المدرس الفرنسي الشاب والراسي ببرِّ القارة البرازيلية وجامعاتها، إقبالُ طلابه على قراءة الكتب الفرنسية الجديدة، أو «آخر ما خرج من مطابع باريس ودور نشرها»، قبل قراءة الكتب «القديمة»، أو كتب الأمس القريب أو الأبعد فالأبعد. وكُتُب هذا الوقت، الأمس القريب وما يسبقه، تدور عليها كتب اليوم وأعماله ومقالاته، على مختلف وجوه الدوران وصوره: المُضادَّة أو الاستئناف أو الاطراح أو التفريع أو التأصيل أو الانقطاع، أو هذه جميعاً على مقادير مختلفة. فلا تستقيم ثقافة، قصد المثقف بها التعليمَ أو قصد البحث أو المتعة أو «إنشاء النفس» وبنائها على الطريقة الألمانية، ما لم تؤلِّف في «صورة» أو «شكل» ـ على قول فيتولد غومروفيتش، البولوندي، في الأرجنتين وثقافتها بعقب عقدين من ملاحظة ليفي ـ ستروس ـ بين روافدها المتباينة والكثيرة المصادر والأوقات. أما «العلم» الذي يقوم على الشواهد المنتخبة، وعلى أجزاء من مصطلح منتزعة من بنيان متوارد الأجزاء، وعلى قطوف ومنتخبات ينسخ بعضها بعضاً، ويجبّ بعضها بعضاً، فيمتنع على صاحبه أن يستأنف به تدريساً أو ثقافة، على معنى الكلمة إذ تُتبع بصفةِ «شخصية» أو «أدبية» أو «علمية»...

باشر تدريس الاجتماعيات بلبنان، وليس «الاجتماعيات اللبنانية»، مدرسون لا صورة ولا شكل لتدريسهم، على المعنى المتقدم للتو. فمعظمهم أُعدَّ على عجل، في غضون سنتين أو ثلاث، وعلى الأغلب في فرنسا. وبعضهم القليل كانت وفادته على الاجتماعيات من مواد متفرقة مثل تدريس الحقوق أو علم النفس أو الاقتصاد والإحصاء. وحين ندبت بعض الهيئات الدولية عنها من يرعى تدريس الاجتماعيات، ويُعين الإداريين والمدرسين على هذا التدريس، ندبت موظفين إداريين تركوا البحث والتدريس منذ بعض الوقت أو توسلوهما إلى العمل الإداري وسيلةً لا غير. وإذا طُلبت إلى بعض «شيوخ» الدراسات العربية والاجتماعية، مثل جاك بيرك، المشورة والنصيحة، طُويت حالَ الاستجابة، والسبب في طيِّها هو قسوة المشورة وصرامة المعايير المنصوبة للإعداد والتدريس، أو طُعنَ على صاحبها بذريعة أجنبيته و«غربته» عن الوقائع والحقائق المحلية.

واجتمع على ترك نصيحة بيرك إداريون، كانت النصيحة تحرمهم مكانتهم ورتبتهم لو أخذ بها وعُمل على هديها، ومدرسون مبتدئون ويافعون. وبحسب هؤلاء أن «العلم» الذي درسوه على «مشايخهم» العام الماضي أو قبله بعام هو خاتمة العلم، وبيرك متطفل عليه. ولم يرق لهم أن يقوم رجل، بيرك أو غيره لا فرق، مقام المرجع أو الوصي على تدريسهم، وهم عجولون إلى اطراح كل وصاية أو ولاية عليهم، وغافلون عن احتياجهم الشديد إلى من يتولى إعدادهم. فقام حلف بين إداريين «محافظين» ومتحزبين للحكم وبين مدرسين «تقدميين» يتوقون إلى زعزعة أركانه؛ ولحمةُ الحلف هذا اتقاء العين الغريبة والتوجس من القيود التي قد تُقَيِّد بها التدريس ومن الشروط التي قد تشترطها على الإعداد والتأهيل. أي اجتمع حزبان، على طرفي نقيض، على منفعة طائفية وصنفية واحدة، هي منفعة طائفة العاملين في إدارة الاجتماعيات وتدريسها، ومنفعة صنفهم ـ على ترتيب الحِرَف الموروث طوائفَ (حرفٍ) وأصنافاً.

وتعهد هذا الحلف، المزمن، تدريساً من ضرب البحث الذي صدر عنه الباحثون وتقدمت صفته. فانقسم بدوره إلى تدريس أوائل التقانة الاجتماعية، أو تقانة الاجتماعيات وصناعة بعض وجوه إجرائها، وإلى أوائل الخطابة في الموضوعات السائرة. وغلب على التدريس «التنوع» الغالب على المقالات الاجتماعية، وهو ثمرة انتحاء كل مدرس ناحيةً من الاجتماعيات ومدارسها ومذاهبها. فكل تدريس قائمٌ برأسه، ولا يدين، لا مادةً ولا طريقة، بالحساب لأحد. ويضطلع بالحساب، على جاري عادة شائعة، إما الزملاء أو الطلاب المتعلمون. فالمدرس جزءٌ من جسم مدرسين، أو سلك تعليمي، على ما يسمى. وتفترض التسمية شرائط، بعضها تأخذ بها الطرق الصوفية (وهذا للدلالة على قِدمه وشيوعه)، منها الترتيب على مراتب؛ وتقسيم العمل بحسب المراتب هذه؛ وائتلاف «جِسم» من الأقسام والأجزاء المختلفة؛ وقيام مرتبة بـ«تسليك» الطلاب، أي نظمهم بسلْك متصل يربط المراحل بعضها ببعض؛ وتولي هيئة من «الجسم» هذا إيجابَ معايير الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ومن مرتبة تدريس إلى مرتبة؛ وتوليها هي أو غيرها المراقبةَ على التدريس والتحصيل. فالتعليم صنف محافظ.

ولا يستقيم هذا كله إلاَّ بقيام جماعة المدرسين أو المعلمين. ويقيم هذه الجماعةَ صدوعُ المدرسين بمعايير مشتركة، يجمعون عليها طوعاً، وتتناول ما يصح أن يتشاركوا فيه على اختلافهم وتفرقهم مذاهبَ ونحلاً، وهو شروط الاشتراك أو قواعده. وهي شروط وقواعد شكلية بالتعريف. ويقيم الجماعةَ، من وجه ثانٍ، افتراضُها، أي تكلفها، تعريفَ نفسها تعريفاً

يميز عملها ومهماتها ورتبتها، أي صنفها، من اجتماع أفرادها، ومن أفرادها، تالياً، واحداً واحداً. وهذا التمييز، وهو قريب من التجرد من «النفس» وأهوائها وميولها (نظير التصوف كذلك)، عسير عسراً شديداً. ولا يدعو الأفراد، وهم المدرسون، إليه إلاَّ داعٍ قوي تكافىء قوته العسر الذي تتكلفه «النفس» إذ تتجرد من نفسها أو من نوازعها. ومثل هذا الداعي يبعث عليه، وعلى الانقياد له، الإسهامُ في الاضطلاع بدور جمعي وتاريخي مثل الأدوار التي تضطلع بها الحركات الاجتماعية. فمثل هذا الدور الجمعي والتاريخي، والتنبه عليه، قمينان، وقد يكونان وحدهما قمينين، بحمل «النفس» الفرد على مغالبة نفسها، والتعالي عليها، والنزول تالياً عن بعض نوازعها المباشرة لقاء تلبية نوازع عامة أو جمعية. وترسي هذه التلبية الجماعةَ على لحمة متينة، وقد تنشأ عنها هيئةٌ تصدع بمعايير مشتركة.

لا يخلو تعاقبُ الحلقات الذي تصفه الفقرة السابقة من الافتعال ومن الميكانيكية الحتمية: الفاعل التاريخي (أو «الدور» على معنى صاحبه)، الحركة الاجتماعية، نشأة الجماعة عن الإسهام فيها، تتويج الهيئة الثابتة استقرار الجماعة، الصدوع بالمعايير المشتركة. وهذا كله ظاهر الصنعة. وتتأتى الصنعة من إغفال ملابسة الحلقات، أو وجوهها، بعضها بعضاً. فالفاعل التاريخي لا يستوي فاعلاً، ولا تاريخياً، إلاَّ من طريق عمومه فئاتٍ اجتماعية مختلفة وكثيرة. ولا يعم الفعلُ الفئاتِ المختلفة إلاَّ إذا قدر الفاعلون (روافد الفاعلَ المتصوَّر بصورة الفاعل الواحد) على التأليف بين نوازعهم ومصالحهم ولغاتهم المتفرقة على وجه «أفق» مشترك يجلو «المثقفون»، على هذا القدر أو ذاك، شرائطه. وهم «مثقفون»، على معنىً أشاعته الحركات السياسية والفكرية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على قدر ما يسهمون في جلاء «الأفق» المشترك الذي يؤلِّف بين روافد الفاعل التاريخي. فلا يصح، على هذا، إقالة المدرسين، والباحثين، الجامعيين من تبعتهم عن تعثر «جماعتهم» وتناثرها شللاً وكتلاً، لُحْماتُها من غير معدن التدريس والبحث ومن غير طينة الاجتماعيات. فغلب نازعُ الطائفة (الحرفية) على أهلها، فلم يُجمعوا، إذا أجمعوا، إلاَّ على أحوالهم الطائفية، أي على أقل القليل الذي يعرِّف الطائفة وهو دخلها وراتبها دون أحوالها الأخرى، وهذه أمسُّ بتعريف الطائفة وعملها من الدخل أو الراتب والرتبة. ولم تتماسك طائفة المدرسين الجامعيين حين عصفت الحروب الملبننة بلبنان، وبعد عصفها، إلاَّ بهذا الرابط.

وسوَّغ تماسكَ مدرسي الاجتماعيات بواسطة هذا الرابط، ومن ورائهم مدرسو الجامعة اللبنانية برمتهم، اجتهادٌ اجتماعي وطائفي (حرفي) شاع في اجتماعيات اللبنانيين وجماعاتهم وقام منها مقام الرأي المشترك والسائر، وشاع في تدريس مدرسي الاجتماعيات. وذهب هذا الاجتهاد إلى تقديم الدخول والرواتب والعوائد عامةً على غيرها من العوامل في تعليل الأفعال الاجتماعية والفردية ـ وهذا النحو في التعليل يسمى حيث كان منشأه، أو منشأ أصله، «مادية مبتذلة». فبدا أن المدرسين الجامعيين، وهم على هذا جماعة على معنى طائفة، وجدوا ضالتهم العلمية والفكرية (التعليلية) حين عمدوا إلى تناول أحوالهم وأوضاعهم على وجه «مادي»، أي على وجه الدخل والعائد. فطابقوا بين تدريسهم، وهم ضمّنوا تدريسَهم أحكامهم وآراءهم ونحَلَهم، وبين حالهم أو أحوالهم. وهذه المطابقة مدعاة تصديق يبلغ مبلغ الإيمان من غير افتعال: فالنفس، أو أحوالها، هي بعينها وفي آن مختبر النظر والرأي وامتحانهما. فليس على «المتصوف» إلاَّ القول: «حدثني قلبي عن ربي»، وعلى «الماركسي» (والحزب اللهي، من هذا

الوجه، ماركسي) إلاَّ التهليل: وهذا دليل على صدق «التحليل» ـ فالأحوال «المادية» توحد المتفرقين وتؤلف بينهم وتبعثهم على المطالبة و«التحرك»؛ وعلى قاعدة الأحوال «المادية» تنهض المطالبة «المعنوية»، أي الاطمئنان إلى حياة كريمة يصرفها أصحابها إلى البحث وإلى انتخاب «مجالس تمثيلية» يتداولون فيها ما لذَّ وطاب من شؤونهم وشجونهم.

فإذا زيد هذا على ما مر القول فيه من حلف المحافظين والتقدميين على (أي ضد) إيجاب معايير متشددة على التدريس والبحث والمدرسين والطلاب جميعاً، ظهر تماسك الطائفة الجامعية على وجه قريب من الوضوح، وظهرت مقومات هذا التماسك. وترجع كلها إلى انكفاء على حقوق ريعية، أي على مكانة منفصلة يُخاف عليها من الامتحان والمحاسبة والتداول. ولا يحدو الانكفاء على ريوع على الفضول الاجتماعي، ولا على تكثير العلائق بالجماعات المختلفة والاضطلاع بدور الوسيط في ما بينها وفي ما بين مطاليبها. ولمّا كانت الجماعات المختلفة منكفئة بدورها على حقوقها وعائداتها الريعية، ولا يلم شتاتها، جماعةً جماعةً، غير هذه الحقوق وحفظها لها، استحال عليها الاتصال من طريق علاقة عضوية وغير آلية نسيجها احتياج بعضها إلى بعضها الآخر، واستتمام بعضها بعضها الآخر (على مثال «الرابطة العضوية» في تناول دوركهايم المشهور). فاتصلت من طريق رابطة آلية وخارجية هي الرابطة الوحيدة التي تشد بين الجماعات المنكفئة على ما به قوامها، أي على ما توجبه هي قواماً وحيداً لها ولو لم يقتصر قوامها حقيقةً عليه. ومن المحال أن ينعقد تدريس الاجتماعيات، والبحث في الاجتماعيات، على جماعات منكفئة. فهي لا تعقل نفسها على وجه فاعل، ومناط أفعال، تدخل أفعالُه تحت باب التأريخ؛ وهي لا تدعو غيرها (من باحثين «ومثقفين» وصحافيين) إلى تناولها على هذا النحو.

ولم يؤدِّ توسع التدريس ليشمل عدداً كبيراً من الطلاب المختلفي المنابت والسِّيَر والثقافات والأهواء، إلى مسألة التدريس الجامعي عن أركانه المتداعية، ولا إلى امتحانه علناً وعلى الملأ. فلم يُقحِم الطلابُ، ولا حركتهم الكبيرة الأصداء الدعاوية والهزيلة البنية والذهن أقْحَمت، على التدريس مشكلات غير مسبوقة ولم تتطرق إليها المعالجة من قبل. ولا هم رغبوا في تدريس طريقتُه غير الطريقة المعهودة، ومصادره غير المصادر (المختصرة) الشائعة. فلم يُرِد الطلابُ، ولا مدرسوهم أرادوا، تدريساً يُتوسل به إلى غير المكانة والريع المرغوبين والمتوقَعين. فلا يصح تالياً تتميم القول هذا بالقول إن أساتذة درَّسوا طلاباً. فالتدريس، من وجهيه، وجه العالِم ووجه المتعلِّم، اقتصر على ظاهر الإجراء منه، أو على عمل الجوارح دون النفس، على ما كان يقول بعض الفقهاء. فالطلاب، شأن أساتذتهم من بعدهم وليس قبلهم، انصرفوا إما إلى دراسة مدارها على اكتساب ثقافة عامة أو إلى تصريف مصطلح سياسي واجتماعي ذرائعي اغتذت منه خطابةٌ لا فرق بينها وبين خطابة مدرسيهم في شيء، وأخذ مدرسوهم معظمها عن أحزاب سياسية كان الطلاب هؤلاء يتولون بعض قيادتها قبل أن يتولوا كل قيادتها. وكان ذلك عشية انفجار الحروب الملبننة، ثم في أثنائها، وتليتها.

إشكاليّة العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري

نهوند القادري

تعني إشكالية العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري **أولاً** وجود مساحة غامضة بين الباحثين ووسائل الاتصال، تتسع وتضيق بمقدار ما يتمسك الباحثون بعالمهم العلمي وبقيمه الخاصة وبنيانه الاتصالي المنضبط، أو بمقدار ما تتمكن وسائل الاتصال الجماهيري من اختراق هذا البنيان، إن كان من خلال فرز صحافة علمية متخصصة بالتعاون مع الباحثين، أو من خلال إدراج الإعلام العلمي ضمن وسائل الإعلام الجماهيري.

وهي تعني **ثانياً** أنها نابعة من الحاجة المتزايدة إلى التواصل بين منتجي المعرفة أنفسهم وربطهم بمستهلكيها، وإن كان بدرجات متفاوتة، إلى درجة أن النشاط العلمي تحول إلى نظام اجتماعي يكوّن الاتصال التفاعلي أبرز ملامحه[1]، وبخاصة في زمن أصبحت «الميدولوجيا» تمس مباشرة عملية بناء جهاز المعرفة والإدراك[2]. فالحدث لا قيمة له إذا لم يرتبط بـ «الميديا» التي تمسك بوظيفة «الأجندا» أي ما يجب التفكير فيه كل صباح.

غير أن الاتصال الآني والمباشر المتحالف مع التقانة قتل لإتصال[3] ـ الذي يتطلب تبادلاً وبطئاً كي يهضمه المتلقي ويدرجه في إدراكه الزمني الخاص ـ وحوّله إلى مكان ملائم لعمل نوع من الأساطير الإعلامية التي تمزج الرغبة بالمتخيل والمعقول باللامعقول، باحثة عن شرعية علمية[4]، أو عن مرجعية تدعم بها مصداقيتها. من هنا كانت حاجتها المتزايدة إلى نتائج البحوث العلمية.

---

(١) وليم جارفي، **الاتصال أساس النشاط العلمي**، تعريب حشمت قاسم (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٣)، ص ٤٤٣.

(٢) Daniel Bougroux [éd.], "La Communication par la Bande," (Paris: La Decouverte, 1992), pp.27, 133.

(٣) Voir à ce propos: Lucien Sfez, *La Communication* (Paris: PUF, "Que sais-je?," 1992), pp.4,6, et Patrik Lamarque [éd.], *Les Desordres du Sens* (Paris: ESF, 1993), p.174.

(٤) محمد سبيلا، «الأساطير الإعلامية،» **الحياة**، ١٩٩٤/١٢/٩.

باختصار، حاجة كل من طرفي العلاقة إلى الآخر آخذة في التزايد على الرغم من طبيعتها المتناقضة، تدفعنا إلى البحث، **أولاً** عن إمكان صمود النظام الاتصالي الخاص بالبحث العلمي في مجتمع الاتصال؛ و **ثانياً** عن إمكان استواء العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري من خلال البحث عن نقاط التشابه والاختلاف بينهما؛ و **ثالثاً** البحث عن مدى استقامة هذه العلاقة بين الطرفين، انطلاقاً من الحالة اللبنانية.

أولاً: النظام الاتصالي للبحث العلمي وإمكانية صموده في مجتمع الاتصال

١ ـ النظام الاتصالي للبحث العلمي

البحث العلمي هوالتصدي لمسألة غامضة بغرض ايضاحها، وتعد نتيجته إضافة جديدة إلى المعرفة البشرية لم يسبق التوصل إليها. يعمد الباحث لدى توصله إلى هذه النتيجة إلى نشرها في مقال، أي إبلاغ أقرانه بها من خلال كتاب أو من خلال مجلة علمية متخصصة تتناسب وموضوع البحث. وفي الحالة الأخيرة تعمد المجلة إلى تحكيم المقال وذلك بإحالته إلى من يُشهدَ لهم بالخبرة في هذا الميدان لإبداء الرأي إما رفضاً أو قبولاً مع تعديلات معينة(٥).

هذا يعني أن نظام النشر العلمي في ميدان العلوم، سواء أكانت بحتة أم تطبيقية أم إنسانية، هو محكم ودقيق وصارم وإن اختلفت المعايير المتبعة(٦). لأنه لا بد من بث مساهمات الباحثين على نحو يكفل القدرة على استيعابها ومراجعتها من قبل باحثين آخرين، ومن ثم الاعتماد عليها لبناء أساس جديد لمزيد من الاكتشاف والدراسة.

إن اعتماد الباحثين على الدوريات العلمية هذه ليس نابعاً فقط من حاجتهم إلى نشر أبحاثهم، إنما من حاجتهم أيضاً إلى تحقيق الظهور وكسب الاعتراف من قبل أقرانهم وضمان مكان لجهودهم في محفوظات النشاط العلمي.

يمكن عدّ هذا النظام فعالاً ومثمراً في حال كان الباحث متفرغاً لبحثه وبمنأى عن الضغوطات المتأتية عن لإثارة والتنافس والحاجة المادية والسرعة في الوصول. لأن هناك الكثير من الحالات التي يكون الباحثون فيها غير قادرين على تقبل القيود الزمنية التي تفرضها تقاليد النشر في الدوريات العلمية، والتي قد يترتب عليها محاولات لتخطي الحراسة واستخدام الصحف الجماهيرية للتعريف بنتائج بحوثهم، والحالات الأخرى التي يتقدم فيها العامل الكمي على العامل النوعي. أو يستخدم فيها الباحثون أساليب ملتوية من أجل زيادة فرص قبول مقالاتهم كأن ينحازوا نظرياً أو يشاركوا المحكمين في اتجاهاتهم وأفضلياتهم المنهجية.

(٥) حافظ قبيسي، «البحث العلمي الجامعي،» في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان التربوي** (بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٢)، ص ٤٨٥ ـ ٤٣٩.

(٦) جاك ميروز، **آفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا**، تعريب حشمت قاسم (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩)، ص ٦٢.

غير أن معظم الباحثين ينظر إلى مثل هذه التصرفات نظرة ازدراء. وهناك بعض الدوريات العلمية الذي يرفض نشر المقالات التي تعرّف بعمل علمي إذا كان سبق للمؤلف أن نشر معلومات تصف ذلك العمل في وسائل الاتصال الجماهيري. لأن العمل العلمي لا يعد علمياً في نظر الوسط العلمي ما لم يتم بث المعلومات المتعلقة به بالأسلوب المعترف به ومن خلال تلك الوسائل المهيأة للوسط العلمي دون سواه(٧).

وقد رأى الكثير من المراقبين من خارج الوسط العلمي في هذه الحصرية جموداً وانغلاقاً وتعالياً من جانب الباحثين. لكن هؤلاء يبررون سلوكهم بقولهم إن وسائل الاتصال العلمي نشأت على أيدي الباحثين أنفسهم كي تسهل سبل تقدم المعرفة العلمية وتحمي مساهماتهم، وإن مقاومتهم للوسائل الاتصالية الأخرى نابعة من شكهم في قدرتها على تحقيق أهدافهم(٨).

نستخلص من ذلك أن هناك جهازاً اجتماعياً يكفل لعملية الاتصال العلمي تماسكها، يتمثل بتفاعل المصالح بين الأفراد والجماعات ويجعل العلوم ترتبط بوسائل نشرها ارتباطاً عضوياً، إلى درجة يصعب معها مناقشة قضايا إنتاج المعلومات بمعزل عن مشكلات بثها.

نخلص من وصف هذا النظام الاتصالي لنتساءل عن مدى إمكان صموده في مجتمع الاتصال الذي ساهم الباحثون أنفسهم في رسمه في خيالهم كرد على الأوضاع التي كانت سائدة إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي أعقبتها، وما رافق هاتين الحربين من عمليات تعصب ونفي للآخر وحجب للمعلومات.

إنما فكرة المجتمع الاتصالي هذه صودرت من قبل المروجين ورجال المال والأعمال لتُستخدَم كإحدى الوسائل للخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعانيها المجتمعات الرأسمالية.

٢ ـ إمكان صمود النظام الاتصالي للبحث العلمي في مجتمع الاتصال

أطلقت على المجتمعات المتقدمة بفضل تطبيقات البحوث العلمية تسميات كثيرة، قيل إنها: مجتمع معلومات، ما بعد صناعية، اقتصاد سوبر رمزي، اتصال، إعلام. تسميات نجد أن القاسم المشترك في ما بينها هو «الاتصال».

والمُلهِم لهذا المجتمع الجديد والإنسان الجديد الذي يجب أن يسكنه هو عالم الرياضيات الأميركي Norbert Wiener(٩) الذي افترض أن الاتصال هو إيديولوجيا بديلة من الإيديولوجيات التي أخفقت في حل مشاكل الإنسانية وسببت الحروب. في نظره يجب العمل على إيجاد آلات جديرة بانتزاع السلطة من الانسان لأنه مارسها على نحو سيىء وكانت نتائجها وبالاً على البشرية. لذلك كان من القلائل الذين عارضوا إخضاع العلم للمؤسسة العسكرية. وكان برنامجه الاتصالي طوباوياً (أن يُترَك الاتصال يعمل وحده فهو قادر على القيام بعملية تنظيم ذاتي).

أُعيد الأخذ في هذه المقولة مع ماك لوهان في الستينات حين عد أن المراحل الكبرى في تاريخ الإنسانية كانت ناتجة من الابتكارات في مجال تقنيات الاتصال(١٠).

---

(٧) وليم جارفي، **الاتصال أساس النشاط العلمي**، ص ٤٤٥ ـ ٤٦٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٥ ـ ٤٦٧.

(٩) Philippe Breton [éd.], *L'utopie de la Communication* (Paris: La Decouverte, 1992), pp.6,12.

(١٠) Ibid.

إلى أن شهدنا في السنوات الأخيرة محاولة إحلال الإعلام الناعم القليل الكلفة محل الطاقة المُلوِّثة التي كادت تلتهم موارد الكرة الأرضية، من خلال إبراز التناقض بين التقنيات القديمة المرتبطة بالطاقة والتصنيع وبين التقنيات المرتبطة بإنتاج المعلومات ونشرها.

غير أن هذا الخطاب الاجتماعي المرتبط بتقنيات الإعلام والاتصال الجديدة اختلط مع الخطاب الليبرالي الرأسمالي ليمثل مخرجاً لمأزق تصريف الإنتاج الفائض.

في ظل هذه الأجواء يبدو أن الباحثين أصبحوا يعيشون عالمين: عالم علمي داخلي بقيمه الخاصة، وعالم خارجي حلموا به اتصالياً إلى أبعد الحدود، إلى درجة أصبح من الصعب التوفيق بينهما.

لقد حافظ العلماء على عزلة عالمهم مذ أرسى جاليله الأسس التجريبية للنشاط العلمي ومقاومتها المفاهيم والمعتقدات الخارجية[١١]. غير أنه لا يمكن للباحثين كبشر التخلي عن معتقداتهم بسهولة. فمجرد اختيار الباحث موضوعاً ومقاربة بحثه يعني أنه اختار علاقته بالمعرفة وبالمجتمع، وأنه اندرج، سواء أراد أو لم يرد، في إيديولوجيا معينة[١٢]. حتى العلماء الذين رسموا بخيالهم إيديولوجيا الاتصال حاسبين أنها حيادية كانوا يعبرون عن رد فعلهم على الإيديولوجيات الأخرى التي كانت سائدة.

إضافة إلى أن الفكرة التي جسدها العالمان كوري (العلم هبة للإنسانية) أصبحت اليوم في زوال. ففرق العلماء والباحثين ليست حرة في نشر نتائج عملها كاملة لأسباب منها الربح والنفوذ وقضايا الدفاع والأمن. لقد أمِّم العلم وأصبح مستقبله مرهوناً بحل التناقضات والتوترات التي ترافق الحياة الاقتصادية والعلاقات الدولية. ويبدو ذلك جلياً من خلال تصوير الصراع حالياً على أنه بين البطيئين والسريعين[١٣].

هذه السرعة المتزايدة المترافقة مع التعقيد المتنامي لمجتمع الاتصال جعلت قطاعات الصناعة والإدارة والسياسة تستعين أكثر فأكثر بالباحثين والعلماء لإعطاء وصفات تقنية بسيطة تتضمن حلولاً سريعة لمشاكل جزئية. وهكذا ضُحِّيَ بالدراسة العلمية للمشاكل الكبرى أي بالبحث الأساسي من أجل السرعة[١٤].

وإذا نظرنا إلى الممارسة العلمية على أنها ممارسة اجتماعية يقوم بها متحد من المتخصصين بحقل علمي ما، وأعضاء هذا المتحد يتثقفون على نحو مماثل[١٥] فإننا لا بد من أن نعيد طرح السؤال من جديد: هل من إمكان لبقاء النظام الاتصالي للبحث العلمي بمعزل عن المؤثرات الخارجية، وبخاصة في مجتمع خرق الاتصال فيه الحجب كافة؟ وللإجابة يكفي أن نلقي الضوء على المتغيرات التي حصلت من جراء الاتصال لنرى حجم الضغوطات التي يتعرض لها ليس البحث العلمي فقط بل جميع الأنظمة الاتصالية المنغلقة. مثلاً: كيف للبحث

(١١) جارفي، المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٦٥.

(١٢) Alain Laramé et Bernard vallée, *La Recherche en Communication* (Quebec: Press de l'université du Quebec, 1991), p.122.

(١٣) Voir à ce propos: Alvain Toffler [éd.], *Les Nouveaux Pouvoirs* (Paris: Fayuard, 1991).

(١٤) فلاديمير كوناكوف بالتعاون مع جان كلود كورناغوف، **البحث العلمي**، تعريب يوسف أبي فاضل وميشال أبي فاضل، سلسلة زدني علماً (بيروت وباريس: منشورات عويدات، ١٩٨٣)، ص ١١٠.

(١٥) عادل ضاهر، «توماس كون وموضوعية العلم،» **الحياة**، ٢٢/٥/١٩٩٥.

العلمي أن يكون بمنأى عن تحول الثقافي إلى «ثقافة جماهيرية» بما تعنيه من استهلاك واستعراض[١٦]، وعن تحول المثقف الذي كان يستعين بنتائج البحوث العلمية ليكوِّن أهليته التي كانت تسمح له بالتدخل في الشأن العام إلى رجل اتصال؟ هذا يدل على أن العملية الاتصالية في الخارج باتت تضغط على العملية الاتصالية داخل البحث العلمي لتعزل الباحثين الجديين وتضفي عليهم صفة الرهبنة، وتفرز مكاناً واسعاً للباحثين الاستعراضيين الذين أصبح دورهم يختلط بدور المثقف، بدور الصحافي ناشر الأفكار الجاهزة.

وكيف لباحث أن يعمل في محيط تسوده ثقافة الصورة على ثقافة الكلمة، الأمر الذي يعني طغيان الشكل على المضمون وتحول الأشكال إلى مضامين. ويجعل الاهتمام بالعلم مفقوداً من قبل شرائح المجتمع وبالتالي يفقد الباحثون بريقهم وحظوتهم.

لقد رأى ريجيس دوبريه في الأدوات الاتصالية الجديدة أكثر من جو وإطار خارجيين، رأى فيها كيان تأسيس يدير الأفكار في فلكها وينظمها وينعشها بأوكسجين اتصالي يتماشى مع عصر معين ومجتمع معين[١٧]. فالتحكم من بعد مثلاً بجهاز التلفزة أسفر عن تجوال بين الصور انعكس تجوالاً داخل النصوص المكتوبة[١٨].

ناهيك بما أصاب عمليات نشر الكتب والأبحاث والمؤلفات من تغيير في مجتمع الاتصال. كانتشار ظاهرة النوادي المختصة بنشر الكتب وتوزيعها، التي نجحت في إقامة علاقة مباشرة بالقارىء دون الناشر فقتلت بذلك روح النقد الأدبي والفكري الجاد[١٩]. باختصار، تصنيع إنتاج الكتب وتنويع وسائط النشر وعولمة الأسواق أدت إلى تطوير جهاز النشر بطريقة أصبحت عبئاً على مستقبل الإبداع المعرفي[٢٠].

فضلاً عما شهده مجتمع الاتصال من بذخ في المعلومات على نحو فاق حدود القدرة البشرية على الإحاطة بها، فقد أنتجت كما قيل فقر الانتباه والحاجة إلى توزيع الاهتمام بصورة متكافئة على المصادر المتنوعة[٢١]. فهذه التقانة لا يستفيد منها الباحث إلا إذا توصل إلى طريقة ما لموضعة المعلومات وتلخيصها وتنظيمها.

ولعل الباحثين وعوا باكراً عمق الهوة التي تفصل عملهم عن عمل وسائل الاتصال وما تبيته هذه الأخيرة لاختراق نظامهم الاتصالي، وبخاصة بعدما رأى المعنيون بإنتاج هذه الوسائل أن ضخامة رؤوس الأموال الموظفة بها أصبحت لا تتناسب مع المحتوى المُنتَج الذي يغلب عليه طابع الزوال. فراحوا يبحثون عن السبل التي تمد منتوجاتهم بحياة أطول، مستخدمين مفاهيم

---

(١٦) Pierre Antoine Postoizeau, *La Communication Cuturelle* (Paris: Armand-Collin, 1992), p.140.

(١٧) ريجيس دوبريه، **محاضرات في علم الإعلام العام، الميديولوجيا**، تعريب فؤاد شاهين وجورجيت حداد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦) عرض وتلخيص موريس أبي ضاهر، **الحياة**، ١٩٩٦/٣/١١.

(١٨) Jean françois Barbier Bouvet [éd.], "Quelle lecture," dans: *Medias et Pouvoirs*, no.25 (Paris: La Decouverte, 1992), pp.111-121.

(١٩) علاء طاهر، **مدرسة فرنكفورت: من هورخيمر إلى هابرماز** (بيروت: مركز الإنماء القومي)، ص ٨١٠٤.

(٢٠) Jean-Guy Boin, "Edition, recherche de l'effet de taille et risque de banalisation planétaire," dans: *L'Etat des Médias*, sous la direction de Jean Marie Charon (Paris: La Decouverte, 1991), pp.311-314.

(٢١) محمد عارف، «ما الذي حدث للمستقبل وهل تستعيده تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين،» **الحياة الاقتصادية**، ١٩٩٥/١١/١٤.

الناشرين والباحثين، فأقاموا مراكز المعلومات وأضافوا الملاحق الثقافية والمتخصصة. وجميعها تمثل انتقالاً من اللااستمرارية إلى الاستمرارية[٢٢].

باختصار، تدل كل المؤشرات على أن البحث العلمي أصبح يعمل عكس التيار السائد الذي يحركه ما سمّاه دوبريه الصراع من أجل امتلاك الزمن أو نقل الفكر من بداياته التاريخية إلى نهاياته الإلكترونية[٢٣]، إلى درجة أن هذه المتغيرات جعلت الباحث ينظر إلى نفسه وكأنه آتٍ من كوكب آخر أو كأنه خُلِقَ لزمن غير زمنه.

ختاماً، هل من إمكانية لحل مشكلة الاتصال العلمي من خلال توسيع دائرته وصولاً إلى وسائل الإعلام الجماهيري؟ أم أن هناك استحالة عمل ذلك بالمواصفات الحالية؟ للإجابة عن التساؤل لا بد من أن نرى ما هو بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري من نقاط اختلاف وتشابه.

٣ ـ أوجه الاختلاف والتشابه بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري

تعود علاقة الباحث بوسائل الاتصال إلى خصوصية كل وسيلة، لناحية جمهورها وإمكاناتها وأهداف القيمين عليه. إنما يمكن القول بوجه عام إن بين هذين الطرفين مساحة فاصلة يحاول الباحث الابتعاد عنها قدر الإمكان مخافة الاقتراب من وسائل الإعلام الجماهيري،

الموضوع / الجامعة	نظري عام	الأطفال والمراهقون	النساء	اللاأسوياء	غير ذلك	المجموع
الجامعة اللبنانية (قسم علم النفس)	٢	٤	٢	٢	٢	١٢
الجامعة اليسوعية	١	٣	٤	٣		١٢
الجامعة الأميركية	٢	١	٠	١	٢	٦
جامعة الكسليك	٢	١	٣	٣		٩
المجموع	٨	٩	٩	٩	٤	٣٩

أما فئات الجمهور فكانت كالتالي:

الأطفال والمراهقون
- العدوانيون
- أبناء المطلقين
- التلاميذ

النساء
- الجامعيات
- الحوامل
- المتزوجات والمطلقات
- العاملات

اللاأسوياء
- المتخلفون عقلياً
- المدمنون على المخدرات
- الفصاميون
- المرضى
- العباقرة
- الأيتام
- المعاقون

غير ذلك
- الجامعيون
- المعالج النفسي والمرشد
- المشاهد اللبناني

(٢٢) Nadine Toussaint Des Moulins, "Vers une nouvelle Gestion Des Médias," dans: *Médias et Communication en Europe*, sous la direction de Bernard Miège (Paris: Presses Universitaires de Grenoble, 1990), pp.61-68.

(٢٣) دوبريه، **محاضرات في علم الاعلام العام، الميديولوجيا.**

لا لأنه يخشى تعميم نتائج بحوثه على الجمهور ولا لأنه يهوى العزلة ويخاف الأضواء، إنما لأنه يعي خطورة استغلال الوسائل للبحث العلمي لغايات ربحية أو دعائية أو كسباً لشرعية ما.

في المقابل تحاول وسائل الإعلام الاقتراب من هذه المساحات لتشغلها إنما على طريقتها، فتعمل بالبحث تسطيحاً وتشويهاً وتُحوِّله من عمل جاد دؤوب ومتمهل إلى عمل سريع واستعراضي، لأنها تبقى حذرة في طرقها الموضوعات التي تعي أنها تُهرِّب الإعلانات. وبهذا تساهم إما في عزل الباحث وتعزيز قلقه وخوفه أو في استقطاب الباحثين الذين تساقطوا من البحوث الجادة وراحوا يفرطون في الاتصال تعويضاً من فشلهم. وفي جميع الحالات نرى أنها ترمي الجمهور أكثر فأكثر بالثقافة الاستهلاكية تحت شعار التسلية والهروب من المعقد والصعب. فهموم الحياة تكفي!

وإمكانية نجاح الاتصال الجماهيري في شغل هذه المساحة تكبر إذا لم ينزل الباحثون من عليائهم ويعملوا على تبسيط أبحاثهم. والفرق هنا كبير بين التبسيط والتسطيح. وإذا لم يتم شغل هذه المساحة من قبل الباحثين أنفسهم سوف ينعكس ذلك سلباً على البحث العلمي. لأننا إذا رجعنا تاريخياً إلى الوراء لوجدنا كيف تمددت وسائل الإعلام نحو مجالات أخرى إلى درجة المصادرة. فالصراع بين الصحافي والكاتب والمؤرخ ورجل الاتصال لم تنته فصوله بعد[٢٤]، وبخاصة أن العمل الإعلامي تمدد ليشمل مجالات أخرى بسبب الغموض الذي يحيط به، إذ استطاع أن يدير تنوعه الكبير من خلال مساحة غير محددة، على تخوم مجالات عديدة مغلقة جزئياً. مساحة غنية ومشعّة تستفيد من أمجاد كل نوع من دون أن تعاني الانغلاق الذي يفرضه التخصص. ويصبح بالتالي، نتيجة انفلاشه، من الصعب الإمساك به ومراقبته من الخارج[٢٥].

وكان أن حصلت تاريخياً عمليات إبهار وتأثير معاكسة بين أهل الفكر وأهل الصحافة، إلى أن انقلبت الموازين لمصلحة الأخيرة. وشهدنا في الفترة الأخيرة أفول تأثير المثقفين لمصلحة الصحافيين وسيطرة مؤثرات الرأي على مؤثرات المعرفة[٢٦]. إنه انقلاب في التراتبية بعدما اعتلى الصحافي الحلبة وتدخل في روزنامة الموضوعات المطروحة يومياً وراح يفرضها على المثقف على نحو متسارع.

إضافة إلى المتغيرات التي شهدها الإعلام أخيراً من تنافس وطلب محموم على الحصرية، إلى سيادة قوانين السوق وعولمة نماذج الاتصال وإلى تعزيز عامل الرؤية، هناك متغيرات ترافقت مع تشكيلة بنيوية جديدة للجسم الصحفي، كزيادة عدد الصحافيين، وبالأخص من يحملون شهادات عليا بدأوا يطرحون أنفسهم كبديل للمثقفين متسلحين بعامل الشهرة. وإزاء السكوت الظاهري للمثقف بدأ الصحافي يتدخل في النقاش العام متجاوزاً إطار عمله[٢٧].

الأمثلة تطول وهذه بعض من نماذج كثيرة مما فعلته «الميديا» ـ التي أصبحت تدير المساحة

---

(٢٤) Denis Ruellan [éd.], "Reporters les disciples de Zola," dans: *Médias et Pouvoirs*, no.25 (Paris: La Decouverte, 1992), pp.5-11.

(٢٥) Denis Ruellan, "Le Professionalisme du Flou," dans: *Réseaux*, no.51 (Paris: CNET/CNIS, 1992).

(٢٦) Remy Riefflet, "Journalistes et Intellectuels: Une Nouvelle Configuration Intellectuelle," dans: *Réseaux*, pp.13-23.

(٢٧) والدليل على ذلك ما شهده لبنان في الفترة الأخيرة من مداخلات عديدة للصحافيين في مواضيع تتعلق بالشأن العام.

الثقافيـة ـ بالحقول التي تقف على تخومها. وبخـاصة أن هناك منطقاً اقتصادياً، صناعـياً، مالياً عمل على سحب الإعلام لجـهة البائع مع ما يترتب على ذلك من نتائج تجعل هذه المـهنة متعذراً إمساكها من الحـقول الأخرى. يمسكها فقط النهج الإعلامي المتمثل بأمـور عدة منها: أقل جهد ممكن، ملاحـظة المرغوب[٢٨]، الخطأ المـبرر بالمنافسـة، تسارع الأحـداث، عدم كفـاية الوقت للتحقق والعودة إلى الوراء. أليست هذه كلها نقائض لأسس البحث العلمي؟

إذاً يبـدو ظاهرياً أن البـحث العلمي والعـمل الإعـلامي همـا قطاعـان صادران عن ثـقافـات واهتمامات مختلفة لأسباب عدة منها:

ـ تعمل «المـيديا» في خدمـة الوقت الملح والمسـتعجل؛ بينمـا البحث العلمي يتطلب صـبراً واختماراً، والعلم يتقدم مدققاً بالنتائج.

ـ تطرد رسائل «المـيديا» الواحدة منهـا الأخرى؛ بينما العلم عمل تـراكمي، فكل بحث يتطلب العودة إلى ما سبقه ليبني عليه.

ـ تميل «المـيديا» إلى الفردية وإلى انتـقاء النجوم والمشـاهير وإبرازهم دون غيـرهم؛ بينما البحث العلمي هو عمل جماعي ويستحيل اعتباره غير ذلك كما لاحظ ديكارت[٢٩].

ـ تضطر «المـيديا» إلى شمـلها أكبـر عدد مـمكن من الجمـهور للتـبسيط الذي يـتلاقى مع الاختصار والتجميل ليصبح تسطيحاً.

ـ تعتمـد «الميديا» الأسلوب القـصصي على حساب الأسلوب المنطقي الاسـتدلالي (أسلوب البحث العلمي).

ـ تستهلك «الميديا» المعنى وتستنفده مدعـية أنها تقدم إلى الجمهور نظرة بانورامية شاملة أو تقدم مفتاحـاً للظواهر، وأحياناً بعض التفاصيل المثيـرة؛ بينما البحث العلمي بطيء لا يكتفي بالنظر إلى الأجزاء البارزة، ويرفض الطروحات المستعجلة.

ـ في حين يميـل الإعلام إلى التأكيد الحـاسم والقاطع فإن عرض البـاحث العلمي يغلب عليه طابع الشك، أي أنه يترك الباب مفتوحاً مؤخراً وقت الحسم. فمـا يسميه الصحافيون والجمهور مثلاً «اكتشاف» يعده العلماء في ما بينهم «نتائج مهمة»[٣٠]. إنهم يتمسكون بهذه التعابير الأكثر انطباقاً على الطابع التراكمي للعلم.

وقد شهـد البحث العلمي بعض الوقائع الأليـمة التي جعلته يزداد حـذراً من وسائل الاتصال الجماهيـري، فغالباً ما تبرز الجـرائد النتائج التي ما زالت موضع اعتـراض من البعض أو نقاش من قبل المجموعة العلمية. وأحياناً تحوِّل الفرضـيات الهشة إلى مقولات مثبتة ومبرهنة[٣١]. إن «الميديا» بحكم الركض وراء الجديد والمـثير يسهل خداعها من قبل المضلليـن فتطلق للجمهور آمالاً قبل أوانهـا من خلال اللعب على المخـاوف والأحلام. وهذا ما عزز المخـاوف لدى العلماء وأعطاهم الانطباع أن هناك من يستغل أعمالهم لأهداف تجارية[٣٢].

(٢٨) Michel Mathieu [éd.], *Les Journalistes et le système mediatique* (Paris: Hachette, 1992), p.273.

(٢٩) كورناكوف، **البحث العلمي**، ص ٧٢ و٨٧.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) Daniel Bouynoux, "La Science au risque des médias,"dans: *Monde Diplomatic*, Septembre 1995.

(٣٢) Ibid.

ـ تعطي «الميديا» القيمة على نحو منهج للحظة التي يستقر فيها المشاهد، فيتولد من ذلك تضخم للحاضر على حساب وعي الوقت. لأن المباشر يسحق إدراك الماضي كما يسحق الأفق البعيد للمستقبل(٣٣).

ـ تتبع «الميديا» الكثير من التعريفات الغامضة المرتكزة على قاعدة إحصائية، الأمر الذي يُسهِّلُ لها التضليل بواسطة الإحصاء. دون أن توضح كيف تم التوصل إلى النتائج وهل هذه الإحصاءات معقولة ومن يثبت نتائجها. وأحياناً تُقوِّل الإحصاء ما لا يريد قوله من خلال تفسيرات شخصية وتعابير غير دقيقة. فهي تقيم من خلال الاستطلاع علاقة غامضة مع الواقع لأنه ينفي صفته كوسيط، يميل إلى الاختفاء وراء الرأي المطلوب منه كشفه(٣٤).

نخلص إلى التساؤل: هل هذان الحقلان متباعدان فعلاً إلى هذا الحد، أليس هناك من نقاط تشابه في ما بينهما؟

إذا كان الصحافيون يجتهدون للحصول على حصرية ما، فإن العلميين يعيشون أيضاً هاجس أسبقية الاكتشاف والأولوية الفكرية، والمعركة ليست أقل حدة في ما بينهم(٣٥) ينطلق كلاهما من حيث المبدأ من الموضوعية والدقة. فالصحافي بالمثال هو باحث عن الحقيقة يدعم الوقائع ويتحقق من المصادر. والباحث العلمي لا يمكنه أن يتجاهل ضرورة نقل الصحافي نتائج عمله فلماذا لا يمده بالوسائل الناجعة لذلك؟ وإلامَ يبقي الفصل بين الحقلين؟

بعدما شمل التغيير ليس الإعلام فقط إنما البحث العلمي أيضاً الذي أصبح متشابكاً مع الصناعة ومع السوق التي يجب أن يأخذ مكانه فيها، بات هناك ضرورة لكسب الشهرة ليس على صعيد النظراء فقط إنما على صعيد السمعة الإعلامية كذلك. فوجود باحث نجم في فريق ما أصبح أمراً لا يستخف به في عمليات التحكيم.

لم يعد الباحث الحديث راهباً يريد إقفال مختبره عليه ليعمل بسلام بمنأى عن الضجة ومحاولات الإغراء الاجتماعية. إنما صار يتوجب عليه أن يكون اجتماعياً باسم البحث عن مصادر تمويل وإقامة شبكة مثمرة من العلاقات تكوِّن «الميديا» فيها ممراً اضطرارياً. ولذلك أصبحنا نرى الآن العلم يترافق مع مؤتمرات صحافية ونرى مجموعة مصالح من المختبرات تطلق إعلانات ضاربة تظهر فيها صورة العالم الذي يعرف كيف يحكي بصوت عذب ولادة العالم وأسرار الحياة. يدل ذلك على أن الباحثين بدأوا يسلمون بالمتغيرات وبأن إشارات المختبرات واستراتيجيات الإعلان عن الاكتشافات التي تصدر من هنا وهناك ليست ذات طبيعة مختلفة عن الأنشطة الأخرى التي تتوخى العرض والإيضاح والدخول في لعبة السلطة الاجتماعية(٣٦).

لماذا إذاً يعتقد العلماء أنفسهم أصحاء بالكامل، حماة للموضوعية والحقيقة؟ في رأي Latour النشاط العلمي ليس مستقلاً بالكامل محاطاً بكبرياء خطاب الخبراء وبالاعتقاد الساذج

---

(٣٣) Lamarque, les Desordres du Sens, pp.105, 195.

(٣٤) Manuel Soucher et Yves Janneret, "Le triomphe de la politique virtuelle," dans: *Le Monde Diplomatique*, Mars 1995.

(٣٥) الحرب الكلامية الفرنسية الأميركية في ما يتعلق باكتشاف فيروس (HIV).

(٣٦) Bougnoux, "La Science au des Médias,".

بروعة العزلة. وليس اجتماعياً بالكامل لأن الحقيقة العلمية لا تتعلق إلاّ بالنقاش بين الباحثين ولا تعرف الطاعة للفعاليات الأخرى[٣٧] ولا سيما أن طرق البحث هي دائماً جدلية مؤطرة بفرص ومناسبات وتحكيمات ليست علمية بالكامل إنما أيضاً اقتصادية، تقنية، اجتماعية، سياسية وحتى إعلامية.

وسواء أراد الباحثون أم لا أصبح الاتصال يكوِّن إحدى حلقات سلسلة الإيضاحات العلمية. والمهم أن تحافظ هذه الحلقة على توازن معين. فأن تكون قوية جداً يعني إضاعة العلم في عمليات البلف الإعلانية، وأن تكون ضعيفة جداً يعني انغلاق العلماء على أنفسهم.

٤ ـ علاقة البحث العلمي بوسائل الاتصال الجماهيري في لبنان

إذا كانت العلاقة لم تستقم بعد بين البحث العلمي الذي أصبح جزءاً من هيكلية المجتمعات في البلدان المتطورة وبين وسائل الاتصال الجماهيري التي أخذت في الفترة الأخيرة منحى التخصص (بما فيه الإعلام العلمي). فكيف بها في بلد لم يزل البحث العلمي فيه فتياً يعيش أوضاعاً صعبة؟ ووسائل اتصال تعمل في جو من التنافس المحموم على سوق ضيقة جداً في ظل تصور منقوص لها عن الإعلام (بمفهومها الإعلام هو سياسة قبل أي شيء آخر).

وكي نكتشف ضبابية هذه العلاقة في لبنان لا بد لنا من الاطلاع على أوضاع البحث العلمي من ناحية، وعلى علاقته بوسائل الاتصال من ناحية ثانية.

أ ـ أوضاع البحث العلمي في لبنان

أدى تضخم النشاط العلمي عالمياً إلى تضاعف عدد الدوريات العلمية عشر مرات كل خمسين عاماً[٣٨]. وإلى تعقيد ممارسة البحث من جوانب عديدة وإلى «حروب معلومات» لا نعرف أين نقف منها، فيها تنفق الولايات المتحدة مثلاً ٢,٩ في المئة من دخلها القومي وإسرائيل ٣ في المئة في حين أن مؤشر الإنفاق على البحث العلمي الخاص بالبلدان العربية يميل إلى التراجع[٣٩]. أما في لبنان فإن طرائق قياس كم النشاط العلمي ـ المتمثلة بعدد المتخصصين وبمقدار ما ينفق على البحث العلمي وما ينشر من إنتاج علمي ـ فهي غائبة. يمكننا أن نلاحظ فقط أن عدد المتخصصين من اللبنانيين لا يتناسب مع مقدار ما ينفق وما ينشر. فعلى صعيد الإنفاق يبدو هزال الأموال المخصصة لهذا القطاع من خلال موازنة الجامعة اللبنانية وبالتحديد البحث العلمي فيها، ومن خلال موازنة المجلس الوطني للبحوث العلمية[٤٠].

أما على صعيد نشر الإنتاج العلمي، فإننا إذا عددنا أن الدكتوراه هي بمثابة ترخيص لممارسة البحث العلمي، فإن في لبنان حالياً فئات عدة من الحاصلين على الدكتوراه: فئة

---

(٣٧) Ibid.

(٣٨) عباس مبروك، «دور الإعلام العربي للتعريف على المبتكرات العلمية والتطور العلمي،» في: **الإعلام العلمي والجمهور** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٤)، ص ٤٥ ـ ٩٤.

(٣٩) أنطوان حداد، «الاستشراف الإقليمي للوضع العلمي والتكنولوجي،» في: مؤتمر الإنماء وتحديات المرحلة المقبلة، من ٢٢ نيسان حتى ٢٤ حزيران ١٩٩٤ (بيروت: ندوة الدراسات الإنمائية، ١٩٩٤).

(٤٠) مثلاً خصص لتأمين وسائل البحث ونفقات نقل وانتقال وإقامة ونشر أبحاث الهيئة التعليمية ٥، ٦ في المئة من نفقات موازنة الجامعة اللبنانية للعام الجامعي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤.

هجرت البحث العلمي كلياً، وفئة ثانية توقفت عن ممارسة البحث إلا أنها لا تزال بحاجة إلى الاطلاع على الإنتاج الفكري للاستعانة به في العمل، وفئة ثالثة تمارس البحث العلمي فعلاً. وهؤلاء يمكن عدّهم مستهلكين ومنتجين للمعلومات في آن معاً. وكل الدلائل تشير إلى أن الفئة الأخيرة هي في تناقص.

ففي دراسة لواقع البحث العلمي الجامعي في لبنان بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ تبين أن عدد الأساتذة الباحثين في لبنان لا يزيد على ربع الأساتذة الجامعيين[٤١]. وفي استطلاع آخر[٤٢] تبين أن الأساتذة الجامعيين أجابوا رداً على السؤال التالي: هل تجد أن عدد الأساتذة الباحثين هو في تناقص أم في تزايد أم باقٍ كما هو؟ كما يلي: ٦٩ في المئة يجدون أنه في تناقص، و١٤ في المئة اعتقدوا أنه باقٍ على حاله، بينما ١١ في المئة فقط رأوا أنه في ازدياد و٥ في المئة لا جواب. وسبب التناقص في رأيهم كان: في المرتبة الأولى عدم توافر المراجع العلمية والتجهيزات بنسبة ٣٩ في المئة تقريباً، يليه انشغال الأساتذة في الأمور المعيشية ١٦ في المئة، ثم عدم وجود حوافز مادية ومعنوية ١٢ في المئة، والكلفة الباهظة للبحوث ١١ في المئة وعدم توافر البيئة العلمية ٩ في المئة، والمشاكل المتراكمة ٦ في المئة، وأخيراً عدم توافر الوقت الكافي ٤ في المئة ولا جواب ٣ في المئة.

إذاً هناك طغيان للأكثرية اللاباحثة على الأقلية الباحثة، وهناك تخوف أن تستسلم هذه الأقلية للنمط الغالب في ظل غياب التمييز المادي والمعنوي بين الاثنين. وطغيان اللابحث على هذا النحو يعود في قسم كبير منه إلى خلل في بنية الجامعة الوطنية التي لم تنظر إلى البحث على أنه عملية مستمرة و تفاعل متواصل بين العقل والعالم المحيط. هذا الخلل نراه على صعيد التمويل والتجهيزات والنشر والبرامج والمناهج. فبدلاً من أن يكون دور المقرر الجامعي منبهاً ومثيراً يوجه الطالب ليفكر، يصبح كأنه جواز مرور للوصول إلى لقب معين. وبذلك تتحول الجامعة إلى معمل إفادات فيه انبهار باختصاصات معينة تتلاءم مع العصر ومعروفة بتطبيقاتها المربحة.

أما رأيهم بأهم الصعوبات التي تعترض البحث العلمي في لبنان بوجه عام فكان كما يلي: ٢٦ في المئة نقص المراجع، و٢٠ في المئة عدم وجود أي اهتمام رسمي مادي أو معنوي، و١٧ في المئة نقص في الأجهزة والمختبرات، و١٠ في المئة كلفة الكتب المتخصصة العالية، و١٠ في المئة سوء تنظيم المكتبات وعدم وجود مكتبة مركزية، و٨ في المئة صعوبات تتعلق بالنشر، و٧ في المئة عدم وجود مراكز معلومات، و٥ في المئة ضعف هيكلية البحث العلمي بوجه عام في لبنان، و٥ في المئة انعدام الاتصال بالخارج، و٤ في المئة عدم وجود مراكز أبحاث متخصصة، و٢ في المئة تقريباً على التوالي: ندرة الأبحاث الأصيلة، انعدام وجود مساعدين للباحث، طغيان العمل الفردي وصعوبات نفسية منها عدم الاستقرار. مع الإشارة إلى أن نحو ٣٠ في المئة تناولوا أكثر من صعوبة. وفي ما يتعلق بمراجع أبحاثهم احتلت المجلات الأجنبية المرتبة الأولى بنسبة ٩٥ في المئة، تلتها الكتب الأجنبية بنسبة ٨٥ في المئة، ثم الكتب العربية ٣٣ في المئة، والمجلات العربية ٢٠ في المئة، بينما الجرائد الأجنبية نالت

(٤١) انظر في هذا الصدد: حافظ قبيسي، **البحث العلمي الجامعي**.

(٤٢) استطلاع قام به فريق من طلاب السنة الثالثة في كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية في أيار/مايو ١٩٩١ شمل نحو سبعين أستاذاً جامعياً موزعين على الجامعات التالية: اللبنانية، بيروت العربية، الأميركية.

نسبة ١٥ في المئة والعربية ١٠ في المئة. مع الإشارة إلى أن هناك من اعتمد مراجع عربية وأجنبية معاً.

وعلى صعيد المشاركة في المؤتمرات والندوات أجاب نحو ٦٣ في المئة أنهم شاركوا في أنشطة كهذه، مقابل ٣٧ في المئة لم يشاركوا. وعن سبل المشاركة كانت الإجابات: ٢٧ في المئة دعوة خاصة، و١٨ في المئة على حسابهم الخاص، و١٤ في المئة على حساب جامعتهم، و٦ في المئة منح من مؤسسات عامة أو خاصة، وهناك نحو ٣ في المئة توزعت مشاركتهم بين دعوة خاصة وحسابهم الخاص. وحول استخدام الحاسوب أجاب ٤٢ في المئة أنهم يستخدمونه مقابل ٥٣ في المئة لا يستخدمونه و٥ في المئة لا جواب. أما «الأنترنت» فكانت الإجابة ٣٤ في المئة نعم و٥٧ في المئة لا و٨ في المئة لا جواب.

وحول إذا ما كانت الجامعة تؤمن لهم المراجع كان الجواب كالتالي: لا تؤمن ٥٥ في المئة، تؤمن إلى حد ما ٢٦ في المئة، تؤمن بالكامل ١٥ في المئة ولا جواب ٣ في المئة. وكيف حلت مشكلة المراجع؟ كانت الإجابة: شراء ٥٢ في المئة، وإعارة ٤٧ في المئة، منها ٢٠ في المئة من مكتبات الجامعات الخاصة و٥ في المئة اتصالات بالخارج. وعن وسيلة النشر التي اعتمدوها لنشر أبحاثهم كانت: المجلات الأجنبية ٤٠ في المئة، وكتب مستقلة ٢٧ في المئة، ومجلات لبنانية ٢٤ في المئة، ومجلات عربية ١٧ في المئة، أوراق قدمت إلى مؤتمرات ٥ في المئة. علماً أن هناك نحو ١٤ في المئة نشروا في مجلات لبنانية وعربية أو لبنانية وأجنبية في آن معاً. أما إذا كانت الأبحاث قد غطت تكاليفها المادية فكانت الإجابة كما يلي: لم تغطِ ابداً ٧٢ في المئة، غطت قليلاً ١٧ في المئة، مقابل ٧ في المئة قالوا إنها غطت تكاليفها و ٤ في المئة لا جواب.

وفي ما يخص طريقة تقويم البحوث التي يبدو أنه يسودها الطابع الاعتباطي، حيث يتوقف أحياناً قبول البحث على العديد من العوامل اللاعقلانية، كتأثير المؤلف ومدى ما يحظى به عمله من دعاية. كان رأي الأساتذة بها من خلال الاستطلاع كما يلي: بطيئة ٤٢ في المئة، ووسط ٨ في المئة، وسريعة ٤ في المئة، وسيئة ٤٠ في المئة وجيدة ٢ في المئة مع الإشارة إلى أن هناك من عدها سيئة وبطيئة في آن معاً. وسبب سوء وبطء هذه العملية في نظرهم عائد إلى الأمور التالية: عدم وجود آلية واضحة لعملية التقويم، الأمر الذي يجعل المقومين لا يهتمون بالنواحي العلمية والأكاديمية بل تتحكم المزاجية والعلاقات الشخصية بعملهم بنسبة ٥٤ في المئة، وقلة وجود المتخصصين من ناحية والمجلات العلمية من ناحية ثانية ٢٠ في المئة، والمناخ الثقافي والعلمي السائد داخل البلد ١٢ في المئة. أما الذين كان رأيهم إيجابياً في هذه العملية فالسبب يعود إلى أنهم نشروا بحوثهم في مجلات أجنبية.

باختصار، تجعل هذه العوائق الطلاب والباحثين والجمهور يعيشون عوالم مغلقة. الباحثون يعيشون مشاكلهم وحدهم في ظل انعدام الاتصال في ما بينهم وقد بدا ذلك من خلال الإجابة رداً على سؤال: هل تجد أن هناك بحوثاً لبنانية أصيلة في مجال اختصاصك ترجع إليها؟ قليلاً ما أجد ٤٩ في المئة، ولا أجد أبداً ٤١ في المئة، وكثيراً ما أجد ٤ في المئة ولا جواب ٦ في المئة.

الطلاب باحثو المستقبل يجدون صعوبة الاتصال بمن سبقهم، والدليل على ذلك ما ذكره الأساتذة من عدم وجود مساعدين للباحث عندما عددوا الصعوبات التي تعترض البحث في لبنان. إضافة إلى أن الجمهور يجهل ما يعانيه الباحث وتكون النتيجة أن لا أحد يبذل جهداً لمساعدة وتنظيم البحث العلمي ليكون أكثر إنتاجية.

إن مشكلة الحصول على المعلومات وبطء كل ما يحيط بالباحثين والإثارة والتنافس وطغيان مجالات البحث السريعة تجعل محاولات الباحثين لتخطي الحراسة والتحكيم تزداد عبر اللجوء إلى وسائل أقل تطلباً. فتزداد إنتاجيتهم على حساب النوعية من خلال مقالات استعراضية متكررة يحققون من خلالها شهرة إعلامية أو نجومية تقربهم من أهل السلطة، وذلك على حساب الباحثين الجديين(٤٣).

ورداً على السؤال إذا كان الأستاذ الجامعي يرى في لجوء الباحث إلى وسائل الإعلام الجماهيري عملاً مضراً أو نافعاً للبحث أم أن ذلك لا يهم؟ كانت الإجابة كما يلي: ٤٥ في المئة يجدون في ذلك عملاً نافعاً، و٣٧ في المئة لا يهم، و١٢ في المئة فقط يجدون في ذلك ضرراً، والباقي لا جواب. وحول ما يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام إلى الباحث كانت النتيجة التالية: تُعرِّف بالبحث ٥٠ في المئة، تنشر ملخصاً عنه ٤٢ في المئة، تسطح البحث ١٧ في المئة، تستغله لأغراض دعائية ١٠ في المئة، تستغله لأغراض سياسية ٤ في المئة، تنشره بأكمله ٤ في المئة، تكسبه شهرة معينة ٣ في المئة، تنشر النتائج بطريقة مبسطة ١ في المئة. علماً أن هناك من رأى أنها تقوم بأكثر من عمل في هذا المجال.

إذاً أمام مواضع الخلل هذه التي يراها الباحثون في بنية البحث العلمي هل يمكن الاتصال العلمي أن يبقى محكماً ودقيقاً؟ وهل من إمكانية للفصل بين الاتصال العلمي والاتصال الجماهيري؟ فكما رأينا على قدر ما تكون بنية البحث العلمي متينة وما يردفه محيطه من ثقافة علمية من خلال أنظمة تربوية تعزز السلوك العلمي لأفرادها منذ الصغر، وعلى قدر ما تزدهر الصحافة العلمية المتخصصة التي تقوم بدور التبسيط والتوسط بين البحث والجمهور، يتمسك البحث بنظامه الاتصالي المتمايز السائد في المجتمع.

أما في بلد كلبنان لم يدرج البحث العلمي لغاية الآن كأساس فعلي في بناء المجتمع. مقابل فورة إعلامية لا تعطي عامل التخصص أهميته، وفي ظل إطار تكاد تنعدم فيه الثقافة العلمية كاتجاه مبكر نحو العلم كقيمة، وفي شبه غياب للصحافة العلمية المتخصصة يمكننا أن نؤكد صعوبة صمود النظام الاتصالي للبحث العلمي، لأن الوعي العلمي والنشر العلمي مرتبطان بالتقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. إنها سلسلة حلقات لا يمكن فصلها الواحدة عن الأخرى، وبخاصة أن الصحافة العلمية، ليس في لبنان فقط وإنما في العالم العربي كذلك، هي صحافة وليدة لا يتعدى عمرها الخمسين عاماً(٤٤). والظاهرة اللافتة للنظر أيضاً تتمثل بالغياب النسبي للشريط العلمي في التلفزات اللبنانية والعربية وذلك يعود إلى العجز عن إنتاج هذا الصنف بسبب ارتفاع تكلفته وصعوبة إنتاجه والوضعية التي عليها البحث العلمي(٤٥).

كذلك قليلاً ما تتناول صحافتنا المكتوبة الموضوعات ذات الطابع والمحتوى العلميين وهي

---

(٤٣) رداً على سؤال حول عدد البحوث المنجزة في السنوات الثلاث الأخيرة كان الجواب كما يلي: لم ينجز أي بحث ٢٤ في المئة، أنجز بحثاً واحداً ٧ في المئة، أنجز بحثين ١٣ في المئة، أربعة بحوث ١٤ في المئة، خمسة بحوث ٨ في المئة، وستة وسبعة بحوث على التوالي ٢ في المئة ولا جواب ٣ في المئة. بينما الـ ١٧ في المئة لم تتمكن من تحديد إجاباتهم، مثلاً أجاب أحدهم بكلمة «مجموعة» وآخر بين ٥ و١٢ وثالث ليس بإمكاني حصرهم.

(٤٤) عباس مبروك، «دور الاعلام العربي للتعريف على المبتكرات العلمية والتطور العلمي،».

(٤٥) محمد عبد الكافي، «مكانة العلوم في وسائل الإعلام الجماهيري،» في: **الإعلام العلمي والجمهور**، ص ٢٠٤ ـ ٢١١.

في أغلب الأحيان تنشر أخباراً علمية مترجمة عن وكالات الأنباء الأجنبية أو مقتطفة من مقالات صدرت في صحف أجنبية أو ملخصات لأبحاث ترد في الصفحات والملاحق الثقافية. وذلك يعني أن الإعلام العلمي لا يكوِّن ركناً خاصاً في هذه الصحافة ولا في مناهج وبرامج الكليات التي تخرج الإعلاميين، مقابل اهتمام لافت في السياسة والرياضة والفنون وحتى في الموضوعات المتعلقة بالتنجيم والأبراج والأحلام وإلى ما هنالك من كتابات قد تستهوي القراء وبالتالي تجذب الإعلانات... بحجة أن قدراً كبيراً من المعرفة العلمية يظل بطبيعته فوق طاقة القارىء العادي على الاستيعاب.

خاتمة

نستخلص من كل ما تقدم أن الإعلام العلمي هو على صورة البحث العلمي، وأننا سنبقى نشكو التبعية في الإعلام العلمي تماماً كما هو واقعنا في مجال العلوم، وإن هشاشة البنية التحتية للبحث العلمي من ناحية[٤٦]، واختلاط المفاهيم لدى وسائل الإعلام من ناحية أخرى، عدا عن العقلية الربحية التي تسيرها في ظل غياب رؤية إعلامية وطنية نابعة من النظام التربوي ومتناغمة معه من أجل نشر الثقافة العلمية وتشجيع العلم، كلها أمور تجعل الغموض والاختلاط في المفاهيم يسود على جميع الصعد فيختلط الإعلام بالبحث[٤٧] والباحثون بالمثقفين وبرجال الاتصال والعلاقات العامة[٤٨]. إضافة إلى العامل الأساسي العائد إلى طبيعة العلم التراكمية وما يرافقها من تزايد في التخصص، الأمر الذي يزيد صعوبة فهمه لدى غير المتخصصين.

إذاً تختلف إشكالية العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري باختلاف المجتمعات. فبينما تبدو هذه الإشكالية في المجتمعات المتطورة متمثلة بأن النظام الاتصالي العلمي ربما يتعرض لتفكك في المستقبل القريب نتيجة تضخم المعلومات، بحيث لم تعد وسائل النشر التقليدية تكفيه، فأصبح بحاجة إلى وسائل تقنية عالية راح يستخدمها. لكنها سرعان ما طرحت أمامه إشكالية أخرى: هل بإمكانه بمواصفاته الحالية أن يلبي هذه الوسائل أم أنه بحاجة إلى مواصفات وأسس جديدة؟

أما في ما يتعلق بالبلدان الفقيرة تبدو الإشكالية أكثر تعقيداً لسبب أن «أعلمة» المجتمعات تمت على نحو متسارع لا يتناسب مع بنية البحث العلمي ولا مع درجة تطوره. بمعنى آخر دخلت هذه البلدان، سواء أرادت أو لم ترد، في مجال التقنيات الاتصالية المتطورة بعُدة فقيرة جداً من البحث العلمي سمَتها البطء في عمليات التمويل والتجهيز... وعزل متسارع للباحثين الجديين في الداخل، في ظل انفلاش في الخارج يضغط على هذه الدول لتعيش الزمن بصورة مفرطة ولتعيش اللامكان[٤٩].

---

(٤٦) ارتباط بالخارج بالمراجع والتمويل والنشر والمعلومات... حتى باختيار المواضيع وطرق معالجتها.

(٤٧) اختلاط الأمور بهذا الشكل حدا ببعض الأساتذة الجامعيين إلى رفع مقالات صغيرة نشرت في صحف يومية بغاية تقويمها كبحوث علمية أصيلة!

(٤٨) شربل دانمر، «علم الأنتروبولوجيا وتطور المجتمعات في الحياة البدائية إلى المجتمعات المعقدة،» الحياة، ١٩٩٢/٥/٢٧.

(٤٩) Breton, *L'utopie de la Communication*, pp. 123, 126.

ينتج من هذه الحالة أمران: إما اتصال مفرط أو انعزال كلي وعزوف عن الاتصال أي «قصور». وفي كلتا الحالتين يتضرر البحث العلمي.

ولعل ما يجعل هذه الإشكالية تبدو أكثر حدة في هذه البلدان هو أن وسائلها الإعلامية أفلتت من يدها بسبب تحول النظام الإعلامي إلى نظام عالمي. وأصبحت هذه الوسائل هي المكان الوحيد الذي نجد فيه الإعلام والمعلومات التي تسمح لنا بفك «الشيفرة» لمختلف العوالم التي تحيط بنا. إنها امتصت الأقنية التي كانت تستخدم فعلياً لإنتاج المعرفة ونشرها. وهي طبعاً لم تفعل ذلك إلا لتملأ الفراغ الذي لم تكُ مسؤولة عنه في البداية[٥٠]، لأن أثر «الميديا» يتعلق بطبيعة الرابط الاجتماعي الذي تتدخل فيه، فهي تساهم في توسيع آثار الأزمة، سواء كانت أزمة قيم أم أزمة معايير أم أزمة مرجعيات.

أخيراً يمكننا القول إن هذه الإشكالية سوف تبقى قائمة ما دام النقاش بين فريق العلماء والمهندسين من جهة، والأدباء وعلماء الاجتماع من جهة ثانية حول الشرعية العلمية للاتصال لم تُحسَم نتائجه بعد: ما زال الفريق الأول ينكر على الثاني علميته، بينما الثاني ينكر على الأول مقدرته على المعالجة العقلانية للبعد الاجتماعي والإنساني للتقنيات التي وضعها موضع التنفيذ.

(٥٠) Ibid.

مُسَلّمة الموضوعيّة في العلوم الإنسانية: مقاربة نقديّة

مصطفى حجازي

مقدمة

يذكر جاك مونو[1] في كتابه **المصادفة والضرورة** أن حجر الزاوية في المنهج العلمي هو المسلّمة التي تقول بموضوعية الطبيعة التي فرضت قيوداً صارمة على البحث العلمي. فمسلّمة الموضوعية هي في رأيه من جوهر المعرفة العلمية نفسه. ويستحيل التخلص منها من دون الخروج من ميدان العلم نفسه. إن مسلمة الموضوعية تشكل الحكم القبلي الوحيد بالنسبة إلى العلم، الأمر الذي يخرجها من دائرة الجدل.

وتهدف الموضوعية إلى اكتشاف الثوابت في الحقل المدروس، الأمر الذي يسند مفهوم القانون العلمي. عنصر الثبات لا يمكن انتزاعه من العلم دون تعريض العلم نفسه. ومن دون الثوابت لا يقوم قانون علمي.

إلاَّ أن هذا العالم يتساءل ما إذا كانت هذه الثوابت لا تعدو كونها أوهاماً يحتاج إليها منطق العقل حين يبلغ أقصى درجات التجريد. ذلك ما واجهه هو نفسه في البيولوجيا، حين تحول من البحث إلى التساؤل الفلسفي حول ممارسته البحثية.

أخذت العلوم الإنسانية مسلّمات العلوم المضبوطة، وعلى رأسها مسلّمة الموضوعية، في طموحها الدائب إلى الارتقاء إلى مرتبة العلم الصحيح. وجعلت من الموضوعية والبحث عن الثوابت استراتيجيتها المثلى. إلاَّ أنها خلال حماستها، وغزارة إنتاجها، لم تتوقف عند هذه الاستراتيجية لمساءلتها وتفحص مدى مشروعيتها في البحث في مجال العلوم الإنسانية. ذلك أنها أنست ليقينها بالوقوف على أرض صلبة بعد طول عناء. على أنها لم تكد تتقدم خطوات معدودة في هذا المسار حتى بدأت تصلها أصداء المفاجآت الكبرى الصادرة عن العلوم المضبوطة. الثورات العلمية تتالت

(١) جاك مونو، **المصادفة والضرورة** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠)، عالم بيولوجيا فرنسي حائز على جائزة نوبل.

مثيرة تساؤلات حول المسلّمات. فلا السببية صمدت بعد ثورة النسبية، ولا يقين القياس الموضوعي الدقيق صمد بعد نظرية الكم. إنجازات العلم الكبرى المعاصرة قامت كلها على إعادة النظر في المسلّمات ونسف معظمها.

وينخرط العلم (ممثلاً بالفيزياء) راهناً في الموقف المدهش المتمثل في التجاسر على المسلمات، وخوض غمار المجهول وتحمل خطر الضياع، من خلال نسف الثوابت واليقينيات، حتى «لم يعد هناك من شيء ثابت أكيد سوى انعدام اليقين»[٢].

على أن بعض الرواد في العلوم الإنسانية بدأوا ينسجون على منوال زملائهم علماء الطبيعة في التساؤل حول المسلمات، ومنها مقولة الموضوعية. إلاّ أن الأمر ما زال في مرحلة الريادة. بينما نجد أغلبية الباحثين في العلوم الإنسانية من العرب، ما زالت متمسكة بهذه الثوابت والمقولات بشكل قدسي يقيني، وكفعل إيمان.

سنقوم في هذه الورقة بمساءلة هذه المقولة وتطبيقاتها على القياس والتقويم في علم النفس والتربية. والهدف من ذلك هو كشف ما يسقط من الحسبان مما يحكم هذه الممارسات ذات النتائج الخطيرة؛ بالطبع. إنها فعل تحريض على التفكر والتأمل في الخيارات والممارسات، والوعي بالأدوار، حتى لا نكون مجرد أدوات منفذة.

سنتناول تباعاً مسألة الموضوعية ومسارها في العلم وفلسفته، ثم نأتي إلى مسألة الموضوعية في ممارسات القياس والتقويم وتفسير نتائجها واستخداماتها. وهو على أي حال ما سبقنا إليه الآخرون.

أولاً: الموضوعية ومسيرتها

١ ـ سلطان الموضوعية

لا بد من وقفة سريعة حول سبل ترجمة الموضوعية في الممارسة البحثية.

ـ الاهتمام بالظواهر العلنية والسلوكات القابلة للملاحظة والقياس.

ـ عزل هذه الظواهر والسلوكات عن سياقاتها الاجتماعية والتاريخية، والتعامل معها كعناصر قائمة بذاتها.

ـ تفتيت الظواهر إلى مكوناتها الجزئية، ودراستها كعناصر معزولة ومقطوعة الصلة عن الكل الذي هي جزء منه.

ـ تأكيد المنطلق الفردي وتجاهل تأثير البنى والنظم المؤسسية وديناميات تأثيرها.

ـ دراسة العلاقة بين العناصر في ارتباط ثنائي طولي: تلازم المتغيرات في علاقة صافية، وصولاً إلى حلم العلاقة النقية.

ـ تجاهل الأبعاد الخفية للظاهرة المدروسة تاريخاً وتحولاً، وتعقيداً وتشابكاً، وكأن الظواهر بلا جذور ولا امتدادات ولا تبادلات.

(٢) انظر: ف.كيلر، **عالم الفيزيائيين**، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩١).

ـ الركون إلى اليقين الكمي في البرهنة وإقامة الدليل والبحث عن البينة (Evidence)، مقاسة كمياً من خلال النزعة المركزية ومعاملات التشتت، ومعاملات الدلالة. مع تجاهل كلي للأبعاد النوعية التي تفلت من القياس.

ما زال هذا المنحى هو المهيمن في أعمال نسبة مهمة من الباحثين العرب. وهو نموذج يتكرر على نحو نمطي في المئات بل الآلاف من الأبحاث في المجلات والدوريات العربية في الاجتماع والتربية. ولقد بلغ من نمطيته، أن أصبح قانوناً ملزماً لكل من يريد أن ينشر عملاً بقصد الترقية الأكاديمية. فإذا لم يتضمن هذا البحث مشكلات وفروضاً صفرية (غياب العلاقة بين متغيرين مقاسة إحصائياً) يتفنن فيها الباحثون ويفصلونها على نحو مسرف في تفتيته للوقائع، أو هم يستعرضونها على نحو نمطي في مختلف موضوعات البحث (متغيرات السن والجنس والسكن، والمرحلة الدراسية، ونوع الدراسة، والدخل...)؛ إذا لم يتضمن العمل هذه الطقوس والإجراءات فلا يعتد به، ولا يعتبر بحثاً.

ويقع القارىء على حالات تدعو إلى العجب في هذه الممارسات المسماة بحثية، والتي تتخذ طابع العمل النمطي الميكانيكي: تنطلق من استمارة، أو اختبار، وتنخرط في لعبة من التحليلات الشكلية الإحصائية، وصولاً إلى نتائج غير قاطعة، أو متناقضة في الكثير من الحالات. ويتحول البحث في النهاية إلى عملية إحصائية شكلية ذات منطق داخلي يتناسى الواقع المدروس أصلاً[٣]. ويقف الأمر عند حد التأكد من العلاقة الإحصائية التي تثبت أو تنفي الفرض الصفري، بينما تترك عملية تفسير وتأويل دلالات هذه المعطيات الإحصائية من دون جواب. وهو ما يجعل الواقع في نبضه الحي وديناميات ومضامينه يفلت من الدراسة التي تبقى عند مستوى القشرة، أو المقاربة الأولية. ذلك هو المسؤول إلى حد عن فشل هذه الأبحاث في فهم الواقع وتفسيره وصولاً إلى توجيهه.

لقد استورد علماؤنا العرب (ما عدا قلة منهم) هذه النماذج البحثية وأسبغوا عليها طابع اليقين الإيماني، في نوع من إعادة التأويل، حيث أعطوها شكل الحقائق النهائية التي لا يطالها الباطل، ولا يجوز أن تخضع للتساؤل. الفلسفة الحسية التجريبية التي قامت للحرب ضد اللاهوت والتخلص من الغيبيات، عادت فدخلت في نطاق المقدسات الغيبية عندنا. ذلك هو في الواقع ما حدا بنا على تناول هذه القضية التي لا شك قد سبقنا إليها غيرنا.

الخطير في الأمر أن المعرفة تعرضت مع هذا اليقين الإيماني الذي أسبغ عليها إلى عقبة فعلية أمام تطورها، سواء في النظرية أو في المنهج. وهو ما أدى في العديد من الحالات إلى الوقوع في الشكلية البرانية أو القشرية التي تترك حقل المعرفة يفلت منها[٤]. أو على الأقل لا تهتم إلاّ بعلاقات جزئية بين متغيرات معينة تاركة، أو متجاهلة ذلك الحيز الذي يخرج عن هذه العلاقة الإحصائية من دون مساءلة. مع أنه قد يكون الأكثر دلالة.

(٣) مراجعة المجلات التربوية والاجتماعية التي تصدرها الجامعات العربية في المشرق، يُظهر بجلاء ما نزعم القول به.

(٤) تصدق هذه المسألة خصوصاً على الدراسات التقليدية لظواهر ومشكلات المجتمع العربي الخليجي التي تقارب بشكل خارجي، متجاهلة كل التحولات والتجاذبات والتناقضات التي يمر بها هذا المجتمع والتي تجعله حالة فريدة في تعقيدها.

٢ ـ اهتزاز مرتكزات الموضوعية

لم تكد العلوم الإنسانية تطمئن إلى ارتكازها على الموضوعية من خلال تبني المنهج الكمي التجريبي، نسجاً على منوال العلوم المضبوطة، وترتاح إلى هذا اليقين الملموس، حتى توالت التحولات في العلوم المضبوطة على شكل ثورات متلاحقة نسفت هذا البنيان الذي بدا وكأنه راسخ الأركان.

نسفت النسبية مبدأ السببية في الفيزياء، حيث لا مجال في الكون لقياس الحركة انطلاقاً من مرجع ثابت على الطريقة النيوتنية. فحركة الكون في المكان والزمان لا يمكن وصفها إلاَّ بالنسبة إلى بعضها البعض وفي حالة من الاعتماد المتبادل والمرجعية المتبادلة. وبالتالي فليس هناك علاقات ثنائية طولية، هي التي تؤلف المسلّمة الأساس في المنهج التجريبي الكمي.

أما نظرية الكم فأطاحت بمبدأ الموضوعية الخارجية وإمكان القياس الموضوعي المضبوط واليقيني، حيث الباحث يمثل أحد متغيرات الظاهرة التي يحاول قياسها، والتي تزوغ منه. نسفت نظرية الكم حلم نيوتن بالموضوعية وقياسها المضبوط، بينما ما زال تربويون يتشبثون بقوة بوهم القياس الموضوعي الكمي كشرط لا بد من استيفائه بأي ثمن حتى يستقيم أمر العلم!

ولم يلبث العلم أن استوعب هذه الصدمات، حتى أتت الثورة الثالثة المتمثلة بنظرية الفوضى وعلم التعقيد، التي كان العالم الكيميائي Prigogine أول من قال بها، ونال عليها جائزة نوبل.

على أن نظرية الفوضى نفسها لم تكد تذهب بعيداً في توجهها وما تحمله من مفاجآت، حتى ظهر تيار يكاد ينسفها بدورها، فيما يعرف راهناً بنظرية ضد الفوضى (Anti-chaos). وهي نظرية تقول بالنظام أو بالأحرى بالانتظام الذي يقع على حافة الفوضى (chaos edge order). ولنا أن نتصور مدى تعقيد وتمايز النماذج البحثية الراهنة وآفاقها، ومقارباتها، كما نتائجها. وهو أمر أصبح ممكناً بفضل الإمكانات البحثية الكمية هائلة الحجم والتعقيد والسرعة في العمليات، مما تنفذه أجهزة الحاسوب العملاقة. فأين هو موقع معاملات الارتباط ما بين متغير مستقل وآخر تابع، من ذلك كله؟

في السياسة والاقتصاد أصبحت تطرح مفاهيم من مثل الإشكالية (problématique)، والحلولية (resolutique)[٥] للتعبير عن هذا المنظار التعقيدي المتشابك في التعامل مع الظواهر. فالمشكلات والقضايا أصبحت متداخلة متفاعلة، متبادلة التأثير. وكل مشكلة ترتبط بكل ما عداها من المشكلات: ارتباط السياسي والاقتصادي، بالاجتماعي والثقافي والإعلامي والنفسي. وهو ما يحتم التعامل مع عناقيد مشكلات، على نحو كلي، سواء في الدراسة والتشخيص، أم في وضع الحلول. الاتجاه إذا عرف تحولاً جذرياً من العزل والفصل بقصد الوصول إلى علاقات طولية ثنائية صافية، إلى التداخل والتفاعل والكلية والسياقات. كما عرف تحولاً جذرياً آخر من الثبات، وما يؤدي إليه من يقين علمي كحالة مثالية، إلى الانفتاح والتغير والتحول والانتظام والتوازن المتجددين على الدوام.

---

(٥) وردت هذه المفاهيم في: ألكسندر كينج وبرتراند شنيدر، **الثورة العالمية الثالثة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

ومن هنا التحول الكبير الناتج منهما، في المقاربات والنماذج الكمية، من التنبؤ الإحصائي المنطلق من ثوابت مستقرة، إلى الاستشراف المستقبلي القائم على انعدام اليقين والذي لا يمكن التعامل معه إلاَّ من خلال نموذج السيناريوهات الاحتمالية.

يتعين على الباحث، في هذا المنظار الجديد، حين التعامل مع القضايا الاجتماعية أن يضعها في سياقاتها، ويأخذ في الحسبان كل علاقاتها وتفاعلاتها مع سواها. أي أنه لا بد له من التعامل مع القضايا الجزئية انطلاقاً من نسق المشكلات المترابطة، أو عنقود المشكلات. وهو أمر يكاد يجعل مهمة البحث الفردي متعذرة! وفي الواقع، أصبح الشائع الآن في العلوم المضبوطة، كما في سواها العمل انطلاقاً من نظم بحثية تقوم بها فرق متعددة الاختصاصات.

ثانياً: الموضوعية في القياس والتقويم

اختبارات القياس النفسي والتقويم التربوي تجد في الأصل مبررها في موضوعيتها؛ كما يرد ذلك في أدبيات الموضوع. فهذه الاختبارات تهدف إلى ضمان حد مقبول إحصائياً في تجنب المؤثرات الذاتية في العلاقة بالمفحوص وتقويم أدائه. وتصل إلى ذلك من خلال مختلف الضوابط الغنية التي تتوسلها: تقنين طرائق الملاحظة والفحص، ومواد الاختبار، والتعليمات، والوقت المحدد للتطبيق وإجراءاته، وطرائق حساب الدرجات والنتائج. هنا تترادف الموضوعية مع اللاشخصية. ولقد تقدمت تقنيات القياس كثيراً في هذا المجال حتى وصلت إلى مستوى تعد معه أنها تتمتع بالضمانات اللازمة للعدالة والإنصاف والتقدير الواقعي لمستوى المفحوص. وقد شاع، إضافة إلى المقاييس النفسية في هذا المضمار، اختبارات التحصيل الموضوعية المرتكزة على السلوكية وعلى التجريبية العلمية، التي تتخذ لها من الفلسفة الحسية وموضوعيتها مرجعاً. فإلى أي حد هي موضوعية بالفعل؟ نعالج هذا الموضوع في نقاط ثلاث: أسس بناء الاختبارات، عمليات التطبيق وحساب النتائج.

١ ـ الموضوعية وأسس بناء الاختبارات

بفضل ما استخدمته من تقنيات ضبط القياس عرفت الاختبارات حماسة كبيرة اعتبرت معها الجواب الأنجع. إلاَّ أن موجة الحماسة المنقطعة النظير تلتها موجة تشكيك كامل.

كل الاختبارات تتكون من مجموعة أسئلة أو مهام تعد ممثلة لسلوك المفحوص ومستواه في قياس قدرة أو مهارة. فالاختبار لا يقيس الحالة الفعلية بل عينة تعد ممثلة لها من السلوك. ويستعان بالصدق والثبات للتأكد من تمثيل هذه العينة. إلاَّ أن المعادلات الإحصائية لا تعدو أن تكون عمليات ذات منطق داخلي مغلق يتعامل مع ما يقدم إليه، ولا يتعامل مع حقل الظاهرة الحقيقي. وهنا يطرح مدى مصداقية التمثيل رغم معاملات الصدق ـ كما يطرح موضوع التحيزات المسبقة في انتقاء عينة المثيرات، تبعاً للإطار المرجعي للباحث. فكيف نضمن تحييد النظرية القائمة وراء عملية الانتقاء؟ وهل من ضوابط حقيقية تبين أن ما تم اختياره هو الأكثر دلالة، وأن ما تم إغفاله لا دلالة له؟ أوَ لا يحتمل أن يكون ما تم تجاهله هو موضع الدلالة الحقيقي؟

نسوق مثلاً على ذلك اختبارات الذكاء وتحيزها المعروف للشرائح السكانية الوسطى، وعدم

إنصافها للشرائح الشعبية. وأبعد من ذلك نشير إلى أن نظريات الذكاء التقليدية التي تقيسها الاختبارات قد تعرضت لتشكيك جذري حول مصداقيتها. وها هو أستاذ التربية في جامعة هارفرد، هوارد غاردنر[٦]، يقدم نظريته في الذكاء المتعدد (MIT) فيقرر أن كل إنسان لديه ٧ أساليب من الذكاء قابلة للقياس بأنواع مختلفة من المقاييس. وأن ما يشيع قياسه في الاختبارات التقليدية أي القدرات اللفظية ـ المنطقية ـ الرياضية، لا تعدو كونها واحدة منها تم التركيز المفرط عليها بسبب من تغليب العقلانية على النظرة إلى العمليات التربوية، على حساب إهمال قدرات الإبداع والتخيل المكاني وقدرات التفاعل الاجتماعي، وسواها من حالات الذكاء. هذه الحالات هي الأكثر شيوعاً في مهارات الحياة والإنتاج. فكيف يجوز إذاً جعل الذكاء البشري حكراً على أحد حالاته فقط، وإلغاء ما عداها، مما هو أكثر تكراراً في النشاط الحياتي الذكي؟ حتى اختبارات الذكاء غير اللفظية ليست مطلقاً في منأى عن التحيزات الثقافية، وليس لها نصيب كبير من الموضوعية التي أحيطت بها.

لا يتوقف الأمر على انتقائية المثيرات، بل يتجاوزه إلى انتقائية الإجابات الصحيحة التي يحددها واضع الاختبار والتي يعتبرها ضمانة للموضوعية. مشكلات الجواب الواحد الصحيح أصبحت معروفة: إقفال حقل المعرفة على احتمالات محددة دون سواها، وسلخ المعلومة عن سياقها. وكلاهما يمثل قضية جدية تثير التحفظات. كما أن الجواب الواحد الصحيح يتضمن موقفاً ايديولوجياً يجعل مركز التحكم والضبط في الخارج، ويمنع كل أصالة وابتكار وخروج عن المألوف، على الرغم من أهمية هذا النمط من التفكير راهناً ومستقبلياً. فلماذا في الأصل يظل كلٌ من السؤال والجواب الصحيح عليه، حكراً على الفاحص؟ التعليل الوحيد المقبول هو إحكام السيطرة على المفحوص.

أما ثبات الاختبار الذي يعد من مقومات جودته الأساسية، فهو يطرح مسألة الجوهر: قياس قدرات أو حالات تقوم على مسلمة الثبات لاغية إمكانات التطور والتحول بتطور الفرص والظروف. ماذا يبقى من اختبارات الذكاء إذا سمحنا للطاقات أن تنمو وتتغير؟ وماذا يخفى وراء هذه الفلسفة الثباتية؟ ألا تتضمن ايديولوجية انتقائية ـ اصطفائية تغفل تفاوت الظروف والفرص؟

٢ ـ الموضوعية في ممارسة القياس والتقويم

يقوم القياس في التقويم على مسلمة العلاقة التجريبية النقية التي تحاول استبعاد كل المؤثرات الممكنة ما عدا العلاقة ما بين الاختبار والإجابة عنه. وتوفر هذه الحالة مبدئياً من خلال اتخاذ جميع الترتيبات لضمان ذلك من مثل تقنين الوقت والسرعة والوضعية... على أن ذلك هو أقرب إلى الأسطورة منه إلى الواقعية. فهل من الموضوعية حقاً ادعاء إمكان عزل وضعية القياس وتحييد كل المؤثرات الاجتماعية والنفسية والمؤسسية، وكذلك التفاعل ما بين الفاحص والمفحوص والوصول إلى حالة النقاء التجريبي؟ هل من الموضوعية عزل المفحوص عن كل تاريخه وشرطه؟ حتى التجريب على الحيوان في المختبر ثبت في الممارسة، وباعتراف غلاة التجريبيين السلوكيين أنفسهم، أنه محدود في نقائه. فهم يتحدثون مثلاً عن المعادلة

(٦) انظر: Howard Gardener, "Educational Intelligences Go to School, Educational Implications of the Theory of Multiples Intelligence," *Journal of Educational Research*, vol. 18, n.8, p.189.

الذاتيـة للحـمـامة في الـنقر علـى الزر الشـهيـر، الأمـر الذي يؤدي إلى تنوعـات في أسـاليب الاستجابات بين موضوع تجريب وآخر.

أوَ لا تخفي فرضية العزل والفصل والنقاء التجـريبي هذه ايديولوجية خفية تتمثل بالسكوت عن العـوامل المـؤثرة في النجـاح، ورد الأمر إلى حـالة فـردية، هي السـبب والنتيـجـة والعلة والمعلول في آن؟

لقد أفاض البـاحثون في عرض العوامـل المؤثرة في وضعية الفـحص، ومن أبرزها تحليلياً نفسيـاً التفاعل الكثيف مـا بين الفاحص والمفحـوص وتأثيره في الفحص، إضافـة إلى مختلف العوامل الانفعالية والاجتماعية والمؤسسية المعروفة.

على أن الأخطر والأكثر عرضة للطمس من ذلك كله هو رد عـملية التقويم التربوي إلى لحظة الفحص وحـدها، وتجاهل عمليـة التقويم الضـمني ما بين المـعلم والتلميذ طوال العـام. فهناك تقويم نفسي لا واعٍ يقـوم بينهما ويتخذ شكل التحـيزات المحابية، أو السلبية (التلـميذ النجيب المريح، والتلـميذ المـشاغب المتـعب). ويعلمنا التحليل النفـسي أن هذا التقـويم الصامت الذي يؤدي إلى اتخـاذ مـواقف وإطلاق أحكام وتوقـعـات على التلمـيـذ هو من أخطر المـؤثرات في الوضعية التعليـمية كلها. وهو ما يؤدي إلى تحديد مصيـر التلميذ في بعض الحالات ومع بعض المعلمين من تجربة تفاعلية بناءة تؤدي إلى النجـاح، أو العكس تجربة مأزمية تؤدي إلى الفشل.

أوَلا يؤدي ذلك إلى قـيام نظام دفـاعي نفسي يعـفي المعلم من المـساءلة (عـلى المسـتوى الذاتي)، ويحفظ له توازنه وراحـة باله، من خلال رد الأمر إلى موضـوعية الفحص ومـسؤولية التلميذ؟

أما موضوعية التقويم وحصرها في الاختبار والتلميذ فمن المعروف أنها تطمس ايديولوجياً كل المسائل المتعلقة بعمل النظام التعليمي.

٣ ـ الموضوعية في حساب النتائج

موضوعية التصحيح هي أبرز مجالات التباهي في التقويم التربوي كما في القياس. ذلك أنها تتم بشكل محدد يسـتبعد المؤثرات الذاتيـة للفاحص. ولكن الجواب الصحيح المـحدد سلفاً هو في النهاية تقييد غير موضوعي لإمكانات عطـاء التلاميذ وتنوعها من خلال تنوع نماذج النشاط الذهني في الشـغل على المعـرفة وإعـادة إنتاجـها. إنهـا تصلح فقط لحـالات التلقين والحـفظ والاسترجاع الآلي. أولاً يستبعـد ذلك إمكانات الأصالة والإبداع على اختلاف أنواعها؟ أوَ ليست قائمـة على الدعوة إلى الامـتثال، الأمـر الذي لا يضمن أي تكوين معـرفي حقـيقي، كمـا أصبح معروفاً؟ أوَلا يغفل ذلـك المعطيات الجديدة للعلوم العصبية الدمـاغية التي تذهب إلى أن الدماغ ليس جهازاً متلقياً يسجل المعلومات فقط، بل هو في الأساس جهاز محرّض ناشط، فيما أصبح يعرف بالتغذية الدافعة (Feed forward)؟ أي أنه جهاز يثير بقدر ما يستجيب، وأن إثارته تحدد وتشكل نمط استجابته؟

نعود إلى دلالة الدرجة التي يحـصل عليها المفحوص في الفحص النـفسي أو التربوي. فهل من الموضوعية أن تؤخذ على علاتهـا وتؤدي إلى إطلاق حكم تصنيفي على المفحوص: وضعه في فئة أو رتبة وتجميده فيها؟ أوَلا تحتاج، كما يتوافق الخبراء، إلى تأويل وتبرير؟ العلامة بحد ذاتها لا دلالة أكيدة لها، ولا يجوز أن تستـخدم في إطلاق حكم على المفحوص، إلاّ بعد تبريرها.

أمـا العبـور من العلامـة إلى التـصنيف فهـو لا يعدو كـونه راحـةً لبال الفـاحص وإعفـاءه من المسؤولية، وطمـساً للممارسات التصفـوية ـ الانتقائية تحت ستار الموضـوعية (بمعنى إعطاء فرص متوازنة لجماعات لا تكافؤ في فرصها في الأصل).

خاتمة

هذه الجولة في مـسار مقـولة الموضوعـية ومصـيرها، كمـا في الإشارات السريعـة حول تطبيقاتها في الممارسة النفسية والتربوية بحثاً وقياساً وتقويماً، حاولت أن تطرح مجموعة من التساؤلات وصولاً إلى جلاء الأبعاد الفاعلة في الموضوع والمتدخلة في الممارسة. وهو تمرين يندرج ضمن ضرورة مساءلة المسلمات التي أصبـحت من شروط العلم: فليس من معرفة حقة إلاَّ إذا استطاعت مساءلة مرتكزاتهـا ونظرياتها وممارساتها، كما غاياتهـا. أي لا معرفة حقة إلاَّ باستنطاق الخـانة الفارغة، والاهتمام بمـا ترك هامشياً، كـما أصبح معلوماً في النقـد الفلسفي للمـعـرفة. وليس هـذا الاستنطاق مـجـرد ترف فكري يعـيق المـمـارسة، كـمـا قد يـعتـرض البراغماتيون، العملانيون! بل هو، بالطبع، في صـلب عملية تطوير المعرفة وتجديدها والارتقاء بها، لقد أصبح معروفاً أن المعرفـة الحقة محكومة بالقطيعة وأن تاريخ العلم هو تاريخ أخطائه: الانقلاب على مـا اعتبـر ثوابت ويقينيـات. وإلاَّ فإن المعـرفة ستـتجمـد إذا سُيِّـجت بالمواقف الإيمانية، وهنا تتحول إلى مجرد عملية اجترار ذاتي لن يؤدي إلا إلى التآكل.

بالطبع أبرز ما يتـعين مساءلتـه، ليس الممارسات، بل المـسلمات. ذلك أن الأولى هي رهينة الثانية.

الدعـوة الأساس التي حـاولت هذه الورقـة القول بهـا هي الدفـاع عن فتـح آفاق المـعرفـة، والاقتناع بعدم اكتـمالها، وإفساح المجال أمـام ما لم يتم استيعابه بعد، أو تُرك هامـشياً. القول بذلك سـهل، إلاَّ أن ممارسته هي فعلاً موضـع التـحدي. فهو يطرح على الباحث مهام عدة، أبرزها ثلاث: الأولى ايديولوجيـة كثر الحـديث عنها، وتمت الإشارة إليـها مراراً في النص. أما الثـانية فخاصة بميلنا الذهني إلى الاختزال والتبسيط، والبحث عن الثوابت والمعرفة الناجزة، وهي كل تشكل أهم أفخاخ القطعيـة واليقين في الرأي والموقف. ذلك أن الدماغ البشري يعمـل تبعاً لمبدأ الاقتـصاد في الجهد، الأمـر الذي يستدعي الميل إلى التـعامل مع القضـايا التي تعرض له على أساس تصفية ملفاتها والفراغ منها، بعد الوصول إلى موقف في شأنها. كما أنه يعمل تبعاً لمبدأ الإغلاق الذي يندرج عن الأول والذي يستلزم سرعة الوصول إلى التوازن من خلال الخروج من حالة التوتر الذي تحمله معها المـشكلات التي تطرح عليه. هذا التوازن العصبي الدماغي يشكل ضرورة. المعاناة الفكرية ليست إذاً هي الحالة الطبيعية، بل هي سير عكس الميل الدينامي لعمل الدماغ. وبالتالي فليـس من اليسير إعادة فتح الـملفات التي أغلقت من خلال التساؤل المـتجدد الذي يحدث توتراً واختلالاً في التوازن.

وتأتي النرجـسيـة كي تكمل الثـالوث. فنحن بحاجـة إلى أن نكون على حق. أمـا المسـاءلة، وإعادة النظر وترك المعرفة مفتوحة، فهي تحمل خطر التشكيك الذاتي، مما هو شاق على النفس بالطبع.

وليس أفضل من مـقولة المـوضوعيـة العلمية لتلبـية هذه الحـاجات الثلاث: الايديولوجـية والدماغية والنرجسية. فهي الدرع المعرفي الذي يحمل الراحة والأمان والرضى الذاتي.

قيود على حريّة البحث العلمي في العالم العربي المعاصر

نجلاء حمادة

إذا سلّمنا بأن الحرية ضرورية من أجل انطلاق الفكر على دروب الاكتشاف والاستنباط ووضع النظريات العلمية ونشرها ومناقشتها، وإذا قررنا أن التطوّر الفكري والعلمي في العالم العربي واجب وحق ومطلب عملي حتى نلحق بالركب المعاصر وحتى ننتقل من دور المستهلك لمنتوجات الحضارة المعاصرة إلى موقع الفاعل، أو المتفاعل، مع هذه الحضارة، فإن الحرية تصبح هماً أساسياً وحاجة ضرورية نحتاج إليها ونسعى لها.

وللحرية تعريفات متعدّدة، ولكل من هذه التعريفات شروط ومظاهر. فقد عرّفها الفيلسوفان جون لوك ودايفد هيوم تعريفاً مطابقاً للإدراك العام، وهو أن الحرية، ببساطة، هي أن تعمل ما تريد. ورأى إيمانويل كانط أن الحرية والمعرفة صنوان، ولذلك لا نرى أن الحرية هي في متناول المخلوقات الأدنى من الإنسان، إذ إن هذه عندما تقوم بعمل ما فهي تفعل ذلك تلقائياً وليس بناءً على اختيار واعٍ. وقد وافق فريدريك هيغل على تعريف كانط، مضيفاً إلى المعرفة الواعية التي أناطها كانط بالحرية معرفة كامنة تسيّر خيار الإنسان بموجب قرار العقل العام أو المطلق حتى حين لا يعي عقله الخاص دوافع ذلك الخيار «الحرّ». وبذلك فإن حرية الإنسان في نظر هيغل تشبه حريّة اللّه كما وصفها سبينوزا، أي أنها تنطوي على القوانين العقلانية والطبيعية، فلا تكون مقيّدة إذ تتقيّد بها. أمّا جون بول سارتر فيرى أن الحرية المطلقة هي جوهر الإنسان وأنها مكمن قيمته، لذلك فهو يرى أن الحرية غير الهادفة إلى شيء هي أرقى أنواع الحرية. وهو يصوّر هذه الحرية في نهاية ثلاثيته الروائية **دروب الحرية**[1] عندما يشعر بطل الرواية لدى إطلاقه النار على الأطباق التي تطيّر أمامه أن هذا العمل الذي لا معنى له ولا هدف هو أصدق تعبير عن الحرية الكامنة فيه والتواقة إلى التعبير عن ذاتها.

(١) جان بول سارتر، دروب الحرية.

وبالنسبة إلى موقع الحرية من الفكر والعلم، نقول تعليقاً على الحرية التي يصفها سارتر إنها حرية لا تناسب السعي العلمي الذي يتطلّب التقيّد بقوانين اللغة **وبمستلزمات المنطق السليم** وغيرها من القيود التي يمليها الواقع المادي أو نوع العلم الممارَس. فالحرية المطلقة لا تناسب المجهود المنضوي ضمن مجال محدّد أو ضمن سياق يتطلّب نقل المعلومات والتفاهم بين الناس، إذ ليس لأحد أن يختار أن يكتب من غير قلم أو أن يتعاطى علم النفس دون اتّخاذ الإنسان موضوعاً أو أن يكون عالماً يتّبع النهج التجريبي ويرفض استخدام الحواس. وتعليقاً على إناطة الحرية بالمعرفة عند كانط نقول إن الحرية تذهب أبعد من حدود المعرفة، أو أبعد من ذاتها، إذ إن العلم يوصل العالم إلى معرفة إمّا ما كان يظنه (كما حصل عندما تمكن نيوتن بواسطة الإختيار الحسي من أن يبرهن على ما كان يظنه من وجود قوة جذب بين الأجسام) أو إلى معرفة ما لم يكن ليخطر له على بال(كما حصل عندما أبحر كريستوفر كولومبوس إلى قارة لم تكن معروفة وهو يعتقد أنه وجد طريقاً بحرية تصل أوروبا بالهند) أو إلى معرفة أو اكتشاف ما كان يتمنى لو أنه لم يكتشفه وما أبقاه سراً لو تسنت له مسبقاً معرفة كنه اكتشافه وما سيُستخدم من أجله (كما حصل مع اينشتاين الذي اكتشف طريقة حمل الذرّة على الانشطار وندم على هذا الاكتشاف عندما استُخدم في تدمير هيروشيما وناغا زاكي). فالحرية في مجال العلم هي الحرية من أجل الاكتشاف والمعرفة، فلا تكون دائماً دارية مسبقاً بمرامي الخيار ونهاية مطافه. لذلك فإن تعريف هيغل للحرية هو أصدق تعبير عن الدور الذي تؤديه الحرية في العلم من تعريف كانط. فالعالم قد يكتشف ما لم يكن يدري به، وما يمكن أن نعتبره، كما يفعل هيغل جزءاً من المعرفة العامةَ الكامنة في العقل المطلق. لهذا، فإن الحرية التي ينبغي أن تتوافر للمفكّر أو العالم هي حرية تتخطّى حدود الواقع المألوف وهي قد توصل إلى أبعد ممّا يرمي إليه صاحبها. ومن هنا فإن مسؤولية من يتحرّك ضمن هذا النطاق الواسع يجب أن تكون أقلّ من مسؤولية من يقوم بعمل يعرف مسبقاً جميع أبعاده؛ فمثلاً لا يحمَّل آينشتاين أخلاقياً ولا جزائياً تبعة هيروشيما بالقدر الذي يحمَّل هذه التبعات من يضع قنبلة في مكان عام مكتظ، أو حتى سائق سيارة مخمور اجتاحت سيارته إنساناً وقتلته. ويمكننا القول إن التبعة التي يحملها المفكّر، إذا كان بريئاً من النيات المسيئة، هي من نوع التبعة التي حمّلها ابن رشد للفقيه الذي إن اجتهد وأخفق يكون له ثواب واحد وإن اجتهد وأصاب يكون له ثوابان.

والحرية التي هي ضرورة من ضرورات العلم، تصبح عائقاً أمامه عندما تكون موضوعاً له كما يرى أرسطو، إذ يقول «ليس هناك علم يتعاطى الأشياء العارضة، فكل العلوم تتحدثّ إمّا عن الأمور الدائمة وإمّا عمّا يحدث في معظم الأحيان»[٢]. ومقولة أرسطو هذه تُبرز قدرة العلم على معرفة العالم المادي وقصوره النسبي عن الإحاطة بما يقع في مجال الحرية. وهذه المقولة، إذ تُظهر التباس العلاقة بين العلم والحرية، تذكّر بوضع يتكرّر في مجال العلوم الإنسانية حين يتظاهر بعض «العلماء» بامتلاك معرفة علمية راسخة في أمور تقع ضمن بوتقة الحرية، حاسمين ما هو معلق ومنتحلين صفة العلم في مجال لا يمكنه أن يصل إلى أبعد من التكهّن. فأمور تحكمها الحرية الإنسانية مثل التاريخ الإنساني والمتغيّرات الاجتماعية والأهداف الشخصية لا يُسبر غورها كما يُعرف تواتر الفصول وكما تُرصَد حسابات الأرقام وتأثيرات الأجسام المادية بعضها في البعض الآخر. وقد أظهر مجرى التاريخ صدق ملاحظة أرسطو إذ

(٢) Aristotle, *Metaphysics,* trans. Richard Hope (New York: Colombia University Press, 1952).

كذّب ما ادعاه هيغل وماركس وغيرهما في «علم التاريخ»، فلم ينتصر في الحروب الأكثر عقلانية ولا حفرت البرجوازية قبر ذاتها ولا اضمحلّت كل الأُسر الحاكمة بعد أربعة أجيال لوقوعها تحت سلطة الترف، كما ظنّ ابن خلدون[٣].

وحتى لا نكثر من الإستطراد والهوامش في هذا الموضوع المتشعّب، سننطلق في هذا البحث، حول حدود الحرية المتاحة للعالم والمفكّر، تحديداً في العالم العربي، ممّا أوردناه من الخلفية الفلسفية لتعريف الحرية، لنعالج الموضوع متّبعين في ذلك تقسيم غاري واطسون للعوامل التي تحدّ من الحرية كما وردت في مقدّمة كتابه **الإرادة الحرّة**. فواطسون يعرّف الحرية العملية على أنها «وضعية يعيشها الإنسان في غياب القيود النابعة من الداخل كالمخاوف والإدمان والعصاب والخضوع لعمليات غسل الدماغ»[٤].

أولاً: القيود الخارجية

إن القيود الخارجية المسربلة لحرية الفكر في العالم العربي تنبع ممّا يضعه العالم الغربي المسيطر من حدود سياسية، وممّا يعانيه العالم العربي من العوائق المادية، من إمكانات مالية وثقافية (بمعنى المؤسسات من جامعات ومراكز بحوث)؛ وتنبع بالدرجة الأولى من الممارسات السلطوية المحلية، التي سنسهب في الكلام عليها في هذا الجزء من البحث.

فالسياسة العالمية المسيطرة، التي تلقينا منها دروساً قاسية في العراق وليبيا وغيرهما، تحرص على حصر التفوّق العلمي في المنطقة بأعدائنا، وتظهر لنا أن الجوع وإعاقة الأطفال وموتهم من سوء التغذية ومن انحسار الخدمات الطبية يكون قصاصنا إذا لم ننكفىء عن بعض العلوم لنتركها لأربابها من الأعراق المدللة في هذا العصر.

أمّا النواحي المادية فهي غالباً غير متوافرة من أجل البحوث الباهظة التي كثيراً ما تتطلّبها الأبحاث الإختبارية في حقول العلوم الطبيعية. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية، كالكويت ومعظم دول الخليج، تُعدّ من أغنى دول العالم قياساً على نسبة دخل الفرد فيها، فإن التقسيم المشرذم لهذه «الدول» وقرب عهدها بالثقافة الحديثة وحرص القوى العالمية على تسليم مقاليد الأمور فيها إلى جماعات بعيدة من الأجواء العلمية، تحول دون قيام مراكز بحوث تتناسب مع الإمكانات المالية لهذه الدول. كذلك يفتقر العالم العربي إلى جامعات من المستوى العالمي الرفيع الذي من شأنه أن يهيىء الطلاب لإغناء التراث العلمي العالمي، وبخاصة في مجالات العلوم الطبيعية. وقد يكون للسياسة العالمية المهيمنة يد في الحؤول دون قيام الجامعات المطلوبة، وطنية كانت أو أجنبية. وقد يُردّ مثلاً التراجع في المستوى العلمي للجامعة الأميركية في بيروت وعدم القيام بجهد جدّي من أجل رفع مستوى الجامعة اللبنانية إلى وجود سياسة كهذه. كل هذه الأسباب تحدّ من النشاط العلمي في حقول العلوم الطبيعية، باستثناء بعض الأبحاث في مجال العلوم الطبية والكيميائية. أما العلوم الإنسانية فتشهد نشاطاً أكبر،

(٣) إذا كان هؤلاء الكبار أخطأوا عندما جزموا في قراءاتهم للمسارات المستقبلية أو العامة للتوجه الإنساني، أفلا يجب العودة إلى ما قاله أرسطو من أن العلم المتعاطي لما يقع في نطاق الحرية لا تسمح طبيعته بالدقة أو الشمول، وأنه في نهاية المطاف يجب النظر إلى كل حالة على حدة.

(٤) Gary Watson [ed.], *Free will* (England: Oxford University Press, 1982), p.1.

وهي لا تحتاج عادة إلى إمكانات مادية كبيرة، وتبقى نسبياً بمنأى عن المخطّطات السياسية الكبرى، لكنها كثيراً ما تكوّن مجالاً خصباً للتأثيرات السلطوية المحلية.

١ ـ القيود السلطوية المحلية

يعتقد أ. ف ستون أن الحكم على سقراط بالموت لم يكن قصاصاً له على ما اتُّهم به من «إفساد شبان أثينا أو عدم الأيمان بالآلهة أو البحث في ماهية السماء والأرض» بل خوفاً ممّا كان يمثله وجوده من تهديد للمجتمع في وقت كان بنيان المجتمع هشاً بعد هزيمة أثينا في الحرب أمام سبارطة وبعد موت بركليس. ففي ذلك الزمن الصعب من تاريخ أثينا لم يكن من الممكن أن يتقبّل المجتمع نقد سقراط للديمقراطية ولا تشجيعه للشبان على حريّة الفكر والقول. إضافة إلى هذا، فإن هشاشة موقع أرباب السلطة في ذلك الوقت، وهم ضعفاء سياسياً وفاسدون خلقياً، لم تكن تسمح لهم بالتغاضي عن التهديد لسلطتهم الذي كان يمثله وجود سقراط، وهو الذي يجسّد بتقشفه نقداً لشراهتهم ولاستغلالهم مناصبهم من أجل الإثراء، ويمثّل حب الناس، من تلامذته وأقربائهم، واحترامهم له تناقضاً مع سلطتهم الاستبدادية القائمة على الإرهاب.

وطبيعي أن يخاف القيّمون على المجتمعات كل من يهدّد بهزّ أعمدة الهيكل عندما تكون تلك الأعمدة متصدّعة أو صدئة. وإذا صدق تحليل ستون فمن المُتوقّع أن يحتمل أرباب السلطة النقد ويسمحوا بانطلاق الفكر وراء الجديد المتغيّر عندما يكون بنيان المجتمع راسخاً على أعمدة قوية، وعندما يرتكزون هم على حبّ الشعب ولا يكونون مهددين بأن يعاقبهم المجتمع إذا حاسبهم يوماً، جزائياً أو سياسياً، على ما جنته أيديهم. وقد نحتاج إلى أبحاث مستفيضة، لسنا الآن في صددها، إذا أردنا أن نثبت أن ما وصفه ستون من أوضاع المجتمع في زمن الحكم على سقراط بالإعدام يشبه عصور اضطهاد المفكرين على مرّ الأزمنة، أو إذا أردنا أن نبرهن أن الأزمنة المزدهرة التي حكم فيها حكّام أقوياء ومحبوبون كانت أزمنة تسامح وإطلاق للعلم من أعقلة التعسّف. إلاّ أنه يمكننا أن نذكر أن عصور الازدهار والسطوة العربية كانت عصوراً متسامحة تنامت فيها المعارف وشجع حكامها استيراد الجديد وإغناءه. وتلك العصور لم تسمح فقط بنقل الفكر اليوناني وبتفاعل الدين مع الفلسفة الأجنبية، بل شهدت أيضاً تسامحاً عطوفاً نحو شعراء زنادقة أو غير ملتزمين النظم الخلقية السائدة، أمثال أبي نواس وابن زيدون وولاّدة بنت المستكفي.

وفي المقابل، عندما تراجعت سلطة الإيمان في أوروبا بفعل الاكتشافات العلمية اضطُهد غاليليه. وفي عصر هزائم العرب المتلاحقة، التي عرفنا فيها سلطات بوليسية قامعة للحريات، قُتل حسين مروة ومهدي عامل في لبنان وفرج فودا في مصر وعشرات المفكرين في الجزائر. كذلك اضطُهد ويُضطهد في هذا العصر كثيرون وكثيرات أمثال نصر حامد أبو زيد الذي قضت المحكمة بطلاق زوجته منه معتبرة إياه مرتداً عن الإسلام على الرغم من تصريحه بأنه مسلم، وأمثال من قُتلن أو أهنّ بسبب تعبيرهن عن رأيهن كتابة أو سفور وجه أو حتى لقيادتهن سياراتهن بأنفسهن. فمجال الفكر من علم وفلسفة (والحياة المتوثّبة بوجه عام) كثيراً ما كان ساحة عراك بين تفجّر الحرية الخلاّقة وبين سلطوية، سياسية كانت أم دينية، تتمسّك بالتقليد وبإبقاء الأوضاع على حالها لأسباب قد يكون بعضها نفسياً يحبب إلى أصحاب السلطة زمناً

أحسن اليهم فيخشون زواله. وأكثر هذه الأسباب سياسي، بالمعنى السيئ للسياسة، إذ تحمل المتربعين في السلطة على مقاومة أي تغيير في الأوضاع أو العقلية، وكأنهم يخافون أن يشملهم التغيير يوماً ما فيقصيهم عن مواقع يتعلقون بها أو يعتبرونها حقاً طبيعياً أو مكتسباً. ومن طرائف ما عبّر عنه هذا المنحى عند أرباب السلطة في بداية هذا القرن ما وصل إلينا من أخبار عن معارضة بعض هؤلاء المتسلطين لجرّ مياه الشرب أو شق الطرقات إلى قراهم. وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على أن ضعاف النفوس من أصحاب السلطان لا يعادون التغيير الذي يمسّ عقائدهم أو مكتسباتهم فحسب، بل يعادون مطلق تغيير، حتى ما كان منه يوفّر ملء القرَب والجرار على نسائهم أو يضيء الظلمات لهم ولسواهم.

ونظرة فوكو القائلة إن كلاً من المرافق الفاعلة، بما فيها الثقافي والعلمي، هو جزء من التنازع السلطوي المتعدّد الوجوه، الذي كثيراً ما يؤدي إلى نتائج إيجابية، لا تنطبق كثيراً على مجتمعاتنا. ذلك أن نظرته إلى الموضوع تنبع من تجربة ديمقراطية في مجتمع ترسخ فيه المؤسسات وتحدّ من مدى تسلّط الأفراد أو الجماعات، أمّا في العالم العربي فلا تزال مجتمعاتنا تسمح بجموح سلطوي لا يحدّه حق أو منطق، يطلقه على الناس بعض الأفراد أو بعض القبائل. وهذا من شأنه أن يفرز نوعاً من السلطوية التي يمكن تسميتها «عصاب التسلّط»، التي تمنع قيام التداخل السلطوي الذي يتكلم عليه فوكو، إذ إنها تعمل على إلغاء كل سلطة عداها. من جهة أخرى، إن قرب بعض مجتمعاتنا من الفطرة، البعيدة من الفذلكة الاجتماعية التي تنبّه وتنمي حب التسلّط على الآخرين، يخلق إمكانية وجود مفكرين لا يتوخون السلطة، أو لا تكون السلطة على الآخرين من بين أولوياتهم. لذا فالصراع السلطوي عندنا هو أقرب إلى ما صوّره نيتشه في «سلالة الأخلاق»(Genealogy of Morals) منه إلى أفضل ما رسمه فوكو.

والمقارعة بين الحرية والسلطة، بما فيها تلك التي تستخدم الدين غطاءً لأطماعها الدنيوية، تتخذ عادة واحدة من صورتين: صورة يكون فيها الصراع بين فكر توّاق إلى تجديد واكتشاف وتعبير وبين سلطة تقمع أي تحرّك حرّ خوفاً على ديمومتها، وأخرى يكون فيها الصراع بين سلطتين أو نوعين من التسلّط واحد يستخدم السلطة السياسية وآخر يتّخذ من موقعه العلمي مطية لتسلّطه. ومبعث الفرق بين الصورتين المذكورتين هو النيات التي يكنّها الجانب العلمي أو الفكري. فالسجال بين الفريقين لا يوجد أصلاً عندما تكون نيات اصحاب السلطة سليمة، فلا تخاف على نفسها من التغيير ومن نتاج الفكر ومرامي المعرفة، كما كان الوضع في أيام العباسيين والأندلسيين الذين قاموا بتشجيع الفكر والعلم والأدب ودعمها وحمايتها. ويقترب السجّال الذي يقوم بين الفكر والسلطة من الصورة الأولى عندما يكون أرباب الفكر على شاكلة عالم أرسطو النظري أو ناسك العلم والمعرفة الذي يصفه نيتشه، بينما يقترب من الصورة الثانية حين يكون المفكّر شبيهاً بالكاهن المعادي للحياة الذي يصفه نيتشه.

فالعالم النظري، كما يصفه أرسطو، لا يرغب إلاّ في المعرفة من أجل ذاتها. وهو إنسان متجرّد وموضوعي ومتطلّع إلى مثال الخير العام، فلا يطلب لنفسه شيئاً. و«نسّاك» نيتشه[٥] لا

(٥)نيتشه يصف هؤلاء في: Friedrich Neitzsche, *Beyond Good and Evil,* no.264, translation and copyright R.J. Hollingdale (London: Pinguin Group, 1973). «الذين في وقت أو آخر ضحوا بامتيازات عتيقة من المحتد أو التملك لكي يحيوا من أجل إيمان خالص، من أجل «إله» ـ كرجال ذوي ضمير مرهف لا يحابي، يحمّرون خجلاً من أنصاف الحلول» (الترجمة عن الإنكليزية للكاتبة).

يطلبون السلطة على الآخرين ولكن على أنفسهم وعلى موادّ عملهم: فهم يروّضون أنفسهم على العمل الدؤوب الناكر للذات من أجل إجادة العمل الذي «يتعبّدون»، ويروضون مادة عملهم حتى تصبح مطواعة لهم فيستنبطون منها ما لم يصل إليه أحد ممن سبقهم. فمن ينطبق عليه واحد من هذين النموذجين لا يطلب سلطة دنيوية لنفسه ولا ينخرط في أي مواجهة للسلطة الزمنية إلاّ إن هي حالت بينه وبين انطلاقه في السعي من أجل المعرفة أو من أجل الوصول بـ «هوسه» إلى أبعاد تضع للإنسانية غايات لم تكن لتطمح إليها من قبل.

أمّا الصورة الثانية فتنطبق على السجال بين الفكر أو العلم، من جهة، وبين السلطة الزمنية من الجهة المقابلة، عندما يستخدم المفكّر أو العالِم طاقته وعمله من أجل تحقيق أهداف مادية أو دنيوية. وقد رسم نيتشه صورة للتمادي في تسخير الذكاء من أجل الوصول إلى السلطة في تصوير طريف، يكاد يكون كاريكاتورياً، للكاهن المعادي للحياة (The Ascetic priest) . ويرى نيتشه أن حب السلطة عند هذا «الكاهن» يكون أخطر وأقدر على الأذى والهدم من سلطوية أرباب السلطة الزمنية. فهو يملك ما ليس في متناولهم من الدهاء ومن القدرة على إخفاء نياتهم وإيهام الناس بأنه بطلهم ومنقذهم ممّا ييسر له المجال في تشويه قيمهم وتنمية الخوف عند الضعفاء منهم وزرع الشعور بالذنب عند الأقوياء[٦]. وهو بذلك كثيراً ما يصل في نهاية المطاف إلى السلطة السياسية، من خلال استخدام الدين والقيم الخلقية، وبفعل إضعاف قوى الخَلق وحب الحياة عند الآخرين.

والفرق الرئيسي بين الصورتين يكمن في أن الصورة الأولى تمثّل تنازعاً بين طالب حرية وبين قامع لها من أجل السلطة؛ بينما تمثّل الصورة الثانية تنازعاً على السلطة بين موقع السلطة الزمنية القائمة وبين راغب في السلطة يتدثّر بأردية العلم أو الدين أو الأخلاق. وإذا صحّ ما يراه فوكو من أن السلطة الفردية في حقول المعرفة لم تعد ممكنة في الأزمنة الحاضرة بفضل انتقال تلك السلطة من الأفراد إلى الجماعات (جامعات أو مؤتمرات أو مؤسسات علمية) فإن هذا يفسّر تزايد أعداد طالبي السلطة موارِبة من خلال الدين، الذي يبدو أنه آخر ما تبقي من مجال أمام «الكاهن المعادي للحياة».

ومن الأمثلة العربية على القمع السلطوي الموجّه بالدرجة الأولى ضد حرية الآخرين ونحو تعزيز السلطات القائمة ذلك القمع المتمثّل بإسكات الناس ومنعهم من المشاركة في الرأي والقرار في مجالي السياسة والدين. والقمع الديني، المتمثّل بإغلاق باب الاجتهاد، الذي يفتحه سراً القيمون على السلطة بين آن وآخر لكي يضيفوا إليه حاجزاً جديداً أو أداة قمع مبتكرة، هو أشدّ وقعاً لأنه يشمل جميع الناس بينما قد يتمكن البعض من البعد من مدى ما تشمله السلطة السياسية. ومن الواضح أن هذا التسكير ينبعث من «عصاب التسلّط» الذي تسنّى له أن يمنع التفكير في قضايا دين يحضّ كتابه على العلم ويصرّح بتفضيل العلماء: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[٧].

ومن الدلائل على أن «العصاب» هو مبعث هذا النوع من التسلّط وضع التسلّط المذكور قانوناً يخالف الأصول التي من أجلها توضع القوانين. فالقوانين وُجدت في الأصل لحماية

(٦) Nietzsche, *On the Genealogy of Morals,* trans. Walter Kaufmann, third essay, no. 21-28 (New York: Vintage Books, 1989).

(٧) **القرآن الكريم**، السورة ٣٩، الآية ٩.

الضعيف من القوي بينما هذا القانون المغلق عليه يعطي الحق للقوي ويأخذه من الضعيف، كما بين الرجال والنساء. والمحاكم وُجدت لتسمع تظلّم المغبون وهذا الإغلاق والإقصاء للمرأة عن أمور التشريع وغيرها من أمور الفقه يوجد قوانين ومحاكم تنظر في أمور العائلة، حيث تكون المرأة عادة مغبونة حين يقع الغبن، لكنها لا تأخذ للمرأة رأياً ولا تسمح لها بالإدلاء بوجهة نظر؛ وتبقى الكلمة لـ «الكهنة» الحاليين بغطاء معنوي من «كهنة» الأزمنة الغابرة.

ثانياً: القيود الداخلية

إن الكلام على «الكاهن المعادي للحياة» وما يقوم به من غسل أدمغة الناس من أجل السيطرة عليهم ينقلنا من الكلام على القيود الخارجية للحرية إلى تعداد ما يقيّد الحرية من الداخل. وأكثر هذه القيود الداخلية لا يكبّل الباحث أو العالم العربي وحده بل يقيّد غيره من العلماء والباحثين المعاصرين أيضاً. وبعض القيود تقسو على العربي بصورة خاصة، وبعضها الآخر لا يعانيها سواه.

١ـ القيود التي تفرضها سيطرة القيمة المادية

في وصف أرسطو للعالم النظري ووصف نيتشه لناسك العلم أو الفن نجد أن هذا المثال الحرّ لا يتوافر إلاّ إذا حصل التحرّر الداخلي من سلطان المادة. هذا التحرّر غدا شبه مستحيل في الزمن المعاصر. فالعلوم التي قسمها أرسطو إلى علوم نظرية غايتها وقيمتها المعرفة وعلوم عملية غايتها وقيمتها السعادة وعلوم إنتاجية تعمل من أجل استمرارية الحياة، غدت جميعها معنية بالإنتاج ومعتمدة على الإمكانات المادية. والعلوم الرياضية والطبيعية التي كانت، لدى أرسطو، تعد علوماً نظرية صرفة أنتجت في أيامنا الثورة الصناعية وتسببت اكتشافاتها المذهلة بسباق التسلّح وبالثورة المعلوماتية وبأمور كثيرة أخرى على المستويين العملي والإنتاجي. ونمت صلة وثيقة بين فروع العلوم النظرية والتطبيقية كما في الرياضيات والفيزياء، وتقلّص كثيراً كل اهتمام لا تشوبه منفعة مادية ما. فحتى الأنشطة العلمية التي تبدو أول وهلة اهتماماً نظرياً صرفاً، مثل محاولة استقصاء المعلومات عن تربة القمر أو عن المواد التي يتكون منها الغلاف الجوي لكوكب المريخ، يرى الممحص أن لها مرامي نفعية وعملية في حقل المواصلة البعيدة المدى أو في التهويل عسكرياً ومعنوياً على «المعسكرات»الأخرى.

وطغيان القيم المادية قلّل من إمكان وجود علماء «متجردين» وموضوعيين بالمعنى الذى رمى إليه أرسطو؛ وحتى لو وُجد بعض من هؤلاء غير الآبهين للمردود العملي أو الإنتاجي لعملهم، فإن علم النفس وجد لديهم غايات نرجسية تجعلهم يتوقون إلى إرضاء نزعة التفوّق عندهم، أو غايات إيروتيكية مموّهة تُشعرهم باللذة في صرف الطاقة في السيطرة المعرفية. هذا إضافة إلى الواقع العام في أن عدد العلماء الذين لا يتقاضون في زمننا الحاضر أجوراً على أعمالهم هو عدد قليل جداً، وأن أغلبية الأبحاث غدت ذات كلفة مادية كبيرة بحيث يستحيل القيام بها والاستمرار فيها من دون تمويل تقوم به دول أو مؤسسات كبرى.

لكل هذه الأسباب أصبح العالم النظري الذي يصفه أرسطو كائناً يكاد يكون منقرضاً من العالم. وقد أوجد الزمن المعاصر علماء يصرف معظمهم طاقة في سبيل الحصول على تمويل وفي سبيل تأمين المعيشة. وربّما اضطرّ بعضهم إلى الاختيار بين تسخير علمه من أجل الأمور

المادية أو التضحية بكفايته المادية، وبالتالي العلمية، إن هو أصرّ على الانصراف التام إلى العلم أو آثر التوقف عن البحث لعدم توافر الإمكانات المادية.

٢ ـ عوائق فلسفية

إن المعرفة وبخاصة الفلسفية منها، هي بطبيعتها كونية وشمولية، فلا مناص من الاستعانة بالنتاج المعرفي الغربي، وبخاصة أن الإرث الذي تركه لنا أجدادنا وواقعنا العلمي وما لدينا من متاع فكري لا يكفي للتعامل مع واقع معاصر متمدّد ومتّسع ومتثوّر باستمرار[٨].

وكما في المغرب كذلك في العالم العربي، فالعلوم الإنسانية تعاني حيناً البعد من المناخ الفلسفي وأحياناً عدم انسجامها مع ما هو معاصر في ذلك المناخ. فبعض العلوم الإنسانية التي تحاول ادّعاء قيمة معرفية مشابهة لتلك التي تشتمل عليها العلوم الطبيعية، تعتمد بوجه أساسي على الإحصاء والبيانات الرقمية، متناسية أن البحث عن المعنى والخلفية الفلسفية (بما هي دراسة للمعنى تفسّر الأشياء من دون أن تغيّرها[٩]) هما ضروريان من أجل الحصول على أي نوع من الفهم للسلوك الإنساني. فلو رصدنا السلوك دون المعنى لانتهى بنا الأمر إلى دراسة السلوك الديني أو الشعائري لشعب ما من خلال ما يعنيه هذا السلوك في مجتمع الدارس أو من وجهة نظر علمية، وعندئذ قد يُفقَد المعنى أو يحوّر على نحو جذري. فلحمل السلاح في زمن السلم مثلاً معنىً أكثر عدائية ممّا يكون لحمله في زمن الحرب؛ ولإظهار العاطفة نحو الأطفال على نحو محسوس في مجتمعنا معنى غير الذي يحمّل للسلوك نفسه في المجتمع الأميركي حيث يُحثّ الأطفال على الشكوى إن لمس أجسادهم أحد أقربائهم. فإذا لم يُعر السياق للمحيط وللغاية اللذين يقع ضمنهما الفعل يُساء ما ترصده الحواس من صورة لذلك الفعل. وينتقد بول ريكور هذا الفهم الخارجي للسلوك الإنساني عندما يرى في اقتصار علماء النفس السلوكيين (Behaviorists) على التفاسير الإحصائية للمرئي من المثيرات والحوافز، من جهة، ولردود الفعل، من جهة أخرى، تفسيراً ناقصاً، معتبراً أن التفاسير النفسية لا تكون وافية إلاّ إذا عالجت الجوانب المخفية والجوانب الظاهرة من البواعث والأفعال[١٠] وينتقد بيتر ونش المنحى المماثل لدى ماكس فيبر[١١] ولدى باريتو[١٢] لكونهما غير واعيين لحقيقة كون النيات والغايات جزءاً لا يتجزأ من الفهم الإنساني للسلوك، وغير مدركين لقيمة النظرة الغائية في عملية تعلّم العيش في مجتمع إنساني، حتى وإن لم تساعد معرفة الغايات على استشراف المستقبل[١٣]. والمنحى الرقمي الكمي أو المعتمد على التجربة العملية وحدها من غير اعتبار للناحية النظرية نجده عندنا

---

(٨) هشام غصيب، **جدل الوعي العلمي** (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤، ٨٠.

(٩) يضيف ونش على قول فيدكينشتاين «الفلسفة تترك الأشياء على حالها»، قائلاً: «وحدها الفلسفة تملك مفاتيح حقيقة الأشياء، فهي معنية بتفسير الأمور وتفسير ذاتها، وهي غير مرتبطة بأي شيء آخر» (ونش، الجزء الأول من الفصل الرابع).
Peter Winch, *The Idea of a Social* (London: Routledge & Paul, 1958).

(١٠) Paul Ricoeur, *Freud and Philosophy* (New Haven & London: Yale University Press, 1970), p. 370.

(١١) يرى ماكس فيبر أن الاستنتاجات التي يطلع بها علم الاجتماع ما هي إلاّ ضابطات إحصائية تكون أهميتها ومحكّها القدرة على الاستشراف، فتبقى الاستنتاجات ما بقيت هذه القدرة وتزول بزوالها.

(١٢) يصف باريتو المقاربة العلمية في علم الاجتماع بأنها ترتكز على معان معتمدة على التجربة العملية وحدها من غير اعتبار للعلم أو النظريات، إضافة إلى قوانين الاستنتاج المنطقية. وهو يقتصر على هذين العنصرين من أجل المحافظة على «الموضوعية العلمية».

(١٣) Peter Winch, *The Idea of a Social Science,* chap. 4, third essay.

مرغوباً في الدراسات التي تموّلها الأمم المتحدة أو في إحصائيات الدول. وقد يكون هذا المنحى وافياً بالغرض عندما يرصد أشياء بديهية المعنى من أجل أهداف عملية واضحة، مثل رصد أعداد الأولاد في المدارس بالنسبة إلى عدد الأولاد في أعمار الدراسة من أجل إنشاء المدارس اللازمة. إلاّ أن إحصاء كهذا لايمكن تصنيفه علماً.

هذا المنحى في البعد من النظرة الفلسفية، بوجه عام، خلق فقراً في المفردات العلمية، وخلق التباساً في النظرية المعرفية التي ينبغي أن تواكب البحث العلمي. فمثلاً تسبب هذا البعد عند البعض في الاعتقاد أن دراسة المجتمعات ببراءة ومن خارج الدراية بما يميّزها هو أمر جيّد لكونه يساعد على الموضوعية. وفي هذا خطأ كبير لكون الموضوعية الأخلاقية في العلوم الإنسانية هي شبه مستحيلة، ولكون «الموضوعية» العلمية، التي تعني في مجال العلوم الإنسانية عدم دراية بخلفيات السلوك، هي عائق يحول دون قيام دراسة وثيقة الصلة بواقع الموضوع.

أمّا من حيث التباعد بين فلسفة العلم المطبّقة وفلسفة العلم النظرية، فينطبق على ممارسي العلوم الإنسانية عندنا، في كثير من الأحيان، ما يقوله ستيفن بست من أن العلوم الاجتماعية لا تزال تدّعي، كما في زمن الحداثة، مكانة معرفية شمولية (Universal) مع أنها في واقع الممارسة تجمع حقائق جزئية ومتضاربة تطابق رؤية فلسفة ما بعد الحداثة[١٤]. والواقع أن فلسفة ما بعد الحداثة هذه يمكن أن تُعد ثورة كوبرنيكية رابعة (بعد كوبرنيكوس وكانط وفرويد)، إذ إنها تتمادى في الحدّ من نطاق قدرة الإنسان العلمية، وهذا ما يقاومه العالِم الاجتماعي المعاصر، بدافع من التوق النرجسي المتأصّل في الإنسان إلى أن يبقى «شمس» العالم ومصدر نوره. وهذا التعلّق النرجسي بالقيمة المعرفية لعلوم الإنسانية التي كانت النظريات الفلسفية تقول بها في القرن الماضي[١٥]ينطبق على الكثير من الأعمال العربية التي تنطلق من تجربة أو بحث ميداني محدود لتطلق التعاميم على الشخصية العربية والمجتمع العربي والتربية العربية والقيم الخلقية عند المرأة البدوية مثل ما نجده في أعمال السيد يسين وحليم بركات وهشام شرابي وليلى أبو لغد وغيرهم[١٦].

٣ ـ قيود تفرضها الهزيمة

إن الهزائم العسكرية التي مني بها العالم العربي في السنوات الخمسين الأخيرة، وما رافق هذه الهزائم من تشويه لصورة الإنسان العربي لدى الرأي العام العالمي، بل ما رافقها أيضاً من دعم للقطاعات المتخلفة في مجتمعنا من أجل تثبيت هذه الصورة السلبية ووضعها في واجهة الواقع الظاهر، أدّى إلى نوع من العصاب الجماعي الذي يأسر من الداخل حرية الانطلاق الفكري الموضوعي عند الباحث العربي. فالعربي بوجه عام، والمثقّف العربي على وجه التحديد، يحدوه في هذا الزمن إمّا شعور بالتحدي للقوى التي تهين كرامته وتحاول إبقاءه في موقع الضحية، أو رغبة في حلّ الإشكال بأي ثمن، حتى لو كان ذلك الثمن الموافقة على النظرة

(١٤) Steven Best, "Foucault, Postmodernism, and Social Theory," in: *Postmodernism and Social Inquiry* (1992), p. 58.

(١٥) انظر بوجه خاص: جون ستيوارت ميل.

(١٦) يستثنى من هذا بعض الأعمال، وبخاصة في حقل الأنثروبولوجيا، مثل ما نجد في كتاب **في وطني أبحث**، حيث تورد الكاتبات تجاربهن الخاصة دون أن يعممن الأحكام بناءً على هذه التجارب. فتكون استنتاجاتهن من هذه التجربة منسجمة مع فلسفة ما بعد الحداثة التي تؤمن بكون الحقيقة مجزّأة وغير متناسقة بالضرورة.

الدونية إلى قومه بل الاشتراك في مساندة هذه النظرة وتعليلها، أملاً منه في قطع عزلته عن العالم.

ورد الفعل الأول يظهر في الأعمال الكثيرة التي تحاول الانكفاء عن الحاضر الأليم نحو ماض مشرق كثر الحنين إليه من أجل استنهاض العزائم وإحياء الثقة بالنفس. وهذه الأعمال مصدرها غالباً مفكرون حزبيون ملتزمون مثل مفكري الحزب السوري القومي الاجتماعي أمثال انطوان سعادة ويوسف الأشقر. وأحياناً تستقرىء الأعمال هذا الماضي من أجل محاكاته، لعلّنا إن عدنا إلى ما كنّا عليه نرجع إلى احتلال المكانة التي كانت لنا في أيام عزّنا. وفي هذا السياق يقع الكثير من الاعمال التي تُسمّى «أصولية» ابتداءً مما ظهر في القرن الماضي من أعمال يحكمها فكر «داروينى اجتماعي»، بمعنى أن قول داروين ببقاء الأنسب سيق على الأوضاع السياسية والعسكرية للشعوب، وبناءً على هذا السياق انهمك الكثيرون في البحث عمّا جعلنا «أنسب» في الماضي وما يهدّد بقاءنا في الحاضر. وقد رأى الكثيرون أن الإسلام، أو الإسلام الصحيح، هو الجواب عن هذا التساؤل الملح في هذا الوضع الحرج. ومن بين هؤلاء قاسم أمين والبنّا وسيد قطب. أمّا التطرف في هذا المنحى فيبدو في نوع من «العصاب» في التمادي في النظر بإيجابية إلى ما لدينا والتمادي في النظرة السلبية إلى الشعوب الأخرى، وهذا كثيراً ما نجده عند الراغبين في تعليل إبقاء القوانين العائلية المجحفة بحق المرأة على ما هي لأن الرجل المسلم هو غالباً عاشق لزوجته يضحي في سبيل إسعادها بماله وراحته[١٧] بينما الزوجان من الأجانب قد يطلبان الطلاق لخلاف على فيلم سينمائي أو لأن احدهما رفض أن يقبّل كلب الآخر[١٨].

أما من حملتهم الهزائم والأوضاع السياسية المتردية على الانكفاء إلى المعسكر الآخر وتبنّي نظرته الدونية إلى الشعب العربي، فكثير منهم يعيش في الغرب ويتبنّى نظرته إلى قومه، ومن بين هؤلاء فؤاد العجمي الذي ينظر، مثلاً، إلى ممارسات عاشوراء عند الطائفة الشيعية كما ينظر إليها غربي لا يعي شيئاً ممّا لهذه الممارسات من خلفية في الرمز والمعنى. ونجد هذا المنحى عند كثير من العرب «المستغربين» الذين ينظرون إلى «الظواهر» العربية بمنظار استشراقيٍّ فيسيؤون سبر معانيها. فمثلاً يوازي كثير من هؤلاء بين الزي الغربي والتحرّر وبين الحجاب والقمع، مع أن فهم الظاهرتين في وضعيتهما، كثيراً ما يظهر خطأ هذا التفسير السطحي الآخذ في ظواهر الأمور دون بواطنها[١٩].

---

(١٧)مرتضى مطهري، **نظام حقوق المرأة في الإسلام** (بيروت: الدار الإسلامية، ١٩٩١)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

(١٨)المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(١٩)من أجل نقد مسهب لهذا التفسير، انظر: Leila Ahmad, *Women and Gender in Islam* (New Haven & London: Yale University Press, 1992), and Jean Makdisi, "The Mythology of Modernity: Women and Democracy in Lebanon," in: May Yamani [ed.], *Feminism and Islam* (Berkshire: Ithaca Press, 1996).

في أسباب تأخر البحث العلمي في البلاد العربية

برهان غليون

تطرح اليوم بشدة، تحت ضغط الشعور بالثغرة المتزايدة التي يفتحها تقدم الثورة التقنية في مسيرة التحديث العربي، مسألة تطوير البحث العلمي في العالم العربي. وتنكشف للمسؤولين وللرأي العام معاً النتائج الخطيرة المترتبة على تخلف هذا القطاع والأهمية الحاسمة لتطور قطاع البحث العلمي في ولوج عصر هذه الثورة، أو على الأقل في تجنب البقاء على هامشها أو بعيدا منها. وقد أصبح البحث العلمي، أكثر من أي حقبة تاريخية سابقة بالفعل، ميداناً رئيسياً من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الحضارية بعامة. ومن علامات الصحة ما يبرز اليوم في البلدان العربية من رغبة قوية في مناقشة هذا الموضوع، والسعي لبلورة الاشكالية المتعلقة به والاجابة عن التساؤلات الكبيرة والعديدة التي تثيرها تنمية البحث العلمي، ومعالجة العوائق التي تحول دون نهضته وتطوره. فهو من دون شك من أكثر المسائل راهنية في عالم العرب اليوم. ولا يمثل البحث العلمي في عصرنا الحاضر المصدر الرئيسي للمعرفة والاكتشافات العلمية فحسب، ولكنه يمثل أيضا أحد قطاعات الاستثمار الرئيسية في اقتصادات عصر الثورة العلمية والتقانية التي يشهدها العالم. فالتحكم بطرائقه والسيطرة على استخداماته التقنية والصناعية شرطان لا غنى عنهما لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في المصير العالمي.

وتمثل هذه المسائل المتعلقة بواقع البحث العلمي وموقعه وحدود ممارسته في مجتمع من المجتمعات أحد الميادين الأساسية للدراسات الاجتماعية. وهي تنطبق على البحث العلمي في الحقل الاجتماعي وفي الحقول الأخرى التطبيقية على حد سواء. فليس من الممكن فصل الدراسة المنهجية لقضايا البحث في العلوم الاجتماعية عن دراسة قضايا البحث العلمي بعامة في المجتمعات العربية.

ويطرح موضوع البحث العلمي في إطار هذه

الاشكالية الاجتماعية للعالم العربي مسائل عديدة: أولها تحديد المشكلة التي تتعين معالجتها بالضبط وتوضيح المفاهيم الرئيسية المستخدمة في هذه المعالجة، وفي مقدمها العلم والبحث والمجتمع العلمي والسياسة العلمية والثقافة والمعرفة والمثقف والدولة وغير ذلك من المفاهيم التي يتطلب تحليل الوضع العلمي استدعاءها والتعامل معها. والفائدة من ذلك أنه يساعد على معرفة هل أن ما يشكوه المجتمع العربي هو غياب البحث العلمي أم ضعف هذا البحث أم ضمور دوره، أم عدم تحقيق البحث العلمي القائم بالفعل الشروط والمعايير العالمية المكرسة في مراكز البحث الدولية أو اختلاطه بغيره من الأنشطة الاجتماعية الدعائية أو السياسية أو الاجتماعية.

والمسألة الثانية تحليل واقع هذا البحث بدقة وموضوعية، والابتعاد في ذلك من نزعتين سائدتين في الأوساط الثقافية والشعبية العربية: نزعة الرضى الأعمى عن النفس التي يغذيها خطاب مشوش يبرز المكاسب كي يغطي بقوة على العيوب والنقائص، سواء أكانت هذه المكاسب جزئية أم كانت شكلية، ونزعة تهويلية تجنح بأصحابها إلى الإدانة الذاتية المطلقة والندب على المصير بدل السعي لتبيان حقيقة المشاكل المطروحة ولتعيين المسؤوليات الدقيقة فيها وشرح سبل الخروج منها.

أما المسألة الثالثة فتتعلق ببلورة المنهج الصحيح أو المناسب لتناول هذا الوضع، أي تحديد إطار تناوله ابستيمولوجياً أو انتروبولوجياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو إدارياً. كما تتعلق بتحديد هدف البحث في موضوع البحث العلمي: هل ما نحتاج إليه في بلورة إشكالية البحث العلمي في البلاد العربية هو تقرير حقيقة معترف بها سلفاً (ضعف هذا البحث) من أجل تثبيتها وحسم النقاش فيها، أم هو هدف إجرائي ينطلق من معرفة هذه الحقيقة والتدقيق فيها من أجل الكشف عن أسبابها والانتقال منها إلى طرح شروط تنمية البحث العلمي في المستقبل؟ كما يشمل هذا التفكير في المنهج تحديد المسائل الفرعية التي يمكن لنا من خلال دراستها أن نحصل على معرفة أفضل بالواقع البحثي، سواء أكانت تتعلق بدراسة الناتج البحثي أم بشروط انتاج البحث العلمي أم بنفسية الباحث وتكوينه ورؤيته لطبيعة نشاطه وغاية عمله، أم بالمؤسسات البحثية وطرائق إنشائها وإدارتها وعملها، أم بالنظام الاجتماعي القائم ككل من حيث هو المحدد للطلب الرئيسي على المادة البحثية.

وتنصب المسألة الرابعة على بلورة بعض الاطروحات النظرية في تفسير الواقع القائم والانتقال منها نحو فهم أفضل لسبل ووسائل العمل المتاحة لتجاوز حالة الضعف أو القصور الراهنة.

١ ـ المحددات الرئيسية في تطور البحث العلمي: الفرضية الاجتماعية

إن نقص الاستثمارات وسوء التعليم الجامعي وضعف التأهيل العلمي والتربوي عند الأساتذة، وقلة الموارد والامكانات المادية، والاحباط الناجم عن بطء الترقي في الدرجات الوظيفية، وهجرة الكفاءات العليا، والتبعية للخارج، وانعدام الحريات الأكاديمية وانفصال البحث عن المجتمع، تمثل مظاهر أساسية وبارزة من أزمة البحث العلمي العربي، لكنها لا تفسر هذه الأزمة ولا تبين أسبابها الحقيقية. فليس لمتوسط حجم الانفاق على البحث العلمي دلالة كبيرة، إذ إن الأمر يتعلق بالطريقة التي يستخدم فيها هذا الانفاق، وبدقة الأهداف والخيارات

البحثية التي تقوم بها السياسة البحثية والعلمية. فقد يكون من الممكن بالموارد المحدودة نفسها، إذا أحسن استخدامها، ووظفت في حقول معينة قليلة وذات أولوية، خلق أنشطة مجدية وذات مردودية كبيرة، كما أن من الممكن عدم الافادة من الاستثمارات رغم مضاعفة المبالغ المرصودة للبحث العلمي وهدرها تماماً إذا افتقرت الدولة إلى الخطة البحثية الصحيحة والمناسبة. وحتى تستقيم المقاربات التي يتبناها العديد من الباحثين في هذا المجال، ليس من المفيد دائما مقاربات متوسط حجم الانفاق العربي على البحث العلمي بمتوسط حجم الانفاق في الولايات المتحدة أو الدول الصناعية الكبرى بعامة، حيث مستوى المعيشة ومتطلبات البحث نفسها مرتفعة جداً. فمن الضروري أيضاً مقاربة متوسط حجم الانفاق العربي بمتوسط حجم الانفاق الصيني على البحث العلمي، حتى يتبين أن المسألة لا تتعلق تماماً أو أساساً بحجم هذا الانفاق بقدر ما ترتبط بوجود سياسة بحثية متسقة وموافقة للحاجات الوطنية. فمن الممكن زيادة المخصصات إلى ما لانهاية من دون الحصول على أي نتيجة.

أما في ما يتعلق بتدني مستوى التعليم الجامعي وعدم مسايرته البحث العلمي، وهو انتقاد صحيح بالمطلق، فلا يمكن أن يفسر على نحو أفضل هذه الأزمة. بل إن نتائج تحسين مستوى التعليم الوطني قد تكون أكثر سلبية إذا افتقرت البلاد إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبحثية التي تساهم في استيعاب المتعلمين من مستويات عالمية. إذ، في هذه الحالة لن يكون هناك أي عائق يمنع هؤلاء المتعلمين الكُفؤ من الانضمام إلى صف المهاجرين لزيادة حجم نزيف الأدمغة، ما دام بمقدورهم ايجاد فرص جدية لتقويم كفاءاتهم في خارج بلدانهم. ولعل دراسة علمية لحجم هذه الهجرة في صفوف المدارس والكليات الخاصة التي تقدم تعليماً عالي المستوى في الأقطار العربية، ومنها المعاهد الأجنبية، تبين إلى أي حد، لا تكاد الدول العربية تفيد إطلاقاً من الأطر العالية التكوين التي ترحل جميعاً في وقت أو في آخر إلى البلاد الصناعية. فلا تكفي القوة النابذة للوسط العلمي والاجتماعي العربي كي تندفع أسراب المهاجرين خارج الوطن، وإنما لا بد لهؤلاء المرشحين للهجرة حتى ينجحوا في تحقيق مشروعهم من حيازة كفاءات عالية مطلوبة بعامة في المراكز الصناعية العالمية، أو يمكن تثميرها فيها. وإذا لم يشعر المسؤولون السياسيون بضرورة تحسين مستوى التعليم العالي، ولم يبدوا أي اهتمام بذلك، فلأنهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن التعليم القائم لايهدف إلى إعداد الباحثين، ولا إلى الرد على حاجات وطنية معينة في الأطر والكفاءات.

إن سوء مستوى التعليم وضعف البحث العلمي وجهان لظاهرة واحدة. وليس من قبيل المصادفة أن ٧٠ في المئة من طلبة البلدان العربية الحاصلين على شهادات عليا في جامعات الدول الصناعية لا يعودون إلى بلادهم. فمعظم هذه الكفاءات المكونة في الخارج لا يجيب عن طلب داخلي، وليس له أمل كبير في أن يستوعب في النسيج الاقتصادي أو العلمي الوطني، وذلك حتى لو أنها جاءت بمنح وطنية. كما أن الادارة المحلية، على الرغم من إخضاع بعثاتها لخطة واضحة، لا تعرف، بسبب تضارب الصلاحيات والمسؤوليات بين الادارات العلمية والسياسية، كيف تضع هذه الكفاءات في موضع العمل والانتاج والاستثمار. وليس من الصحيح كذلك أن هذه الكفاءات التي تحقق بعض التقدم والصعود في مواقعها العلمية في بلاد المهجر الصناعي، كان من الممكن أن تحقق التقدم نفسه وتكون منتجة بالقدر ذاته لو بقيت في بلادها الأصلية أو عادت إليها. فهي ليست إلا من حيث المظهر (الأصل القومي) كفاءات عربية، إذ إن الذي يسمح لها بالتقدم في ميدان نشاطها العلمي، ويحولها إلى كفاءات منتجة في الوقت

نفسه، لا ينبع من انتمائها القومي ولا هو ناجم عن المعارف والخبرات التي كونتها في موطنها الأصلي. إن الفضل الأول في نجاحها عائد من دون أدنى شك إلى النظام العلمي الذي يرعى تكوينها منذ دخولها إلى بلدان الاستقبال، وكذلك إلى الوظيفة التي يعطيها لها هذا النظام. فلو تدهورت أحوال هذا النظام العلمي كما هي الحال في بعض القطاعات الجامعية الأوروبية والأميركية، لما كانت النتيجة هنا أفضل كثيراً من النتيجة التي تحصل البلاد العربية عليها في مؤسساتها العلمية المحلية. ولذلك ينبغي مراعاة النسبية في الحديث عن الخسارة العلمية (ولا أقول المالية أو السياسية) التي يتحملها العالم العربي بسبب هجرة هذه الأدمغة. وعلى الرغم من أهمية الحريات الأكاديمية فليس لها تأثير كبير في معظم الميادين البحثية، والدليل على ذلك أن البحث العلمي والتقدم التقاني المستمد منه لم ينعدم في البلدان الاستبدادية والدكتاتورية في أي مكان في العالم. أما التبعية إلى الخارج فهي مظهر مباشر لنقص التأهيل والافتقار إلى الكفاءات أو لاستمرار الاستلاب التقليدي تجاه بلدان المركز الاستعماري القديم، وهي أكثر المظاهر تعبيرا عن أزمة البحث العلمي وأكثرها شيوعاً.

وبالمثل، لا يفسر ما يقال عن انفصال البحث العلمي العربي عن الواقع بدرجة أكبر في نظري ما يعيشه هذا البحث من أزمة. بل يبدو أن الدراسة العلمية تكذب حقيقة ما يشاع عن هذا الانفصال إذا أخذنا البحث العلمي في مجمله. فهي تبين مثلاً «أن ٩٠ في المئة من المنشورات الوارد ذكرها في نشرة الخلاصات العلمية العربية(*) ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمشاكل المحلية. وتعكس أعمال البحث مجموعة كبيرة جداً من الأبحاث العلمية الميدانية. كما أن ٦٣ في المئة منها مكرس للموضوعات الطبية والزراعية». إن الأمر لا يتعلق بانفصال البحث عن الواقع ولكن ربما بطبيعة هذا الارتباط بالواقع، أي بطبيعة الأهداف المعطاة أو المعينة لهذا البحث والدور الذي يناط به في عملية إعادة الإنتاج المادي والاجتماعي معاً.

وبالمثل، ليس هناك أدنى شك في أن لاتساق الخطة العلمية، والسياسة العلمية للدولة، الدور الرئيسي في تطوير قطاع الانتاج البحثي، وبخاصة في الدول النامية. بيد أن قيمة هذه الخطة لا تظهر إلا عندما يكون بالإمكان موضوعيا تطوير هذا القطاع. إن تطور البحث العلمي من حيث هو قطاع انتاجي جديد، لا ينفصل ولا يمكن فصله عن نشوء وتطور نظام المجتمع الصناعي الحديث، وتطور حاجاته التقنية والإدارية والاجتماعية معاً. فالسعي لتطوير البحث التطبيقي والتقاني ورفع مستوى الانتاجية، هو الجواب الوحيد، كما بين ماركس، عن ما أطلق عليه اسم الميل التاريخي العام في حضن الرأسمالية التي أطرت هذا النظام، إلى تقلص معدل الربح. وما كان لتطور النظم والخدمات الاجتماعية، تحت تأثير النضالات العمالية، إلا أن يساهم في تعميق هذا الميل. أما تطور العلوم الاجتماعية فهو مرتبط مباشرة بالتبدل المواكب في طبيعة المجتمع وبنياته وتحلل العصبيات التقليدية لمصلحة نشوء الفردية والمواطنية. فبموازاة هذا التبدل العملي سوف يولد مفهوم جديد للمجتمع ينظر إلى اجتماع الناس في كيانات متلاحمة ثمرة نشوء نسق وضعي، لا نتيجة لفطرة كونية. وهكذا يصبح المجتمع نظاماً يخضع للعقل، وينطبق عليه ما ينطبق على كل النظم الموضوعة من مبادىء التغيير والتبديل والتحسين، وذلك بعد أن بقيت النظرة إلى التلاحم الاجتماعي تتردد بين النظرية الفطرية (الإلفة

(*) دراسة وتصنيف ٢٤٧ بحثاً ملخصاً في الخلاصات العلمية العربية، المجلد ٣، العدد ١ (١٩٧٥).

الاجتماعيـة) والنظرية اللاهوتية التي ترى فيه تجسيداً للايمان بعـقيدة أو للتماهي مع فكرة أو قيادة ملهمة دينية أو أسطورية.

ويرتبط بتبدل طبيعة علاقات الانتاج والهيئة الاجتـماعية تبدل الزمانية العامة للمجتمع التي تحدد وتيرة أو وقع حركة نشاط المجتمع، جمـاعات وأفراداً معاً، وتعين أفقهم أو المدى الزمني الذي يخططون على أسـاسـه لأنشطتهم، وبـالتالي الأسلوب الذي يحـددون من خـلاله علاقـة حاضرهم بمـستقبلهم. فـالأفق الزمني للمجتمـعات لم يبق مراوحاً بين زمنيـة اليوم الآخر، أي نهاية الحـياة بما تشمله من نهـاية الفرد أو نهاية العالم، وبين زمنيـة تأمين الرزق في الأيام أو الأشـهر القليلة القـادمة، أي لم يـعد رهين الايمـان بتدبيـر فطري ثابت ودائم للكون وبالتـالي بمصـير مكتوب ومحـتوم، وإنما صـار موضوع تأمل مسـتمر، وتدقـيق وتنظيم، يشمل دورة زمانية طويلة قـد تتجاوز العقود. إن بناء المـجتمع بمفهـومه الحديث يحتاج إلى نشـوء زمانية توقعية طويلة، هي شرط قيام الاستثمار بالمعنى الرأسمالي. كما يأتي تطور العلوم الاجتماعية كذلك كـامتداد لتطور العلوم الانسـانية، أي لاعادة اكـتشاف الانسان كـموطن لإرادة مسـتقلة وقدرة عقـلانية ذاتية، قادرة على إنارة الحقيـقة الدنيوية، وتوجيه الانسـان في العالم، وإرشاد المجـتمع في بناء منظومات وعـيه وعمله وإدارة شـؤونه السياسيـة والمدنية، وهو مـا سوف ينعكس ايديولوجياً، في مواجهة تحدي الكنيسة وفي تطور عقيدة العلمانية.

ويمكن القول إن إحـدى الخصائص الرئيـسية للنظام الحـديث هي توسيع مدى استـشراف المستقبل، والنظر إلى الحاضر من منظار الأعوام العشرة أو العشرين القادمة على الأقل، وهو ما يبرز أكـثر فـأكثـر مع تطور هذا النظام وما يعـبر عنه تطور علـوم الاستبـصار والاسـتشـعار والاستشراف الطويل المدى، أو مـا نسميه اليوم علم المستقـبليات. فالبحث العلمي الذي ارتبط في مرحلتـه الأساسيـة الأولى في البلدان الصناعية الرأسـمالية الكبـرى بالشركات الصناعـية وبالبحث في تحسين التقنيات وطرائق الادارة والتسويق، ونما في ما بعد من حيث التخصصات في البحث الأساسي وفي البحث الاجـتماعي، يخضـع اليوم على نحو كبيـر لتلك الدينامية النابعة من استشراف المستقبل الاجتماعي والبشري والكوني. وهكذا بعد أن كان البحث العلمي وسيلة ورافدا للانتـاج الصناعي وتحسين طرائق تسـيير مـجتمعـاته، يهم الآن بالتحول إلى المـحرك الرئيسي للمجتـمع اقتصاداً وتنظيماً. وهذا الدور الرائد الذي أخذ البـحث العلمي يؤديه في عملية الانتاج الاجـتماعي هـو الذي دفع إلى إطلاق اسم الثورة العلمـية التقنيـة على هذه الحقـبة التي نعـيش فـيـهـا. ولا ينبع هذا التطور في مـوقع الـبحـث العلمي ودوره في النظام الاجـتـمـاعي والاقتصادي من اختيار إرادي، ولكنه ثمرة تطور هذا النظام الاقـتصادي الاجتماعي نفسه، وهو تعبيـر عن الآفاق الجديدة التي فتحهـا التطور التقني السابق أمامه. إنه، بمـعنى آخر، ليس ثمرة سياسة علمـية واعية وإرادية بالمعنى الدقيق للكلمة، مـهما كانت هذه السياسة متـسقة. فالدولة ليـست العامل الرئـيسي الذي وقف أو يقف وراء هذا الـتطور، وإن كانت ولا تزال أحـد الأطراف التي تسـاهم في النشاط البـحـثي، وتحدد من خـلاله الأولويات الوطنيـة في مجـال التطويرات العلمية والتقنـية التي تعتقد أن لها أو ينبغي أن تكون لهـا الأسبقية. إن المحـرك الحقيقي لتطور البحث العلمي قائم في تطور النظام الاقتصادي الاجتماعي «التقاني» الرأسمالي نفسه.

ولا تبرز أهمية وجود سياسة علميـة، بما تعكسه من وجود وعي وإرادة سياسية هادفة إلى ايجاد تغيير في شروط تحـقيق البحث العلمي وتطوره، إلا في البلاد التي بقيت على هامش هذا

النظام، أو بعيدة من السيطرة الفعلية على مكوناته الرئيسية، وظلت تفتقر بسبب ذلك إلى مؤسسات وشركات خاصة تمتلك في ذاتها الدافع والموارد معاً لتطوير الاستثمار الحر. وفي البلاد النامية، ينطبق على البحث العلمي ما ينطبق على غيره من قطاعات الانتاج التنموية. فبسبب قلة الموراد وضعف الامكانات والطلب الداخلي، لا يستطيع أي قطاع من قطاعات الانتاج، وبالأحرى الانتاج البحثي العلمي الذي يحتاج كي يبرر استثماراته اقتصادياً إلى وجود درجة عالية من تطور المجتمع الصناعي بعامة، أن ينمو من تلقاء نفسه، ولا بد له من حوافز أو محركات إرادية خارجية، وبالتالي من خطة واعية ومتسقة تحدد أهدافاً معينة ودقيقة في ميدان النشاط العلمي البحثي، وتؤمن الموارد المحلية أو الأجنبية الضرورية لتنفيذ هذه الأهداف في أجل محدد. وقد يكون الهدف من الخطة العلمية تطوير حقول معينة من البحث العلمي على حساب الأخرى، أو تطوير البحث بعامة أو توجيه البحث نحو مجالات تطبيقية أو جعله رافداً من روافد التنمية الصناعية والتقنية، أو استدعائه كمصدر للتحكم بالظواهر الاجتماعية. لكن المهم في هذا المجال هو أنه لا يمكن تصور سياسة علمية مستقلة تماما عن طبيعة المشروع الاجتماعي أو الغايات التي يقصدها النظام الاجتماعي. فالسياسة العلمية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة وخاضعة تماما لها ولأهدافها.

نستنتج من هذا التحليل، وهذه هي فرضيتي الرئيسية، أن البحث العلمي ليس نشاطاً علمياً أو مرتبطاً بالوعي والادراك والتراكم المعرفي، ولكنه حقل من حقول الانتاج الاجتماعي، وقد يصبح، كما هي الحال في الدول الرائدة في الثورة التقنية، القطاع الرئيسي في هذا الانتاج. ولا يمكن أن يتطور وأن يفهم تطوره في مجتمع من المجتمعات إلا ضمن تطور النظام الاجتماعي ككل وكوجه من أوجه تطور هذا النظام. وبقدر ما يكون هذا النظام قيد التكوين، كما هي الحال في العديد من البلدان العربية، يخضع وجود البحث العلمي خضوعاً كلياً لحاجات هذ التكوين، ويرتبط إلى حد كبير بالارادات والمصالح وأشكال توزيع الثروة والاستثمارات المتصارعة والمتنافسة. ودرجة تطور البحث العلمي من حيث دوره في الانتاج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتنوع حقوله وتعدد مناهجه وتراكم خبراته ومكتسباته، يعكس درجة اتساق ونجاعة المشروع الاجتماعي المطروح للتحقيق. وهو يتطور ضمن هذا المشروع الاجتماعي وبحسب حاجته. ولا يفهم موقع البحث العلمي ومكانته، وبالتالي ازدهاره أو ضموره، إلا من خلال الدور أو المكانة التي يعطيها له هذا المشروع، على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي. ويعكس الوضع القائم للبحث العلمي في هذا المجتمع أو ذاك طبيعة المشروع السائد في المجتمع ويشير إليه في الوقت نفسه. ويرتبط تطور البحث العلمي بوجه عام أو كمبدأ عام بتطور دور العنصر التقني، وبالتالي مكانة ودور وسلطة النخبة التكنوقراطية في هذا النظام الاجتماعي، وعلى جميع المستويات. والعنصر التقني يعني هنا أولوية معيار الكفاءة والمهارة مقابلة بالمعايير السياسية والأخلاقية التي تدخل بصورة رئيسية في تكوين النخبة السائدة، وتحقيق النظام. ويتميز وضع هذا البلد العربي أو ذاك عن غيره في ميدان البحث العلمي بحسب تميزه في إعطاء حيز أكبر أو أقل لمعيار الكفاءة، وبالتالي في تحديد دور النخبة التكنوقراطية وحيز سلطتها العامة مقابلة بسلطة المكونات الأخرى التي تعتمد على رأس المال السياسي أو الأخلاقي للنخبة الاجتماعية. بل إن من الممكن المخاطرة والقول إن ما يميز نظام المجتمعات الحديثة أساسا مقابلة بما سبقها من النظم هو تنامي مركز هذا الحيز التقني، الذي هو ترجمة عملية لعقيدة التقدم والتحسين الاجتماعي التي تقف وراءه، وسيطرته شيئا فشيئا على المركز

الأول في ترتيب معايير النشاط، على حساب تراجع الحيز السياسي (البيروقراطية الحكومية) والحيز الديني (سلطة وهيمنة رجال الدين أو السلطة التيوقراطية). وهو نفسه ثمرة للتغييرات السياسية والجيوسياسية العميقة التي سمحت بإعادة بناء النظم الاجتماعية، ودوائر التبادل والتواصل الحضارية، المادية والمعنوية، على أسس جديدة وعميقة عملت على تعزيز السلام والاستقرار النسبي في عموم القارة الأوروبية. وعلى العكس، أدى وجود اختلالات عميقة في هذه النظم والقواعد ولا يزال يؤدي، في العديد من القارات الفقيرة، إلى استمرار التهديدات الخارجية والداخلية، وهو يدفع المجتمعات إلى الاستثمار بوجه رئيسي في بناء نظم اجتماعية تعبوية، تعتمد أساسا على التوظيف في السياسة والأخلاق.

وهذا يعني أنه، على عكس الفرضيات الشائعة، ليس العلم أو التنمية العلمية، البحثية والنظرية، المصدر الأول أو الحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن البحث العلمي أن يؤدي أي دور في التنمية ما لم يتوافر المجتمع على مشروع تنموي حقيقي، أي متسق وفعال وقابل للحياة، يوجه البحث العلمي ويستفيد منه. إن العلم والبحث العلمي لا يبعثان على التنمية من تلقاء نفسهما، ولكنهما يتطوران بقدر تطور مشروع تنموي وتطور فرص وإمكانات تحقيقه. فإذا كان هذا المشروع مشروطا، كما كانت عليه الحال في الاتحاد السوفياتي، بتحقيق الدفاع عن وطن الاشتراكية ومواجهة التحديات العسكرية والاستراتيجية الرأسمالية، جاء البحث العلمي مركزاً بصورة رئيسية في القطاعات التي تساعد على تطوير استراتيجية مضادة، أي في الفضائيات والصناعة العسكرية. وهو ما عرفه بعض البلاد العربية أيضا في العصر الحديث، حيث تركز الاستثمار العلمي في تطوير القطاع الاستراتيجي المرتبط مباشرة بالرد على التحدي الاستراتيجي الاسرائيلي. وفي هذه الأحوال، وعلى الرغم من الفروق الكبيرة بين المثالين، نجد أن البحث العلمي بقي معزولاً عن العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وبعيدا منها.

أما الفرضية الثانية فهي تتعلق بدوافع تطور قطاع البحث العلمي نفسه وتعكس درجة الاهتمام بالاستثمارات العلمية والسعي لانجاز أهدافها. وبوجه عام، يمكن القول إن نشوء سياسة جدية ونشيطة لاستخدام البحث العلمي في الانتاج الاجتماعي، وبالتالي لتطويره والاهتمام به، يتناسب طرداً في المجتمعات الحديثة مع درجة اندماج هذه المجتمعات، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، في النظام العالمي. إنه ليس ثمرة إرادة سياسية عامة واعتباطية، فلا يمكن وجود حافز حقيقي لتوفير استثمارات خاصة بالبحث العلمي إذا لم يكن الاقتصاد مرتبطاً بالدينامية العالمية، ومضطراً، على سبيل اتقاء أخطار المنافسة، إلى تطوير معايير انتاجه الذاتية.

وهذا هو الذي يفسر لماذا وجدت الاقتصادات الاشتراكية نفسها على مسافة كبيرة من التأخر التقاني والعلمي مقابلة بالمعايير العالمية، حين اضطرت إلى الانفتاح على السوق الرأسمالية. فالانقطاع عن السياق العالمي يلغي القدرة على المقابلة، ويقتل الدينامية الرئيسية للتطوير، أعني المنافسة التاريخية، ويجعل النظم المحلية، سواء أكانت إقتصادية أم سياسية أم اجتماعية، تستمر في الخضوع للقيم والمعايير الذاتية، وبالتالي تمنع هذه القيم والمعايير من التطوير وتبقيها تقليدية. فالتفاعل الاقليمي والدولي هو المحرك الرئيسي للتجديد في البحث العلمي وللأنشطة الاجتماعية الأخرى أيضاً.

والفرضية الثالثة هي أن فرص البحث العلمي في التطور والازدهار تكون أكبر إذا ارتبط بمشروع تنمية يتمتع بقدر كبير من التمحور الذاتي والإرادة الاستقلالية. فمشاريع التنمية المتكاملة والمتسقة نسبياً هي وحدها التي تستطيع أن تبرر الاستثمارات البحثية الطويلة المدى، وذلك بقدر ما ترتبط بمراهنات وخطط مستقبلية طويلة المدى أيضاً.

ويعتمد وجود مثل هذا المشروع المتمحور ذاتياً على توافر عاملين: الأول موضوعي ويتعلق بوجود الامكانات التي يعبر عنها وجود فرص وموارد وخبرات كافية للاعتماد النسبي على النفس؛ والثاني ذاتي يتعلق بوجود سياسة وطنية، أي حساسة للمصالح العامة لجميع الفئات الاجتماعية، ومدركة لمضمون المصالح العليا والبعيدة للدولة. فمثل هذه السياسة ضرورية لبث الثقة الضرورية لدفع الطبقات المالكة لرأس المال على القيام باستثمارات ومراهنات شاملة وطويلة المدى، وذلك بدل البحث عن الربح البسيط والسريع الذي يميز عقلية المشاريع التقليدية ذات الأفق والحسابات الزمنية القريبة. والمقصود هنا طبعا الرأسماليون المحليون. أما البلاد الضعيفة أو القليلة الموارد، فهي مضطرة لا محالة، في الشروط العالمية الموضوعية لتحقيق الرأسمالية، إلى اتباع سياسة قائمة على جذب الرساميل الأجنبية، وهي ميالة بالضرورة إلى تجاوز القيم والمعايير الوطنية، بل إن فرصتها الأساسية هي في اتباع سياسة لا وطنية، داخلياً وخارجياً.

باختصار إن البحث العلمي يتطور طرداً مع تبلور مركز إنتاج حضاري ثابت ومستقر، وتبلور مثل هذا المركز ليس هو نفسه إلا ثمرة توافر شروط موضوعية وذاتية تسمح بإعادة تنظيم الفضاءات الاجتماعية الجيوسياسية المفتتة والمتعددة. إن البحث العلمي لا يتطور من دون محرك قوي يدفع به، ولا يتقدم من دون توفير الشروط الأساسية التي يحتاج إليها فعل المراكمة والتجديد في مستوى معين من تطور القوى العلمية العالمية. ومن الخطأ الاعتقاد أن إنشاء مركز للبحث العلمي سوف ينتج علما أو تجديداً علمياً. فلا مجال لمثل هذا الانتاج إلا إذا تبلور الطلب الاجتماعي، أي طلب النظام الاجتماعي على المادة العلمية وحدد لمراكز البحث أهدافها ومساهماتها المنتظرة على نحو واضح ومؤكد وثابت لفترة زمنية طويلة. ولا مجال له كذلك إلا إذا كانت لدى المجتمع إمكانات خلق مركز للتطوير العلمي من مستوى معايير النظام العلمي العالمي القائم. ومن دون ذلك لا تكون الاستثمارات العلمية إلا إضاعة للوقت وجزءاً من عملية توزيع الثروة والسلطة في نظام اجتماعي يستمد مشروعيته من ضمان الحد الأدنى من النظام والأمن والاستقرار، أي من درء خطر الحرب الأهلية أو الفوضى السياسية.

لا تتعلق دراسة تردي وضع البحث العلمي إذاً بغياب شروط البحث العلمي ولا بنقص في الاستعدادات العلمية العربية، ولا بغياب وجود الإرادة والتصميم. إن موضوعها الأول هو تعيين الوظيفة التي يشغلها العلم والبحث العلمي في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم هنا وهناك في المجتمعات العربية. فهذه الوظيفة هي التي تحدد له ظروفه وموقعه وشروط تطوره واتجاهات هذا التطور. وتنبع هذه الوظيفة كما ذكرنا من طبيعة المشروع الاجتماعي القائم والامكانات الموضوعية المتوافرة لبناء مركز مستقل للانتاج الحضاري. وعلى الرغم من الملامح العامة التي تسم هذا الواقع العربي بمجمله، فإن هناك فروقاً جوهرية أيضاً بين هذه المجتمعات في استيعاب تجربة البحث العلمي، والمكانة التي يحتلها هذا البحث، إما نتيجة قدم مؤسساتها النسبية، أو لما يتمتع به النظام العلمي والبحثي من استقلالية نسبية، أو بسبب بروز إرادة جدية في التنمية المستقلة في بعض الأقطار العربية، في وقت أو آخر.

٢ ـ تطور البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية: الدوافع والعقبات

إذا كان تطور البحث العلمي مرتبطاً، عموماً، بتطور حاجة النظام الاجتماعي إلى تطوير مثل هذا البحث، أي في النهاية بدرجة تحديث هذا النظام وقدرته على تنمية القيم المادية والسياسية المرتبطة به، فإن فهم الوضع المتعثر للبحث العلمي في البلاد العربية يستدعي فهم طبيعة النظم الاجتماعية السياسية القائمة، ومعرفة مدى حاجتها، في تحقيق استمرارها أو إعادة إنتاج نفسها، إلى تطوير مثل هذا القطاع من النشاط الاجتماعي. ويمكن تلخيص هذه المسألة بسؤالين: كيف تتحقق إعادة المجتمعات العربية من حيث هي مجتمعات اقتصادية، أي ترد على حاجات ضمان الشروط المادية الراهنة أو المحسنة للناس؟ ثم كيف تتحقق إعادة إنتاج الدولة أي التوزيع القائم للمصالح والمواقع والمراتب الاجتماعية، ومن وراء ذلك للسلطة، وللسلطة المركزية بخاصة، تلك التي تجعل من الشتات البشري كياناً موحداً وعضوية مستقرة وفاعلة؟

نستطيع أن نقول في ما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول، إنه في ظروف الهامشية التي يمثلها الاقتصاد الوطني في كل بلد عربي بالنسبة إلى السوق الدولية، ونظراً إلى محدودية الموارد المتوافرة التي يمكن التعامل معها، ونظراً إلى طبيعة توزيع الثروة وتقلص المطالب الشعبية عموماً إلى مستوى الحد الأدنى الحيوي، لا يبدو أن هناك أي حاجة قوية، أو أي ضرورة حتمية، إلى تطوير البحث العلمي ومضاعفة حجم الاستثمارات فيه. إن إعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة في الزراعة والصناعة معاً، وهي من مستويات دنيا، لا تبرر القيام باستثمارات كبيرة، ولا تدفع إلى توفير مثل هذه الاستثمارات. وعلى العكس، إن المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع في الدول الصناعية، يستدعي الرد الدائم على تحدي المنافسة الدولية التي تستند إلى تطوير التقنيات والمبتكرات الجديدة.

بل ليس من المبالغة القول إن القسم الأكبر من الموارد التي يعتمد عليها النظام الانتاجي في البلاد العربية لا يزال ذا طابع ريعي أو شبه ريعي، لا يرتبط مباشرة بالمعايير التي تخضع لها إعادة إنتاج رأس المال وتراكمه على الصعيد الدولي. فهو مكون بصورة رئيسية من موارد خارجية أو موازية شبه ريعية مثل عائدات النفط والمواد الأولية الأخرى، وتحويلات العاملين الوطنيين في الخارج، وعائدات الأنشطة السياحية أو المساعدات والقروض الأجنبية. وآليات التراكم في هذا الاقتصاد أقرب إلى المضاربة والنهب والتهريب والتلاعب منها إلى آليات التراكم الرأسمالي السائدة فعلياً اليوم في الاقتصادات المركزية.

إن التركيز على الاستثمارات الكبيرة في البحث العلمي، في إطار نظام إنتاجي من هذا النوع لا يعتمد فعلاً في تطوره على الابتكارات والتنمية التقانية ولا على عوامل السبق التجارية، يعد من وجهة نظر النظام ككل تبذيراً وتبديداً للموارد لا غير. فكما أنه ليس من الممكن لكل اقتصاد أن يكون اقتصاداً ذاتي التمركز، قادراً على تكوين مركز مستقل للإنتاج المادي المنافس، وبالتالي للتطوير التقني والإداري، ليس من الممكن لأي اقتصاد مهما كانت موارده وقدراته توفير الاستثمارات الضرورية لتطوير البحث العلمي. إن الرأي العام البسيط غير المختص يعتقد أن الأمر يتعلق بإرادة الحكم أو السلطة السياسية. والواقع أن من السذاجة الاعتقاد أن دولة صغيرة تستطيع أن تطور مراكز بحث علمي تتوافر على الحد الأدنى من الجد. إن أي مركز بحث يحتاج، كي يبقى كما ذكرنا على اتصال بالبحث العلمي العالمي، إلى توفير إمكانات

وموارد بشرية ومادية ومالية كبيرة إلى درجة لا يمكن الاقتصادات الصغيرة حتى أن تحلم بها حتى لو كرست ميزانيتها كاملة للبحث العلمي.

وكما أنه لا يمكن دخول سوق رأس المال من دون تحقيق حد أدنى من التراكم الرأسمالي، المالي والتقني، لا يمكن بناء مراكز علمية منتجة وجدية من دون توفير الموارد الكبيرة الضرورية لتزويدها التقنيات والأجهزة التي تسمح للباحثين بالتعامل مع المعطيات الدولية. فلا تستطيع قبيلة أن تبرر، من منطلق حاجات إعادة إنتاج نظامها الاقتصادي/ الاجتماعي، تطوير مراكز بحث علمية. وإذا أمكن لها تكوينها بسبب ما يمكن أن يتوافر لبعضها من ريع ناجم عن اندراج بعض قطاعات إنتاجها في السوق العالمية، كما هي الحال بالنسبة إلى قطاع النفط في مجتمعاتنا، فلا يمكنها أن تستفيد منها ولا أن تجعل منها قطاعات منتجة وفاعلة، ما لم تربطها بمشروع متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ من دون ذلك لن يجد الباحثون ما يوجه عملهم ويجعل لنشاطهم معنى وقيمة، ولن تجد منتوجات بحثهم، إذا تحققت، زبائن قادرين على تبرير وجودها بالمعنى الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن الممكن في هذه الحالة أن لا يكون لهذه المراكز وباحثيها من محرك فعلي إلا الاندراج في سياق وخطط المراكز العالمية الكبرى التي ترتبط بها، والتي تضمن استمرارها من ناحية المدخلات العلمية واستغلال النتائج معاً. وهذا يعني أنه ليس هناك مجال لتطوير البحث العلمي بشكل منتج ومجدٍ، إلا في إطار قيام كيان اقتصادي اجتماعي قادر على المشاركة في الاقتصاد العالمي من مستوى المعايير الدولية. وإذا كانت الكيانات الصغيرة تستطيع أن تقوم على أسس بسيطة مثل العنف المحض أو تعبئة العصبية القبلية أو الثقافية، أو الموازنة بين العصبيات المتعددة، فإن إقامة مجتمع إنساني واسع وضمان استمراره وتفاعله الداخلي، يحتاج إلى مبادىء إنسانية قابلة للتحول إلى قيم وقواعد عامة، أي قاصدة جميع الناس، تضبط سلوك الناس وتساعدهم على التواصل والتعاون، في ما وراء القمع والعصبية القبلية أو الطائفية أو الأقوامية. وهذا يعني نشوء نظم سياسية مركبة وبلورة نظام للشرعية والممارسة السياسية مقبول وناجع، قادر على دفع التجمعات والمجتمعات الصغيرة إلى تجاوز أطرها التقليدية والارتفاع بمطامحها وآمالها إلى مستوى المشاركة الايجابية في العملية الحضارية.

وهذا يقودنا إلى طرح موضوع تطور البحث العلمي في الميادين الاجتماعية. فلكي تتطور الحاجة إلى مثل هذا البحث، ينبغي أن يكون النظام الاجتماعي السياسي قد تطور إلى درجة لا يكفي فيها، من أجل إعادة إنتاج الدولة والسلطة المركزية، اللعب على القوة القهرية المحضة أو روح العصبية القبلية أو التوازنات الطائفية. وهذا يعني أن تطور البحث الاجتماعي مرتبط بتطور آليات عمل المجتمع، ودرجة دخوله في منطق النظام الاجتماعي الحديث. والمقصود بمنطق النظام الحديث هو تطور السياسة بوصفها المجال الرئيسي لتحقيق الوظائف الاجتماعية الكبرى من إدماج وتمييز وهيكلة وترتيب للمواقع وتكريس للتوازنات المادية والمعنوية عموماً، في مقابل منطق النظام القديم الذي يعتمد على أولوية استخدام القوة والعصبية. فمع تراجع قدرة الدول أو الفئات الحاكمة على اللجوء إلى الحلول التقليدية من أجل إعادة إنتاج الوحدة الاجتماعية وتأمين الاستقرار، تنمو على نحو متزايد الحاجة إلى تكوين إجماع عملي، سياسي، على أسس وضعية وموضوعية. فهناك ارتباط مباشر، في السعي نحو إعادة إنتاج علاقات السلطة، وفي مركزها بناء السلطة السيادية التي تخضع لقرارها جميع

السلطات الأخرى، أقول ارتباط مباشر بين انحلال العصبيات والابتعاد من آليات الحماية الأجنبية أو التماهيات القبلية أو الدينية والعقيدية أو عبادة الشخصية وبين تبدل مضمون السياسة، وتطور هيئات المجتمع المدني الحديثة. فلا يكون للبحث في منطق التحولات وآليات عمل المجتمعات معنى إلا عندما يتحقق هذا التبدل في مضمون السياسة، ويتبلور مفهوم المجتمع الحديث نفسه كآلية وضعية، تخضع للتحول والتبدل والتحليل والتركيب، ويمكن التأثير فيها من خلال سلطة سياسية، تظهر أكثر فأكثر على أنها سلطة بشرية، أي مستمدة من إرادة الناس العاديين، وخاضعة لهم ومسؤولة عنهم. وعلى العكس، ليس هناك، على أساس سيادة مفهوم المجتمع كجماعة دينية أو قبلية متماهية ومتحدة بالطبيعة والضرورة في ذاتها ولذاتها، مجال لنمو أي شكل من أشكال العلوم الاجتماعية. إن علم السياسة نفسه ينحو في هذه الحالات إلى أن يعيد تكوينه كعلم أخلاق أو عقيدة (فقه السياسة)، سواء ما تعلق منه بتحديد شروط ولاية الرؤساء أو ما تعلق بتعميق تماهي الأفراد مع الصورة الجمعية، واندماجهم الروحي في المجموع.

وليس هناك أي شك في أن المجتمعات العربية قد تبدلت كثيراً في آليات تنظيمها وفي مفهومها لنفسها وحقيقتها. وهي تخضع اليوم بوجه رئيسي لآليات التنظيم الحديث للمجتمعات، سواء في ما يتعلق بموقع السياسة من هذا التنظيم، أو في ما يتعلق بدور الإدارة وأشكال تدخلها وممارستها، أو باكتساب الناس والأفراد مفهوماً وضعياً محايثاً للمجتمع الذي يعيشون فيه. وقد فرطت روح الجماعة تماماً في مواجهة تصاعد مطالب الجماعات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك في صعود دور العقيدة السياسية، مقابلة بالانتماءات الطائفية أو الدينية أو القبلية، بدليل أن المنتمين إلى دين واحد أو طائفة أو قبيلة واحدة، أصبحوا لا يجدون حرجاً في التوزع على أحزاب سياسية مختلفة ومتصارعة.

لكن، في الوقت نفسه الذي نمت فيه هذه الآليات الحديثة، بقيت نظم الحكم ،لأسباب عديدة، داخلية وخارجية، تاريخية واقتصادية، مفصولة إلى حد كبير عن منطق التطور الاجتماعي العام. فقد عمل التحديث التاريخي في سياق الهيمنة الخارجية لهذه المجتمعات على تركيب أو فرض سلطات عشائرية جامدة ومتكلسة، غير قابلة للتحول والتبدل، بالتوافق مع تحول المجتمعات نفسها. وأدت التقسيمات الجغرافية/السياسية الاعتباطية والتفتيتية التي ساهمت في خلق دول غير قادرة على البقاء من دون الحماية الخارجية في تعزيز هذا المنطق. وجاءت العائدات الريعية لتعطي لهذه القطيعة أسساً مادية قوية ومستمرة. حتى ليمكن القول إن نموذج السلطة المتقوقعة على نفسها، المستندة في إعادة إنتاج نفسها أو نفوذها وموقعها السياسي المسيطر إلى استغلال العصبيات التقليدية والتمسك بها وتغذيتها، هو النموذج الذي سوف يتعزز بمقدار تعزز مسار التحديث التاريخي للمجتمعات العربية.

ولو أردنا الآن أن نجيب عن السؤال الذي طرحناه حول الأسس التي تقوم عليها عملية إعادة إنتاج سلطة الهيمنة الاجتماعية، أي السلطة المركزية الموحدة والمؤلفة لدولة، لوجدناها تقوم على استغلال الطبقة الحاكمة للجيوب العصبية المتعددة التي استعصت على التحديث أو التي بقيت على هامشه بسبب وضعها الطرفي أو تقاليدها المنغلقة. ويأتي عامل العائدات الريعية أو شبه الريعية ليعزز قدرة النخب الحاكمة على تجديد حياة هذه العصبيات المحنطة وتصليب عودها. وينضم إلى كل ذلك الدعم الخارجي الذي يجعل الحفاظ على الوضع الجيوسياسي

القائم، داخلياً وإقليمياً، أساس استراتيجية الدول الكبرى في المحافظة على مصالحها المتعددة في المنطقة كلها، ليزيد في تعميق الفصام بين تطور عوامل التحديث والتفكك في المجتمعات العربية وانسداد الطريق أمام تعبير هذا التحديث عن نفسه في أطر وهيئات وتنظيمات حديثة، أهلية أو سياسية، حتى ذهب الباحثون إلى القول بغياب مجتمع مدني في المجتمعات العربية الحديثة تماماً.

إن السلطة، أي سلطة، تميل، ما دام ذلك ممكناً، إلى اختيار الحل الأسهل. والحل الأسهل الذي يضمن للسلطة إعادة انتاج نفسها والمحافظة على صلاحياتها الواسعة، لا يزال يعتمد في البلاد العربية على تعبئة العصبيات التقليدية أو شراء الضمائر وإفساد المستخدمين، سواء أكانوا كباراً أم صغاراً. والأدوات الرئيسية التي يحتاج إليها مثل هذا الحل السهل ليست المراكز العلمية ولا مراكمة المعارف الخاصة بأساليب عمل التنظيمات الاجتماعية المختلفة، ولا التعرف إلى نوعية المصالح المتضاربة أو المتنافسة، ولكن التفنن في استخدام العصا والجزرة. وهو الذي يضفي على نظام المجتمعات العربية الرئيسي، أي السياسي، طابع النظم الطبيعية الحيوانية. فلا يمكن نمو الاهتمام بالبحث العلمي من قبل السلطات الرسمية، وبالتالي توفير الموارد المالية الضرورية له، من دون الاعتراف المسبق بالحقيقة الذاتية للمجتمعات نفسها في استقلالها عن السلطة، وكذلك بالمصالح المتناقضة أو المتنوعة للفئات التي تؤلف المجتمع، وبشرعية التنافس والتنازع لتحديدها، وبقدرة المجتمعات، سياسياً وفكرياً، على بلورة حلول وتسويات عميقة، غير مفروضة من فوق، لهذه التناقضات. فهذا هو الذي يجعل من ضمان الحقوق السياسية والمدنية الفردية عملاً لازماً وشرعياً. فالتبرير الضمني لهذه الحقوق قائم في الإيمان بقدرة الأفراد على الوصول من خلال النزاعات والمفاوضات والتسويات الممكنة إلى نوع من الوحدة الحية والانسجام المتبدل باستمرار، وهو الإيمان النابع من اعتقاد أعمق بإمكان قيام النظام الاجتماعي على العقل، وبخضوع هذا النظام للمعايير العقلية، بعد أن كان يعد تجلياً لحقائق ميتافيزيقية.

هذا التناقض العميق بين المنطق العصبوي الذي لا يزال يسيطر على حقل عمل الدولة وبين المنطق السياسي المفتوح الذي أصبح يغطي حقل العلاقات الاجتماعية الأكبر، هو الذي يفسر التناقضات والصدامات العنيفة بين الدولة الميالة إلى تشجيع التحالفات العصبية والزبونية والمحسوبية من كل الأنواع، وبين المجتمع ككيان متميز، أو كهيئة تتجاوز الأفراد والجماعات التي تنزع الدولة للتلاعب فيها وتعبئة واحدتها ضد الأخرى، وبوجه خاص المجتمع في النطاق الحضري الخاضع لدرجة أكبر من دينامية الانحلال والتفريد.

وسبب هذا الصدام أن الدولة، بقدر استمرارها توسل الطرائق التقليدية في تأمين السيطرة العامة والاشراف السياسي، تمنع نشوء وتطور واشتغال الأطر والمؤسسات والهيئات الحديثة التي تسمح للمجتمع الجديد المنخلع عن أطره التقليدية بإعادة توحيد نفسه، وتكوين حقيقته الجمعية، والتعرف إلى شخصيته السياسية والقانونية في مواجهة مؤسسة السلطة وبيروقراطية الدولة. ومن هذه الأطر الحديثة مؤسسات البحث والنظر العلمي نفسه في الواقع الاجتماعي المتطور والمتبدل. والنتيجة هي ما نعرفه من فصامية مميزة لنظام المجتمعات العربية، تبلغ حد الجنون، أي الانفجار. وسبب ذلك الطريق المسدود الذي يجد المجتمع نفسه فيه والجدار الذي يضطر لا محالة إلى ضرب رأسه به. فهو غير قادر على العودة عن الانحلال الذي

أحدثته الحداثة في البنيات والأطر التقليدية، ولكنه غير قادر في الوقت نفسه على ايجاد نفسه وتحقيق توازناته الطبيعية والاستقرار ما دام الباب مغلقا أمام إمكان نمو وتطور الهيئات الحديثة التي لا غنى عنها في تحقيق الوظائف الاجتماعية الأساسية في الادماج والترتيب وتحقيق حد أدنى من التوازن في التوزيع الاجتماعي للمواقع والسلطات والصلاحيات. وهذا يعني أن الحداثة بدل أن تقود المجتمعات إلى تحقيق تواصل أفضل مع المجموعة الدولية وتكيف أقوى مع المعطيات العالمية، تعمل على خلق هوة من الفراغ تنعدم فيها أي مقدرة على التعرف إلى النفس والمحيط والعالم. ويقود انهيار الدليل ومعايير السلوك التي لا بد منها لمساعدة الفرد على التوجه في الواقع الاجتماعي وتحديد دوره ومكانته فيه إزاء أقرانه، بالضرورة، إلى الشعور بالضياع، وتغذي الحنين إلى إعادة إحياء العصبيات التقليدية، لمواجهة الدولة وعصبيتها، أو العصبيات التي تعتمد عليها. ويتخذ منطق إحياء الجماعة القديمة، أو أسس التضامن الاجتماعي القديم، رداً على دينامية الانحلال، شكل العودة إلى العصبية الدينية، أو الجماعة الدينية، بقدر ما تكون المجتمعات، المدينية منها بوجه خاص، قد فقدت إلى حد كبير مرجعياتها القبلية، ولم تعد قادرة على تفعيل التضامنات ذات الطبيعة القرابية الوهمية أو الأسطورية. وهو ما نشهد تطوره إلى حد كبير اليوم في المجتمعات العربية، حيث يأتي الرد على التناقض المذكور بين منطق عمل الدولة ومنطق عمل نظام المجتمع الداخلي العميق (تحلل العصبيات القديمة والدخول في قيم العصر الحديث) عبر إعادة إحياء العصبية الدينية والقرابة العائلية، أي تلك المؤسسات التي لا تزال تتمتع بدرجة أو أخرى من فرص الترميم والاحياء والتفعيل.

وما دامت النخب السائدة قادرة، بالاعتماد على الدعم الذي يمكن أن تنتظره من تقريب هذه العصبيات الرسوبية، على مقاومة الحاجة إلى تنفيذ جدول أعمال السياسة الحديثة فلن يكون لديها أي دافع إلى تطوير البحث الاجتماعي والتشجيع عليه. فهذا البحث جزء لا يتجزأ من عملية التحديث العميق، والاعتراف به لا يعني أقل من إدانة الاستمرار في إعمال العصبيات التقليدية والتلاعب بها، وبالتالي نزع الشرعية عن حكم النخب الحاكمة وإظهارها كنخب لا تبحث إلا عن مصالحها الذاتية الضيقة. إن نمو العلوم الاجتماعية الذي يحصل في مواجهة النظم القائمة وفي الغالب ضدها، يترجم في المجتمعات العربية الراهنة تطور الوعي السياسي الاجتماعي الحديث، والحاجة المتزايدة إلى تطوير هيئات ومنظمات المجتمع المدني العربي الحديث في مواكبة هذا الوعي. إنه القاعدة الرئيسية للمعارضة السياسية، والمادة العقائدية الأساسية التي تتغذى منها القوى الصاعدة الحديثة وتستخدمها من أجل بلورة الوعي ببرنامج الاصلاحات الضرورية وآليات تجديد نظام السلطة وطرائق ممارستها. وهذا هو الذي يفسر أيضاً الوضع المركب الذي تعيشه العلوم الاجتماعية العربية. فبقدر ما تعرفه من تهميش النظم الاجتماعية لها، وحرمانها الموارد والنظر إليها كقطاعات خارجة أو خارجية، يزداد الاقبال على أدبياتها من قبل القراء. وهي تعوض من الضعف الكبير في مؤسساتها أو بناها المؤسسية بالنزعة والإرادة القوية وروح التضحية الفعلية التي تميز الباحثين والعاملين فيها. بل تكاد حلقة هؤلاء تقتصر على الأفراد المتطوعين أو أشباه المتطوعين الذين يتحركون بدافع الوعي أو الالتزام السياسي أكثر مما يخضعون في حركتهم ومشاريعهم لضوابط ومتطلبات والتزامات بحثية تقليدية أو مؤسسية. إن البحث الاجتماعي يكاد يصبح في مجتمعات العرب اليوم علم السياسة الأول، ومركز الالتقاء الرئيسي بين جميع المرتبطين بالشأن العام، من مفكرين ومناضلين حزبيين وجمهور عام.

٣ ـ هل يوجد أمل بنهضة البحث العلمي في العالم العربي

يحاول هذا التحليل أن يظهر كيف أن السياسة البحثية، على الرغم من الدور الذي تؤديه بالفعل في دفع عملية البحث العلمي، ليست كافية لتحقيق تقدم متسق، ثابت ومتواصل. فتطور النشاط البحثي لا يرتبط باتساق الخطة العلمية وحدها. إن الخطة الصحيحة ضرورية للنجاح في أي نشاط من دون شك. كما أن الإرادة السياسية شرط أساسي لتطوير البحث العلمي، فالاستثمار في هذا الميدان هو اليوم، أكثر من أي فترة سابقة، أحد الأدوات الرئيسية التي تملكها الدول للتأثير في وضعها الاقتصادي العام، ودفع عملية التنمية. بيد أن الدوافع الإرادية لا تكفي لوحدها، كذلك، ولا تصبح ذات قيمة إلا عندما تتوافر الشروط الموضوعية لتطور قطاع البحث العلمي. ومن هذه الشروط توافر الموارد والامكانات المادية والبشرية من جهة، ثم، أكثر من ذلك، توافر الطلب الاجتماعي الثابت والمستمر أيضاً على الانتاج البحثي، سواء أكان اقتصادياً أم تقنياً أم اجتماعياً. وإذا لم تنجح أي خطة متسقة ومتكاملة، في العالم العربي كما هي الحال في أي بلد من البلاد النامية الصغيرة التي تحاكيه في ظروف حياتها الاقتصادية والاجتماعية، فليس ذلك نتيجة غياب الإرادة، بل إن عدم توافر الشروط الموضوعية هو الذي يفسر بقاء هذه الإرادة ضعيفة، مترددة، ويبين لماذا لم تنجح المؤتمرات الدورية لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب في انقاذ البحث العلمي وتطويره على الرغم من تأكيداتهم السنوية لأهميته القصوى وضرورة الدفع به، منذ أكثر من عقد ونصف العقد.

لكن لا يعني هذا أن البحث العلمي منعدم في العالم العربي. فهناك مراكز أبحاث عديدة وكثيرة، وهناك آلاف الباحثين في كل المجالات تقريباً. وهناك أيضاً انتاج فعلي كبير وإن كان متفاوت المستوى. والمسألة ليست في كل ذلك، وإنما في حقيقة أن هذا القطاع لا يزال يعيش في شروط متخلفة جداً عن شروط البحث الدولي، ويفتقر إلى الامكانات الأساسية والتجهيزات الحديثة، كما يفتقر إلى الخطة الصحيحة التي تساعده على الاندراج في سياق عملية تنموية شاملة، وتحدد له الأهداف والمعايير والقيم الموجهة. وتعكس البنية المبعثرة لهذا البحث وتطور قطاعاته وميادينه، وتقطع نفسه، وهامشية نشاطه بالنسبة إلى قطاعات الانتاج الاجتماعي الأخرى، الوظيفة الثانوية والتكميلية، أو غير الاستراتيجية، المناطة به في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي. فمبرر وجوده هو الرد على طلبات وقتية، محدودة ومتفرقة، بل متناقضة أحياناً، ومعزولة بعضها عن بعض. وينطبق هذا بصورة أكبر على الاجتماعي الذي تحركه أوضاع ومواقف ظرفية وطلبات سياسية أو ايديولوجية في أغلب الأحيان إن لم يكن في جميعها. فلا يستطيع لذلك أن يطور أي دينامية بحثية، ولا أن يساهم في تحقيق أي تراكم متواصل في الخبرة العملية والنظرية. ومن الطبيعي عندئذ أن يقصر عن تكوين مدارس فكرية وأن يعجز عن نشر قيمه العلمية والاجرائية على مستوى العقلية الشعبية السائدة، وعن بث نزعة فكرية موضوعية في حضن الثقافة العربية بأكملها. إنه قطاع منفصل إلى حد كبير عن قطاعات الحياة الفكرية والثقافية والانتاجية الأخرى.

ويعكس قصر العمر المجدي لمراكز البحث العربية وتقلب حجم الاستثمارات فيها، وتبدل الخطط والطلبات الرسمية الموجهة إليها، طبيعة هذه الوظيفة الثانوية وغير المستقرة للبحث العلمي العربي. وتكاد هذه المراكز تعتمد اعتماداً كلياً على المكتسبات العلمية والمنهجية الخارجية، وتدين بوجودها واستمرارها للجهود الفردية والتضحيات الشخصية

لبعض الباحثين أو المتحمسين الباقين على اتصال مباشر وشخصي بنبع الابداعات العالمية.

ليس هناك، في نظام المجتمع العربي الراهن، بما هو عليه من تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، دوافع كافية إذاً لتطور آلية البحث العلمي على نحو متسق ومتكامل ومتواصل. فمحدودية الموارد والأسواق معاً تجعل من غير الممكن والناجع بالنسبة إلى أي دولة عربية ضمان الشروط المادية والاجتماعية الأساسية لتطور قطاع البحث العلمي كقطاع أساسي ومكمل لقطاعات الانتاج الاجتماعية الأخرى. بل ليس لنظام هذا الانتاج من التنوع ما يسمح بعد بتوليد حاجة واضحة لتطوير قطاعات الأبحاث وتبرير الاستثمارات العلمية وإقامة البنى التحتية الضرورية لنموها واستمرارها. وبالمثل، إن الهامشية الحقيقية التي يعيشها المجتمع العربي مقابلة بحركة التطورات الاقتصادية والعلمية والثقافية العالمية، تضعف الشعور بأهمية الاستثمار في قطاع البحث العلمي، وتجعل من الأنجع والأكثر مردودية الاستمرار في الاعتماد في ميدان التجديدات التقنية والعلمية على الخارج أو على الصيغ التقليدية.

وفي العالم العربي، أكثر من أي منطقة أخرى، لا يمكن جعل التفكير في البحث العلمي والاهتمام به راهنين إلا إذا أصبح هذا البحث نفسه جزءاً من مشروع سياسي اجتماعي، وطني أو قومي، عام، وأداة من أدوات تحقيقه. فلا سياسة علمية من دون سياسة عامة، ولا قدرة على تحديد أهداف متسقة ومنتجة للبحث العلمي من دون وجود سياسة وطنية عامة متسقة وناجعة، ولا يمكن أن تتحدد أهداف واضحة لقطاع البحث العلمي من دون أن يكون للسياسة الوطنية أهداف واضحة وواعية. وبالمثل، لا يمكن ايجاد سياسة علمية تنحو نحو الاستقلال والخروج من التبعية العلمية والتقانية إذا كانت إعادة إنتاج النظام الاجتماعي كله، بما في ذلك الدولة، قائمة، هي نفسها، على عوامل خارجية أو أجنبية. وهذا يعني أن لكل نظام اجتماعي سياسي حظوظه وإمكاناته وطاقاته العلمية، وأن ما تعرفه البلاد العربية اليوم من سياسات علمية غير متسقة وغير ناجعة ليس ثمرة للتجاهل وغياب الوعي والتقدير لقيمة العلم والبحث العلمي في الثقافة العربية، كما أنه ليس مسألة عفوية، ولكنه وجه من وجوه المأزق العميق الذي تواجهه عملية التنمية العربية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية معاً. وليس الانكفاء من جديد على إطار التبعية والاعتماد على الخارج إلا الثمرة الطبيعية للاخفاق في تحقيق شروط الاستقلال، أو بالأحرى شروط التنمية المستقلة. وما ينطبق على عملية التصنيع والتحويل الزراعي والثقافي بعامة ينطبق بالقدر نفسه على عملية توطين قطاع البحث العلمي وتقنيته في البلاد العربية. والأسباب التي أدت إلى فشل التنمية والتغيير والتحديث في هذه القطاعات الانتاجية الرئيسية التنموية هي نفسها التي أدت إلى تعثر نشوء وتطور وتقدم البحث العلمي المرتبط ارتباطاً عضوياً بها، سواء من ناحية توفير الموارد المالية، أو من حيث تأمين الطلبات الانتاجية وتأهيل الأطر البشرية.

فكما أنه لم يكن من المتصور أن تنشأ صناعة مستقلة، أو بالأحرى متمحورة حول الذات، في إطار أسواق محدودة جداً، غير قادرة على توفير الرساميل وتحقيق الاستثمارات المكلفة في الصناعات الريادية، لم يكن من المتصور أن تزدهر صناعة البحث العلمي، التطبيقي أو الاجتماعي، في إطار نظام مجتمع يقوم إنتاج دوله بالدرجة الرئيسية على مراكمة وسائل القمع المادية وتعظيم موارد الرشوة السياسية وتثمين أو إعادة تثمين العصبيات الطبيعية.

إن قدرة مجتمع ما على توليد منطق تنمية الكفاءات أو التراكم الحضاري في مواجهة منطق تقاسم السلطة والثروة السائد في البلاد العربية تزداد طردا بتزايد فرص وإمكانات حصول تنمية حضارية مستمرة ومتكاملة. والنتيجة أن جوهر القضية مرتبط بقدرة المجتمعات على بلورة مشاريع ناجعة وفعالة وناجحة في التنمية، أي أيضاً، على بناء الأطر الجيوسياسية والاقليمية التي تسمح بتوفير الامكانات المادية والبشرية المطلوبة لتحقيق شروط استثمار ناجح، على مستوى المعايير الدولية السائدة. وعلى العكس، تزداد فرص نشوء النظام التوزيعي الذي يكون فيه هم إعادة تكوين السلطة وإنتاجها، وشراء العصبيات وتهييجها، سابقاً على هم دمج المجتمعات أو ترقية شروط معيشتها لتقترب من المعايير العالمية، بتزايد فقر المجتمعات وتضاؤل قدراتها على توفير شروط التنمية من مستوى الحاجات الحضارية. وفي هذه الحالة يصبح توزيع الثروة أو إعادة توزيعها هو الوسيلة الرئيسية لبناء التوازنات السياسية ومن ورائها لإعادة إنتاج الدولة. ويصبح النظام بالضرورة نظام النخبة الاجتماعية. وهذا يعني أن الجزء الأكبر من رأس المال يذهب هنا على طريق تأمين السيطرة السياسية بدل أن يتجه نحو الاستثمارات المنتجة والتراكمية.

وفي العالم العربي، أدى غياب الشروط الموضوعية لخوض غمار تنمية شاملة ومركزية إلى العودة السريعة إلى نظام التوزيع البسيط للغنائم، بين الطبقات والفئات والعصبيات المتنافسة على السلطة. وأصبح اعتماد المجتمع كاملاً تقريباً على الخارج في توفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي. ولا تعني التبعية شيئاً آخر سوى التوجه نحو منطق الاستيراد والاستعارة: استيراد التقنيات وطلب الحمايات الخارجية وإعادة بناء الشخصية المحلية على أسس جديدة قابلة للاندراج تماماً في قالب الثقافات السائدة، أعني ثقافة الاستهلاك البسيط التي تتنافى مع تطور ملكة الابداع والتأمل الطويل والجدي، وتحول دون نمو أي شعور بالمسؤولية الوطنية أو الانسانية، وتدفع إلى التسليم الحتمي للقوى المسيطرة، وتنظر إلى التاريخ على أنه تطور عفوي وعشوائي لا جدوى من التأمل فيه، ولا يمكن إعطاء حركته أي معنى.

باختصار إذا كانت السياسة العلمية، لا توجد ولا يكون لها معنى من دون وجود سياسة عامة وطنية متسقة وذات أهداف واضحة، فإنه لا ازدهار لقطاع البحث العلمي إلا بوجود مشروع تنموي شامل ومستقل، أو مركزي. والمشكلة الرئيسية التي تبرز عندئذ هي : كيف يمكن اليوم، في عصر العولمة والصراع الدولي المفتوح، بناء مثل هذا المشروع الذي يحدد أولويات وأهداف وسياسات، ويربط بين مسائل اجتماعية واقتصادية، تنموية وثقافية واستراتيجية، من دون أن يصطدم بالأولويات والسياسات الدولية؟ أو بالأحرى، كيف يمكن، في عالمنا الراهن، بناء إطار أو هامش مستقل وخاص لتنمية القرارات «الوطنية» بحرية نسبية؟ يتجاوز هذا الموضوع مسألة البحث العلمي والسياسة العلمية، ليرتبط مباشرة بالسياسة الكبرى أو بالاستراتيجية السياسية، وهو موضوع مختلف تماماً.

عن سؤال: هل يمكن تطوير البحث العلمي في البلاد العربية، نجيب نعم، لكن فقط كجزء من مشروع متكامل للتنمية والتغيير الاجتماعي والسياسي، وإذا توافرت الشروط الموضوعية الجيوسياسية والسياسية لتحقيق مثل هذا المشروع بالفعل.

السوسيولوجيا العربية بين العلم والأيديولوجيا: للعلم لسان أم ألسنة؟ وأسئلة أخرى

حسين قبيسي

سوسيولوجيا أم استشراق؟

السوسيولوجيا، علم حديث انتقل إلينا بعدّته ومناهجه، مع سواه من العلوم الحديثة التي تعلمناها في مدارسنا في بلداننا العربية ثم في المدارس الغربية، سواء في البلدان الغربية أو في بلداننا؛ ولم تظهر نتائج أبحاثه في المجتمعات العربية إلاّ منذ زمن قصير نسبياً حين بدأ المتعلمون عندنا يصبحون سوسيولوجيين يدرسون الاجتماعي ومشكلاته على هدي من دراسات سوسيولوجيين أجانب، غلبت تسميتهم بالمستشرقين، استخدموا في إنتاج فكرهم الاستشراقي العلوم الإنسانية كافة ومنها السوسيولوجيا. لكن السوسيولوجيا العربية ما لبثت أن تميّزت بعدائها للاستشراق واتهمته باللاموضوعية العلمية. فلم يتوان السوسيولوجيون (والمؤرخون) العرب، من أنور عبد الملك إلى إدوارد سعيد، عن نقد النتاج السوسيولوجي الذي قدّمه المستشرقون عبر دراساتهم وأبحاثهم لمشكلات المجتمع العربي، وعن اتّهامه بالتحيّز وبخدمة أهداف أوروبا الاستعمارية. فمنذ العام ١٩٦٣ بدأ أنور عبد الملك[1] مشروع إعادة نظر نقدية في المعرفة السوسيولوجية التي راكم الغرب إنتاجها حول العالم العربي والإسلامي منذ القرن التاسع عشر.

كان للنقاش الذي جرى حول أهداف الاستشراق أثر مباشر في توجيه الأبحاث السوسيولوجية العربية وفي نوعية النتائج التي آلت إليها، كما كان له أثر في توجيه الأبحاث التاريخية وفي النتاج الأدبي بالذات. وقد أجّج هذا النقاش وعمّقه سلسلةُ الأحداث التاريخية السياسية والعسكرية التي جرت في

(١) يجتاز الاستشراق، منذ الحرب العالمية الثانية، أزمة ناتجة من أن الناس كانوا حتى الأمس «أشياء» يجعلها موضوعاً لدراساته. أما من اليوم فصاعداً فهم «ذوات» مستقلة لم تعد طوع بنانه. أنور عبد الملك في مقالة له بالفرنسية: "L'orientalisme en crise," in: *Diogène*, no.44 (1963), p. 113.

المنطقة العربية ونجمت عن علاقة الغرب الاستعمارية بهذه المنطقة. ورافقت ذلك النقد الذي بلغ ذروته عام ١٩٨٠ مع صدور كتاب إدوارد سعيد **الاستشراق**[٢]، وأدّت إلى تغيّرات في البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية[٣]. بيد أن النقد الجذري للاستشراق ما لبث أن تحول في السوسيولوجيا العربية إلى تيار غذّته أبحاث سوسيولوجيين نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، في المغرب العربي، عبد الكبير الخطيبي[٤] ومحمد الواقدي[٥] وعبد الوهاب بوحديبة[٦]، ونذكر منهم في المشرق العربي، على سبيل المثال أيضاً، الطيب تيزيني[٧] وهادي العلوي[٨] وبرهان غليون[٩]... ورفدته أعمال باحثين غربيين[١٠]، اعتمدوا منهج ابن خلدون[١١] في فهم الظاهرات الاجتماعية العربية. وفي بداية الثمانينات جرت لقاءات في عدد من البلدان العربية حول مشكلات الأبحاث السوسيولوجية في العالم العربي

(٢) يتتبع إدوارد سعيد محيطي السلطة والمعرفة في النتاج الاستشراقي ويبين كيف أن الشرق كما تُصوره دراسات المستشرقين هو محض اختراع ابتدعته مخيلة الغرب كتهويمات وتخييلات حول «الآخر» (L'Autre) ويرى أن الاستشراق هو «إخفاق إنساني» و«إخفاق فكري» لأنه ظل عاجزاً عن فهم تجربة إنسانية بأكملها وبالتالي عن فهم الحقيقة الاجتماعية العميقة للمجتمعات العربية الإسلامية، انظر: Edward Said, *L'orientalisme, l'orient vu par l'occident,* traduit de l'americain par Catherine Malamond (1980)، ترجمه إلى العربية كمال أبو ديب وصدر عام ١٩٨٤ عن مؤسسة الأبحاث العربية بعنوان **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء.**

(٣) Armand Colin [éd.], *Renouvellement du Monde Arabe* (Paris, 1987). (كتاب جماعي تحت إشراف دومنيك شوفاليه). يقدم هذا الكتاب صورة واضحة للسياق التاريخي (١٩٨٢ ـ ١٩٥٢) السياسي والاجتماعي الذي أحاط بدخول المجتمعات العربية العسير في الحداثة. انظر: الفصل الذي كتبه أحمد بيضون بعنوان "Des traditions collectives aux aspirations individuelles," pp. 153-173.

(٤) في نظر عبد الكبير الخطيبي، ليس المستشرق إلاّ ذلك الراعي لبزوغ فجر الفكر الذي لا ينفصل عن «العالمية الإمبريالية» والذي يمكن أن «يشكل ضمانة لعبودية لم تشهد البشرية مثيلاً لها من قبل». انظر كتابيه بالفرنسية: Abdelké-bir Khatibi, *Maghreb pluriel* (Paris, 1993), p. 117, et *La Blessure du nom propre* (Paris: Donoël, 1974), pp. 132-143.

(٥) يرى محمد الواقدي أن النتاج المعرفي الاستشراقي هو «خطاب إيديولوجي صرف» لم يستطع القيام بعملية «القطع الابيستيمولوجي» ليفسح في المجال أمام ولادة «علوم إنسانية بديلة» يضطلع بها، من أجل معرفة العالم العربي، العرب أنفسهم. انظر: محمد الواقدي، **العلوم الإنسانية والإيديولوجيا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ١٤٢، ١٦١، ١٧٣.

(٦) يرى عبد الوهاب بوحديبة أن ثمة «ضرورة قصوى وملحّة لتأسيس علم اجتماع عربي»، علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته، في كتاب جماعي ضم أعمال «ندوة سياسة العلوم الاجتماعية في العالم العربي». يحمل الكتاب رقم ١٣ في «سلسلة الدراسات الاجتماعية»، تونس، ١٩٨٦.

ونجد توسعاً في عرض الخلفيات والحجج الفكرية التي تحمل عبد الوهاب بوحديبة على القول بضرورة تأسيس «علم اجتماع عربي» مستقل في كتابه: *Raisons d'être,* série sociologique, no.5 (Paris: Cahier du CERES, 1980).

(٧) يرى الطيب تيزيني أنه لا وجود للاستشراق بالمطلق ولكن يوجد مستشرقون استعماريون ومستشرقون معادون للاستعمار. انظر: الطيب تيزيني، **رؤية جديدة للفكر العربي: من التراث إلى الثورة** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٨) انظر: هادي العلوي، «تعرية الاستشراق،» **الكرمل**، العدد ١٥ (١٩٨٥).

(٩) يستخدم برهان غليون المفاهيم الخلدونية في كتابه **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١).

(١٠) نذكر منهم على سبيل المثال ميشال سورا الذي يستخدم ويبرز استخدام المنهج الخلدوني في عدد من الدراسات والأبحاث. انظر بشكل خاص: Gérard Michaud (pseudonyme), "Caste, confession et société en Syrie: Ibn khaldoun au chevet du progressisme Arabe," in: *Peuples Méditerranéens* (16 Juillet-September, 1981), pp. 119-130.

(١١) بصرف النظر عن صدقية المنهج الخلدوني واستمرار أهليته في تحليل الاجتماعي العربي فإن القول بالاتجاه الخلدوني في السوسيولوجيا العربية بدأ بطرحه بعض المستشرقين الفرنسيين نظراً إلى قربهم من شمال أفريقيا واطّلاعهم على أحوالها الثقافية، مستغلين في ابن خلدون ميزتين: أصله البربري لغايات مرتبطة بالأهداف الفرنسية الاستعمارية، وكونه مؤرخاً يستخدم في منهجه التاريخي وصف المجتمعات وأحوالها من جوانبها المختلفة: الثقافية والسياسية والاقتصادية ←

وانعقدت هذه اللقاءات في الكويت (١٩٨١ و١٩٨٣ و١٩٨٤) وفي الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٤) وفي مصر حيث انعقد مؤتمر شارك في أعماله عدد كبير من الباحثين السوسيولوجيين العرب حول «إشكالية العلوم الاجتماعية في العالم العربي» (١٩٨٤). وقد خرج هذا المؤتمر بإجماع المؤتمرين على وصف «النظريات السوسيولوجية الغربية» بأنها «مشوّهة ومعادية» للمجتمعات العربية وتوافقوا على «رفض التبعية الفكرية» وعلى «ضرورة الفصل والتمييز بين العلم وغير العلم»[١٢]. كذلك في العام ١٩٨٥ انعقدت في تونس أول ندوة حول «سياسة العلوم الاجتماعية في العالم العربي» أكّدت ضرورة تأسيس «علم اجتماع عربي» وأسست «الجمعية العربية لعلم الاجتماع»[١٣].

نادى هذا التيار بعلم اجتماع عربي يعتمد مبادىء علمية ومناهج بحثية مغايرة لتلك المعتمدة في السوسيولوجيا الغربية: إن الفرد الذي أنتجه، في المجتمعات العربية، المسارُ التاريخي لدخول هذه المجتمعات البطيء / المتناقض في الحداثة، من باب التبعية الاقتصادية / الثقافية، ما زال فرداً هجيناً يتوزعه الانتماء إلى الجماعة التي تلزمه بقيمها وتقاليدها ويلتزم بها وبين الانتماء إلى قيم الفردية الليبرالية التي لا تحميها، في المجتمعات التقليدية، مؤسسات قانونية وسياسية حقوقية كتلك التي تميز المجتمع الحديث. ولذا فإن المناهج السوسيولوجية الغربية لا تصلح لعقل الاجتماعي في المجتمعات العربية حيث تسود ثقافة الجماعة التي تفرز بنية فوقية مختلفة تسودها حقوق الجماعة قانونياً وسياسياً واجتماعياً وتسمو على حقوق الفرد.

يمكن بلورة إشكالية استخدام السوسيولوجيا الغربية في فهم المشكلات الاجتماعية العربية كما يطرحها هذا التيار بالأسئلة التالية:

هل تصلح المناهج السوسيولوجية المستخدمة في علم الاجتماع كما ولدت في سياق تاريخي وثقافي محدد لتستخدم في سياق ثقافي / تاريخي آخر؟

هل يمكن فهم ومعالجة مشكلات المجتمع العربي السوسيولوجية بمناهج دراسة المجتمع الغربي؟

هل ينبغي أن تكون هناك مناهج خاصة بدراسة المجتمعات تبعاً لخصوصيات كل مجتمع الثقافية وتطوره التاريخي؟ وإذا كان ينبغي أن يكون هناك علم اجتماع عربي خاص بالمجتمع العربي، ألا يكون ذلك مخالفاً لقاعدة أساسية وهي أن العلم واحد وأن ما يجعله يبدو متعدداً هو المعرفة الإيديولوجية التي تبقى منفصلة سابقة على المعرفة العلمية (الموضوعية)[١٤]؟

← لإدراجه في متن السوسيولوجيا، معترفين بذلك للحضارة العربية الإسلامية بالإسهام في الفكر العالمي الحديث إسهاماً سوسيولوجياً لا فلسفياً، أي إسهاماً ثانوياً (السوسيولوجيا «علم فرعي») لا إسهاماً أساسياً (الفلسفة «أم العلوم»)...

(١٢) يحيى هويدي، «المعرفة والعلوم الاجتماعية،» في: **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤).

(١٣) صدرت أعمال هذه الندوة في كتيب شارك في تحريره عبد الوهاب بوحديبة بعنوان: **أشغال ندوة سياسة العلوم الاجتماعية في العالم العربي** (تونس، ١٩٨٦).

(١٤) «هل هناك علوم اجتماعية خاصة بالوطن العربي؟ جوابي صريح: ولِمَ لا؟ أليس ثمة طب خاص بالمناطق الحارة؟ أليس في البلاد العربية مشاكل اجتماعية خاصة بحالتها من التقدم الاقتصادي والعلمي والثقافي؟ (...) فهناك بحوث عنوانها: علم الاجتماع الالماني، الأنجلوسكسوني، الإيطالي، البولوني... إلخ (...) اتضح لباحث علمي هو أستاذ التحليل النفسي في جامعة لوفان في بلجيكا أن بعض المرضى الذين يعالجون بطريقة التحليل النفساني لا تنطبق عليهم قواعد ومناهج علم ←

هذه الأسئلة تعبّر عن الإشكالية التي ما فتىء يطرحها السوسيولوجيون العرب منذ أن أخذ علم الاجتماع الغربي طريقه إلى المجتمع العربي عبر تكوين باحثين عرب درسوا علم الاجتماع في جملة دراسة العلوم العصرية بعامة والعلوم الإنسانية بخاصة، ودراسة المجتمع الحديث بعامة والفرد بخاصة؛ وإن كان طرح تلك الإشكالية يتم بأساليب مختلفة باختلاف الدارسين العرب وخصوصيات مجتمعاتهم التي تُطرح فيها...

فإشكالية السوسيولوجيا العربية التي نسعى لبلورتها في هذا البحث يمكن صوغها بجعل اللغة العربية محوراً لها: «السوسيولوجيا واللغة العربية». على أن هذه الصيغة هي من باب تسمية الكل باسم الجزء لأن الإشكالية إياها لا يمكن تصوّرها إلاّ من خلال عدد من الإشكاليات المترابطة، إذ ما أن نبدأ في شرح مضمون هذه الإشكالية بغية معاينتها ومعالجتها حتى يتبين لنا مقدار تلازمها مع إشكاليات أخرى تلازم قطع «المربكة» (Puzzle) التي لا يتحصل المعنى النهائي منها إلاّ بعد تكامله بها جميعاً. فمصدر الإشكالية في السوسيولوجيا العربية متأتٍ من إحدى واقعتين:

ـ اعتماد السوسيولوجيا العربية المصطلحات والمناهج السوسيولوجية المستخدمة في لغات أخرى (الإنكليزية والفرنسية) تماماً كما تستخدمها هذه اللغات من غير أن تكون لهذه المصطلحات الجدوى الكافية في بلوغ الأبحاث السوسيولوجية غاياتها في المجتمعات العربية على نحو ما تبلغ هذه الدراسات غاياتها في المجتمعات التي تستخدم تلك المصطلحات والمناهج إياها في أبحاثها السوسيولوجية[١٥].

ـ أو اعتماد اللغة العربية سوسيولوجيا ذات مصطلحات ومناهج مغايرة تماماً لتلك الأجنبية مع الإبقاء على اعتبار أبحاثها سوسيولوجية[١٦].

وتلك إشكالية فعلية لا اسمية ولا وهمية: فاعتماد مصطلحات أجنبية لاستخدامها في الأبحاث الاجتماعية العربية يطرح مشكلة موضوعية العلم وسبل التعبير عنه: بأي لغة؟ بأي مصطلحات؟ كما يطرح معضلة أحادية العلم وتعدد ألسنته التي تعبّر عنه وتنقل مضامينه، ويثير الإشكال التالي: هل ينبغي اعتماد لغة واحدة يأخذ فيها العلماء والباحثون في العلوم في العالم أجمع مهما كانت لغتهم الأم ومهما كانت الثقافة التي شكلت استعدادهم النفسي

← التحليل النفسي الذي أُسّس في الغرب انطلاقاً من بحوث خاصة بمرضى غربيين. وقد جاء إلى القاهرة لكي يحاول أن يدرس «التراث الإسلامي» لعله يجد فيه ما يتيح له فهم «الإنسان المسلم»». الأب جورج قنواتي (عضو المجمع العلمي المصري)، «التراث الإسلامي وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي،» ص ٣٨٠ ـ ٣٨١، في: **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٠.

(١٥) يصف جان شينو مدى انقطاع الفئات الحاكمة في بلدان العالم الثالث عن هموم شعوبهم وعن المشكلات القائمة التي لا تزال تنتظر البحث العلمي على الرغم من بحثها ودرسها مراراً وتكراراً! فهم يخالون أنهم إذا بحثوا هذه المشكلات بعبارات ومصطلحات إنكليزية وعلى الطريقة الأميركية فإنهم واجدون لا محالة حلولاً لهذه المشكلات على نحو ما تجد هذه الأبحاث حلولاً للمشكلات الأميركية بالذات. Joan Chesneaux, *De la modernité* (Paris: La Decouverte, 1983)

(١٦) انظر في هذا الشأن الدراسة الجادة التي وضعها الباحث المغربي مصطفى مُرضي وقدمها إلى «ملتقى ٣٠ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧» الذي انعقد في جامعة وهران حول موضوعة «ملامح العلوم الاجتماعية في العالم العربي المعاصر». الدراسة بالعربية وهي بعنوان: «إشكالية المصطلح العربي في العلوم الاجتماعية»، توجد نسخة من أعمال الملتقى التي نُشرت بالفرنسية والعربية محفوظة في مكتبة معهد العالم العربي في باريس تحت رقم (300 ASP).

وتكوينهم الفكري، أم أن اللغات التي تجري بها أبحاث علمية عليها أن ترفض هيمنة لغة واحدة، باسم العلم، على اللغات الأخرى؟

إن تباين مصادر تكوين السوسيولوجيين العرب (جامعات أوروبية أو أميركية أو ألمانية... إلخ) يجعلهم يستخدمون مصطلحات أجنبية مختلفة ومتباينة الدلالات فلا يؤدي استخدامهم ذاك إلى البلبلة الناتجة من غموض وتضارب المفاهيم والمدركات فقط[١٧]، بل إن متابعة تفاهم هذه المفاهيم بتفاهم اللغات التي تنتمي إليها يؤدي إلى الإغراق في التمسك بهذه المصطلحات، أو يدفع الباحثين في علم الاجتماع العربي دفعة واحدة إلى الكتابة باللغة الأجنبية[١٨].

غير أن هذا التيار لم يكن التيار الوحيد في الساحة السوسيولوجية (على صغر رقعتها وهشاشة مكانتها وانعدام تأثيرها...) إذ نشأ في الوقت نفسه تيار سوسيولوجي آخر تصدّى له آخذاً عليه الخلط بين السوسيولوجيا والسياسة، ولا سيما الإيديولوجيا السياسية. وضم هذا التيار مفكرين عرباً كان لأعمالهم تأثير كبير في إعادة الاعتبار إلى الأبحاث الاستشراقية وإلى المناهج والأساليب الدراسية التي تستخدمها هذه الأبحاث. ولا يعترف هذا التيار للسوسيولوجيا العربية بالحق في أن يكون لها منهج بحث ومبادىء مغايرة لما هو معروف في السوسيولوجيا الغربية، ويرى أن السوسيولوجيا واحدة في كل المجتمعات والبلدان لأنها علم والعلم لا يتجزأ فلا تكون له خصوصيات إقليمية ومحلية إلاّ بقدر نسبي لا يبرر انقطاعها عن المنهجية السوسيولوجية الموحّدة، كما يرى أن بعض السوسيولوجيين العرب «لم يتخلصوا بعد من تعظيم الفكر الإسلامي وتهشيم الفكر السوسيولوجي الغربي»، ويفنّد مزاعم المنادين بسوسيولوجيا عربية مستقلة منطلقاً من أن النقد الذي يقوم به السوسيولوجيون العرب ينبغي أن يقع على صعيد علم سوسيولوجي موحّد؛ إذ ليس ثمة ما يبرر نقل نتائج هذا النقد إلى الصعيد السياسي، فالقول بالعودة إلى المنهج البنخلدوني وإلى إحياء التراث العربي... ليس من النقد السوسيولوجي في شيء ولا يبقى في إطار المشروع العلمي الذي يقتضي تطورُه وتقدمُه إسهامَ العاملين فيه ضمن سجال علمي/علمي لا ينبغي له أن يتحول إلى سجال علمي/سياسي، على الرغم من أن ممثلي هذا التيار يكتبون أبحاثهم في الأغلب بلغات أجنبية، فإنه يوجد أيضاً في كتابات عربية؛ لكنها عربية لا تقوم بوظيفتها التواصلية على نحو ما ينبغي أن تقوم؛ فتبقى لغة غير مفهومة في مدلولاتها، غامضة في مقاصدها ومغازيها.

ادّعاء العلم وتهمة الإيديولوجيا

ما هي مآخذ تيار السوسيولوجيا الغربية على تيار السوسيولوجيا العربية؟

يتساءل محمد كرو: لماذا لا ينفك السوسيولوجي العربي يشحن خطابه بنداءات سياسية ونبرة خطابية وروح نضالية: «ثمة خطاب سياسي داخل الخطاب السوسيولوجي يحوّل كل

(١٧) يوجد تعارض واسع ومستمر بين الاتجاه الأنجلوسكسوني وبخاصة الأميركي، والاتجاه الفرنسي، حول المناهج والمدركات والمصطلحات في العلوم الإنسانية وبخاصة في الأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا....

(١٨) يكفي لتبيين عمق المشكلة ومأساويتها أن نقرأ نص تحليل سوسيولوجي مترجماً من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، فمهما كان المترجم بارعاً أو أميناً لا يكون النص العربي مفهوماً إلاّ بنسبة ٥٠ في المئة منه في أفضل الأحوال والباقي لا يُفهم بسبب انعدام التناغم بين المصطلحات المستخدمة واللغة التي تحملها فهي لا تنساب فيها كجزء منها فتظهر وكأنها مفروضة عليها من ناحية، وتُفقِد النص تماسكه الذي يمنح القارىء قدرة على الفهم والتمثل من ناحية أخرى.

شيء فيه إلى سياسة». ويعترض كرو على السوسيولوجيين العرب لأنهم «يطابقون بين ما ينحو إليه العالم وما ينحو إليه السياسي من غير تمييز بين العمل الذي يقتضي الدأب والصبر والتواضع وبين الدور الذي ينبغي أن يقوم به المواطن الطامح إلى الاضطلاع بمسؤوليات مجتمعه السياسية»[١٩]. فلماذا يتمحور كل شيء عند السوسيولوجي العربي حول صيغة «مع الدولة أو ضد الدولة»؟

ألا يؤول هذا الخلط أو الابتسار إلى هجر السوسيولوجيين هجراً تاماً علم السوسيولوجيا وإلى نشوء خطاب إنشائي يتساوى فيه الصحافيون والسوسيولوجيون وعامة الناس؟ تكاد الحدود بين العلم والسياسة تكون معدومة في العالم العربي، إذ يصعب التمييز بين السوسيولوجي ومن هو غير سوسيولوجي[٢٠].

إن عدم التمييز المعرفي بين ما هو إيديولوجي وبين ما هو علمي في النتاج الاستشراقي الذي يجعله محمد الواقدي في أساس نقده للاستشراق ويأخذه على المستشرقين، يأخذه محمد كرّو على السوسيولوجيين العرب ويجعله مهمّة عاجلة يدعوهم إلى القيام بها، إذ «من الضروري أن ننظر إلى الاستشراق نظرة تميز ما هو إيديولوجي فيه ممّا هو علمي، ولا سيما أن عدداً من المستشرقين درسوا مجتمعاتنا بعناية ودقة وبتفان ونزاهة علمية ولا يصح أن ننظر إلى هذه الدراسات على أنها كتلة من المواقف الإيديولوجية والأحكام القيمية»[٢١]. لكنه يُنبئهم بعجزهم عن القيام بتلك المهمة ما داموا يسقطون في الإيديولوجيا فيخلطون العلم بالسياسة. وفي رأيه أن هذا الخلط يتجلى في سعيهم لإيجاد علم اجتماع عربي وكأنما ليست للعلم قواعد وقوانين كونية وكأن قوانين علم الاجتماع العربي ستكون مختلفة عن قوانين علم الاجتماع العالمي. علاوة على ذلك يضع محمد كرو الحوار بين السوسيولوجيين العرب والسيوسيولوجيا الغربية في نصابين متقابلين لا يجري بينهما الحوار في قنوات موحدة تصل بينهما بحسب الترسيمة التالية التي تمثل جوانب العلاقة بين السوسيولوجيا الغربية والسوسيولوجيا العربية كما يتصوّرها محمد كرّو في مقالته «عالم الاجتماع في العالم العربي، أو كيف يتطابق العالِم والسياسي»[٢٢]:

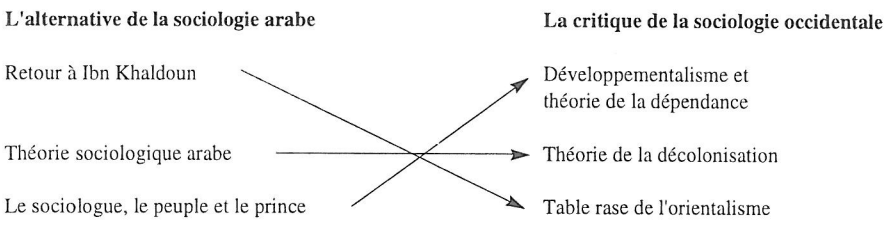

(١٩) Mohammed Kerrou, "Etre sociologue dans le monde Arabe ou comment le savant épouse le politique," *Peuples Méditerranéens,* no. 54-55 (numero double consacré pour "Sciences sociales, sociétés arabes"), pp. 247-268.

(٢٠) Ibid., p. 255.

(٢١) Ibid., p. 257.

(٢٢) يصوّر محمد كرّو في مقالته «عالم الاجتماع في العالم العربي أو كيف يتطابق العالِم والسياسي،» جوانب العلاقة بين نقد السوسيولوجيا الغربية وما يؤول إليه هذا النقد في السوسيولوجيا العربية. المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

فنقد الاستشراق السوسيولوجي لا ينبغي أن يكون معناه العودة إلى نهج ابن خلدون، ونظرية تصفية الاستعمار ليست أسساً تشيّد عليها السوسيولوجيا العربية، والاستقلال الاقتصادي والتنموي والسياسي لا يعني تحوّل السوسيولوجي العربي إلى «جسر بين الرعيّة والسلطان» بالعودة إلى سابق ما كانت عليه العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة في المجتمع. ويقول كرو مستنداً إلى لوي غارديه إن العبرة التي ينبغي للسوسيولوجيين العرب استخلاصها من كتاب **العبر** (**مقدمة** ابن خلدون) هي ضرورة وصل «إنجازات التاريخ العالمي الحديث ومكتسبات العلوم الإنسانية الآخذة بالنمو، بكل معرفة بالتراث العربي الإسلامي» كما أن «العودة الواعية إلى ابن خلدون التي لا تعني بالضرورة العودة إلى ماض مضى وانقضى تبدو شرطاً أصيلاً وصادقاً لعملية الوصل تلك». ثم يستشهد بطه حسين ليقول إن ثمة مفكرين عرباً ينكرون على ابن خلدون أن يكون قد أنتج علم اجتماع على نحو ما يُعرف اليوم في السوسيولوجيا. ففي نظر هؤلاء أن «**المقدمة** هي مجرد عمل وصفي للأحداث التاريخية».

السوسيولوجيا العربية: الاتجاهات الثلاثة

يمكن إذاً أن نميّز داخل السوسيولوجيا العربية بين ثلاثة اتجاهات:

ـ الاتجاه البنخلدوني داخل السوسيولوجيا العربية جاء استجابة من الباحثين العرب لاعتراف المستشرقين الفرنسيين (ومنهم Vincent Monteuil على سبيل المثال) بالأهمية السوسيولوجية للفكر التاريخي عند ابن خلدون، وهو اعتراف بمساهمة الحضارة العربية الإسلامية في الفكر الحديث. اقتنع بعض الباحثين العرب بأن لديه منهجاً سوسيولوجياً يكفيهم مؤنة اللجوء إلى مناهج غربية غريبة، وبخاصة المنهج الماركسي، في وقت كان الغرب يسعى لتطويق الحزام الأحمر (الشيوعي) بحزام أخضر (إسلامي). علماً أن منهج ابن خلدون القائم على تفسير الاجتماعي بالعصبيات المذهبية والعرقية... ينتمي إلى فكر متخلّف قياساً على الفكر الإسلامي الذي ساد المجتمعات العربية في فترة تاريخية سابقة والذي كان أكثر تقدماً لأنه قائم على تجاوز العصبيات بكل أشكالها... وإن كان التياران يتقاطعان في مضمون الآية ﴿... إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا...﴾.

ـ الاتجاه الإسلامي الذي يعتمد مقولات ومفاهيم مستمدّة من الفهم الإسلامي للمجتمع بحسب الشريعة الإسلامية ومبادىء السلوك الاجتماعي في الإسلام.

ـ الاتجاه السوسيولوجي الذي يسعى لبلورة منهج جديد انطلاقاً من عمليات دمج توليفي وتوفيقي بين السوسيولوجيا الغربية والمنهج البنخلدوني، الذي يبقى في معظم الأحيان اعتباطياً لا تحكمه منهجية دقيقة ولا يستند إلى مصداقية معينة.

السوسيولوجيا العربية ليست منهجاً فحسب بل منهج ولغة

إذا كان السوسيولوجيون الغربيون يصرّون على القول إنه لا يمكن ـ أكاديمياً ـ القبول بعلم اجتماع عربي، فهل يكمن العجز إذاً في كون السوسيولوجيين العرب عجزوا عن استيعاب المنهج الدوركايمي والفيبري والماركسي، فلم تستطع المؤسسة الجامعية (l'université)

العربية تطوير وسائل سوسيولوجية لفهم الذات السوسيولوجية العربية، أم أن هذه المناهج لا تصلح، موضوعياً وعلمياً، لدراسة المجتمعات التقليدية فيتحتّم البحث عن هذه المناهج في إطار سوسيولوجيا تعتمد نظرة أخرى في بحث وفهم المشكلات الاجتماعية العربية؟ إذ كيف يمكن مثلاً فهم صعود الحركات الإسلامية وتناميها في المجتمعات العربية بغير تفسيرها الكلاسيكي والآلي بالأوضاع الاقتصادية المزرية وحدها التي يفسر بها السوسيولوجيون الغربيون ومن نهج نهجهم من السوسيولوجيين العرب «لجوء العامة والجهلة إلى الإيديولوجيا الغيبية....»[٢٣].

ولكن ما المقصود بـ «السوسيولوجيا العربية»؟ وكيف نحدد مدى «علم الاجتماع العربي»؟

هل يكفي أن يكون موضوع الأبحاث السوسيولوجية الموضوعة باللغات الأجنبية عربياً لكي تنضوي هذه الأبحاث في «علم اجتماع عربي»؟

هل يدخل في نطاق علم الاجتماع العربي كل الأبحاث السوسيولوجية التي توضع باللغة العربية مهما كان موضوع هذه الأبحاث عربياً أو غير عربي؟

«ماذا نعني بـ «علم اجتماع عربي»؟ أهو الذي يدرس المجتمع العربي أم هو الذي يُكتَب باللغة العربية أم هو الذي يُعنى به باحثون عرب ؟(...) فالطابع العربي للبحث (السوسيولوجي) لا ينحصر في الموضوع المُتّخذ ولا في اللغة المستعملة ولا في جنسية الباحث وإنما في نوعية صلة الباحث بموضوع البحث العربي»[٢٤].

ليس المعيار الأساس في إنتاج علم سوسيولوجي هو معيار منهجي فحسب بل هو معيار لغوي أيضاً، فالمنهج هنا هو الشكل فقط أما اللغة فهي المضمون. والصلة التي يحددها بوحديبة معياراً لتحديد السوسيولوجيا العربية لا يمكن ـ في رأينا ـ أن تكون صلة إلاّ عبر اللغة. ذلك أن الباحثين العلميين «لم يدركوا بعدُ بما فيه الكفاية، أن العلم ليس نشاطاً يراقب المجتمع من بعيد ومن فوق برجه العاجي وإنما هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الذين يصنعونه وينتجونه وإذن فهو جزء لا يتجزأ من لغتهم»[٢٥]. فاللغة «ليست أداة فكر بل هي حضن حياة، هي الخيط الذهبي الذي به تُشغَل حياة مديدة وفريدة»[٢٦]. هذا الكلام يطرَب له العلماء والباحثون العلميون لكنهم لا يتفكرون لحظة واحدة في سبل انطباقه على مسار عملهم العلمي بالذات. فبالنسبة إليهم ليس البحث العلمي منخرطاً في واقع اجتماعي معين وفي سياق تاريخي (اجتماعي) معين، ولذا فليس ثمة حاجة إلى أن يتم تصور هذا البحث العلمي والتعبير عنه باللغة الأم على تعددها واختلافها. ولا يتساءلون لماذا يكون الإبداع الفني من داخل الثقافة واللغة ولا يكون الإبداع العلمي من داخلهما، وكلاهما إبداع فكري يصدران عن اعتمال الفكر نفسه؟

في رأينا أن الحجة الصائبة التي يقدّمها المنادون بسوسيولوجيا عربية هي أن إنتاج المعرفة السوسيولوجية الخاصة بمجتمعاتهم ينبغي أن يكون مهمة السوسيولوجيين الذين

---

(٢٣) يعزو العفيف الأخضر الحركات الأصولية الإسلامية إلى «الذهنيات الزراعية»: «أليس جارحاً ومذلاً حتى الموت أن نظل أسرى الذهنيات الزراعية التي عفا عليها الزمن في العالم غير الإسلامي وأن يبقى الأموات يحكموننا من وراء قبورهم؟» حديث مع العفيف الأخضر، **بريد الجنوب**، العدد ٤١ (٥ شباط /فبراير ١٩٩٦).

(٢٤) عبد الوهاب بوحديبة، ص ١٣.

(٢٥) Bernard Cassem [éd.], *Quelles langues pour la science* (Paris: La Decouverte, 1990), p. 268.

(٢٦) Régis Debray, *A demain de Gaulle* (Paris: Gallimard, 1990)

يمتلكون ثقافة هذه المجتمعات والقادرين على طرح مشكلاتها بسبب هذا الامتلاك بالضبط. أما ما يبدو لنا أنهم غير مصيبين فيه فهو اعتقادهم بأن حقل هذه المعرفة التي يبتغون إنتاجها مقطوع عن حقل المعرفة العلمية والإبيستيمولوجيا السوسيولوجية كما هي معروفة عالمياً رغم ما يحمل هذا الحقل في المرحلة التاريخية الراهنة لتطوّره من إسهام غربي يجعل طابعه الغربي غالباً.

يالطا لتقاسم اللغات

لما كان التجديد والتقليد (أو «الحداثة والقدامة» بعبارة أدونيس) نسبيين، فإن الفرنسيين يمثّلون اليوم ـ في الصراع الخفي أحياناً، الجلي أحياناً أخرى بين فرنسا وأميركا ـ التمسك بالتقاليد بدفاعهم عن الـ traditions في وجه الأميركيين المدافعين عن الجديد والتجديد والحديث والتحديث... عندما بدأت فرنسا تشعر بخطر هيمنة اللغة الإنكليزية لم تكتف بقرار وزيرها جاك توبون منع الكتابات العامة بالإنكليزية في الشوارع والمحلات والإعلانات... فقبل ذلك كثيراً تداعت الأنشطة الثقافية والفكرية إلى تعبئة واسعة في هذا الاتجاه[٢٧]. فالمسألة في حقيقتها ليست مسألة لغة «قديمة» بـ «مفاهيم قديمة» ولغة حديثة أو متطورة، بل هي مسألة احتكار التعبير العالمي للغة معينة ومن قِبَل لغة معينة لغايات اقتصادية ولكن مموّهة بجدال العلم والإيديولوجيا البيزنطي، وذلك بقدر ما يكون ممكناً عزل اللغات الأخرى عن هذا التعبير وبجميع الوسائل الممكنة: الإعلامية، الثقافية (السينما والتلفزيون والإعلان...) الاقتصادية، السياسية و... إذا اقتضى الأمر العسكرية.

ليست هناك لغة واحدة للتعبير العلمي على أي من المستويات أو لإنتاج المعرفة في أي ميدان من الميادين؛ لكن اقتسام العالم في العصر الحديث شمل اقتسامه لغوياً كذلك، فقد رافق يالطا المعلنة «يالطات» أخرى غير معلنة، منها «يالطا اللغوية» التي تقاسمت فيها الدول المنتصرة ميادين العلم والمعرفة: الأدب والفن للفرنسية والعلم والعبارة العلمية للإنكليزية والرياضيات للألغة أي للغة الأنفورماتيك. أما العربية فقد ارتضي لها أن تكون لا لغة الشعر بل لغة الشعر القديم فحسب.

أعيد مراراً طرح يالطا التاريخية على بساط البحث من جديد وفي كل مرة كان يجري عليها بعض التعديل الذي كان يستتبع بالضرورة تعديلاً في تقاسم المواقع اللغوية[٢٨].

اللغة علم وعاطفة: تفاهم أفراد وتضامن جماعة

فيما عنى الجانب اللغوي من إشكالية «السوسيولوجيا العربية»، تنبع معاناة اللغة العربية من تناقض وظيفتها الرمزية العاطفية (symbolique et affectif) والتواصلية (communicutif)

(٢٧) بمبادرة من وزارة الفرنكوفونية، انعقد في مدينة العلوم والصناعة La Cité des sciences et de l'industrie في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، مؤتمر حول «التواصل العلمي والتقني: أي اللغات للعلم؟» ضم نحو ألفي باحث فرنسي وأجنبي.

(٢٨) Alain Décaux, "Pour la pluralisme scientifique et technique," dans: *Quelles langues pour la science?* (Paris: La Decouverte, 1990), p. 19.

et fonctionnel) فعوائق اللغة العربية عن تأدية دورها كـ «لغة علم» ناجمة عن تعظيم وتغليب دورها الرمزي العاطفي. ففي الألسنية تصبح اللغة بلا روح، مادّة تمدَّد على بساط التشريح وتُبضع للتفحّص والدراسة واكتشاف ما فيها من دوالّ ومداليل وقدرات تعبيرية. وهي في الإناسة رابط معنوي ووثاق عاطفي:

ـ يعرفها المشتغلون في الأنتروبولوجيا الثقافية والسياسية بأنها المقوم الأساس بين مقومات الهوية الجماعية وإسمنت الوحدة القومية؛ فتصبح اللغة شعوراً ولساناً وقوماً وعنوان ثقافة...[٢٩].

ـ ويعرّفها المشتغلون في الألسنية واللغويات والصوتيات (ومنذ دي سوسور) بالوظيفة التي تمتلكها وتؤديها على مستوى التعبير ونقل التجربة والفكر وبالسبل التي يضطلع بها أبناء هذه اللغة في صون تلك الوظيفة والسهر على فاعليتها وتجديدها بلا انقطاع...

اللغة العربية في نظر أبنائها على المستوى العاطفي: «جزء لا يتجزأ من الشخصية العربية» و«الصلة التي تربطنا بالأجداد وتحفظ روح الأمة» و«جوهر الرابطة العاطفية» و«لعبت دوراً حضارياً عالمياً» و«لغة القرآن ورابط روحاني وفكري» و«رابط قوي يشد عناصر الأمة الواحدة» و«جذر تاريخي»...، وهي في نظرهم أيضاً على المستوى التعبيري التواصلي: «غنى هائل بالمفردات والتعابير وديناميك اشتقاقي نشيط» و«قدرة على التكيف» و«قابلية على التجديد» و«لغة حضارة وتقنية ومعرفة» و«لغة علم أسوة باللغات الأخرى»[٣٠]. يغلب الجانب الرمزي على الجانب الوظيفي في وصف اللغة العربية واستعداداتها العلمية؛ فعلى الرغم من الإصرار اللفظي على أن اللغة العربية ينبغي أن تصبح أداة معرفية، لا يزال الإصرار على الجانب الرمزي هو الغالب. وبالأحرى يعمل المحور الوظيفي على شكل تمنّ بأن تكون اللغة العربية أو أن تصبح لغة وظيفية... فكأنما المحور الوظيفي مرصود للمستقبل أي لكي يعمل في المستقبل دون أن يرافق ذلك أنشطة فورية تبحث في العقبات التي تعيق تشغيل المحور الوظيفي وجهود منبثقة من التشغيل الوظيفي (العملي لا النظري فقط) للغة. وفي انتظار ذلك يبقى المحور الرمزي وحده الشغّال العمّال اليوم.

على أنه لا يمكن الفصل اعتباطاً داخل اللغة بين الوظيفة التواصلية والوظيفة الرمزية العاطفية، أي بين التواصل كعملية مادية والتواصل كعملية معنوية؛ إذ لا يمكن أن يوجد محور اللغة التواصلي التعبيري مستقلاً عن محورها الرمزي ولا يمكن أن يعمل بمعزل عنه. هنا علينا أن نسأل: إلى أي حد يجوز الافتراض بأن اللغة يمكن أن يكون لها جانب وظيفي مستقل عن جانبها الرمزي العاطفي؟ أليست وظيفة التواصل التي تحملها وتؤديها اللغة ناجمة في الأصل

(٢٩) الثقافة هي وسيلة نقل المعارف واللغة هي أداة هذا النقل إن قامت بوظيفتها، أو هي أداة تعطيل هذا النقل إذا اخْتلّت وظيفتها. يقول الأميركي المعروف لوكا سفورتزا: «اللغة هي أساس الثقافة (...) والسلطة الناجمة عن الثقافة هائلة يمكن أن تكون نتائجها إيجابية كما يمكن أن تكون سلبية». انظر: Luca Cavallis-Stortza, Odile Jacobe [éd.], *Gènes peuples et langues,* (Paris: Travaux du collège de France, 1996), p. 257.

(٣٠) من دراسة للباحثة الجزائرية دليلة مرسلي قُدِّمت إلى «ملتقى ٣٠ ـ ٣١ آذار /مارس ١٩٨٧» الذي انعقد في جامعة وهران حول: «ملامح العلوم الاجتماعية في العالم العربي المعاصر». الدراسة بالفرنسية وهي بعنوان "De la définition de la langue à l'élaboration des concepts et outils d'analyse linguistique". توجد نسخة من أعمال الملتقى التي نُشرت بالفرنسية والعربية محفوظة في مكتبة معهد العالم العربي في باريس تحت رقم (ASP 300).

عن جانبها الرمـزي بالذات وإذا ضـعف هذا الجانب أو زال ضـعفت وظيفية اللغـة نفسـها أو زالت وما أمكن لها بعد ذلك أن تستمر؟

إن مجـرد النظرة المـتفحصـة، سريعة كانت أم مـتأنية، إلى المـدى الذي تنتشر فيـه اللغة العربية ـ بصـرف النظر صرفاً تاماً ونهائياً عـن فاعلية وصلاحية العـوامل التي من شأنها أن توحد هذا المدى أو عدم أهليتـها وفاعليتها ـ تكفي لمعرفة مـدى تلازم وجود اللغة العربية مع القمع السـياسي والتـخلف الاقتصـادي والقهـر الاجتمـاعي، لا بل مع الدّمار التّام فـي البنية الجماعية الاقتصادية والنفسية (لبنان، العراق، الجزائر، مصر، فلسطين، السودان... إلخ).

هذه ليست ملاحظة إيديولوجية بل هي موضوعية وهي، موضوعياً، ملاحظة سوسيولوجية نظراً إلى اعـتبار هذا التـلازم بحد ذاته مـوضوعاً تتـوافر فـيه جمـيع الشروط التي تجـعل منه موضوعاً للبحث السوسيولوجي، لكن موضوعاً تتدافع من حوله وتتزاحم زوايا البحث ومناهج الدراسة ووجهات النظر... وهذا ما يجعله منطلقاً وملتقى لسوسيولوجيات شتى تتنطح لدراسته متهـماً كل منها الآخر بالإيديولوجـيا ليحتكر لنفسـه «شرف» العلم فيكون له بمثـابة «باسبور» دخول هذا «العالم الاجتماعي المليء بالمجاهل والأدغال».

هذا الإطار الثقـافي /السيـاسي العام ليس بحـال من الأحوال وليد المنطق الـداخلي الخاص بالثقافة العربية الإسلامية، فمـهما كان هذا المنطق لا يمكن أن يؤدي بمفرده بالعالم العربي إلى الحالة الاجتماعية التي يوجد فيـها اليوم. ولذا فإن أي بحث سوسيولوجي لا بد من أن يأخذ في الحسبان العوامل السـياسية. بل هي نتيجة من نتائج الإمسـاك بخيوط هذا المنطق من خارجه ـ بصرف النظر عن حتـمية هذا الإمساك التاريخـية وإيجابياته وسلبيـاته... الذي أدّى إلى اختلال اشتغال وظيفة هذا المنطق فصارت تعمل خـلافاً لمؤدّاها دون أن ينجح أصحابها في «ضبطها» بما يتوازن مع مقادير الإمساك الخارجي بها.

في موازاة تياري السـوسيولوجيـا اللذين يتنازعان الأبحاث السوسـيولوجية العـربية نجد دراسات تصل إلى نتائج مـؤدّاها أن اللغة العربية هي لغـة عاجزة عن مواكبـة التطور العصري. ونجـد دراسات أخـرى تصل إلى القـول إن القـيم الإسلامـيـة عاجـزة عن تمـثل قـيم العصـر كالديمقراطية والحريات العامة والبحث العلمي...

ولا تنسى هذه الدراسات أن توصي، في النتائج التي تصل إليها، إما بضرورة استبدال اللغة العربية كأداة للبحث العلمي وبخاصة البحث السـوسيولوجي أو بضرورة استبدال القيم الدينية الموجودة في اللغة العربيـة، بوصفها لغة مشبعة بالكلام الديني، أي بضـرورة نسخ الشخصية العربية نسخاً تاماً واستبدالها بأي شخصية أخرى يجري الصراع عليها بين المناصرين لهذه أو تلك من الشخصيات المرشحة للحلول محل الشخصية العربية الإسلامية!

كمـا نجد من ناحية أخـرى دراسات مناقضة تمـاماً توصي بأن اللغات الأجنبـية لا تصلح ـ كأدوات ولغات بحث ـ بتاتاً لدراسة المجتمعات العربية لأنها معادية للقيم الإسلامية.

إذا كان النوع الـثاني من الدراسات يـسهل اتهامـه بأنه أسيـر أولوية الأغراض السـياسـية وتغليبهـا على الغايات العلمية كـما يسهل اتهامـه بالإيديولوجي، فإن النوع الأول يقف من هذه الناحية على قـدم المساواة مع النوع الثاني؛ وإنمـا الحَكَم الذي يعين أي المتسابـقين بلغ الغاية الإيديولوجية وأيهما بلغ الغاية العلمية هو الذي يملك مقاليد القول والفصل.

بعلم اجتماع ولكن بغير لغة عربية يشـعر الباحث السوسيولوجي العربي أنه مقطوع اللسان أو بأن لسانه يستخدم للّغو ولا للّغة. هذا الشعور لا يمكن أن يرافقه أي نوع من أنواع الرضى أو الاعتزاز: لا بالعلـم ولا بلغة العلم ولذا فهو يؤدي إلى القـبول تدريجاً بالموت، مـوت اللغة، سواء جهاراً كما يفعل البعض، أو بصمت كما يفعل من لا يعوزهم الخجل بل تعوزهم جرأة الخجل[٣١].

كان برغسون يقول: ينبغي علينا أن نكون عمالاً ونحن نفكر وأن نكون مفكرين ونحن نعمل». ألا تكون هذه الدعوة من صلب مهمة السوسيولوجيين العرب؟ مهمة شاقة لكنها مغرية!

(٣١) تأخذ مسألة موت شعب كل مأساويتها إبان احتضار هذا الشعب وفي لحظات موته أو استماتته في الدفاع عن حياته، لا بعد هذه اللحظات، بعدها تصبح المأساة مبتذلة لأن التاريخ هو عبارة عن تراكم لا حدّ له من المآسي المتلاحقة والشعوب الميتة التي صنعت الحياة في زمن معين، وهو أيضاً تلال وجبال من الشعوب التي تصنع الحياة وتلاقي المصير نفسه بعد أن يفلت من يدها صنع الحياة وينتقل إلى أيد أخرى.

Conditions de la recherche scientifique (science exactes) dans le monde arabe et proposition d'un processus de cooperation regionale

ADEL MOURTADA

INTRODUCTION

La science et la technologie sont aujourd'hui des composantes essentielles de l'activité humaine dans les sociétés modernes. Elles influencent leur vision de l'avenir, elles leur permettent de répondre à des demandes économiques, sociales, culturelles; elles contribuent ainsi à façonner notre destin collectif[1].

La recherche scientifique qui a la capacité de modéliser le monde réel, de comprendre des phénomènes et donc les prévoir est le moyen d'accéder à des connaissances applicables. La notion de recherche devrait être prise dans une acceptation globale dans laquelle la recherche doit être au service de l'homme (humanité) dans son ensemble. De ce fait, il n'est pas étonnant que la notion de recherche soit associée à celle de développement pour en faire un vocable unique Recherche-Développement, (R-D).

En ce qui concerne le Monde Arabe, la recherche scientifique souffre de nombreuses faiblesses. L'analyse des conditions de la recherche dans le monde arabe et l'identification des obstacles à la coopération régionale et internationale constituent un préalable à toute tentative ultérieure d'agir sur celle-ci.

Nous donnons, en quelques chiffres dans cet article, une idée de ce que représente l'effort de recherche scientifique au plan mondial et au niveau des pays arabes. Les indicateurs dont on dispose sont limités aux

(1) Conférence de Pierre Papon, "La recherche dans les pays francophones: un modèle pour l'avenir," (Abidjan: Assises francophones de la recherche,1 et 2 Décembre 1993).

sciences exactes et ne couvrent pas les domaines des sciences humaines et sociales (Droit, Economie, Lettres).

Enfin, en nous basant sur notre expérience au sein du Programme "ECO-TECH" du CNRS (France) et sur l'analyse des problèmes rencontrés pour constituer des réseaux de chercheurs arabes et africains, nous proposons la mise en place d'un processus de coopération scientifique et technique multi-latérale adaptée aux besoins des pays arabes.

I - Etat des lieux de la recherche dans le monde arabe

1 - Comparaison avec la situation de la recherche au plan mondial

Trois indicateurs qui font apparaître les aspects financiers, le potentiel humain et les résultats de la recherche en terme de publications permettent l'établissement de comparaisons entre les différents pays.

a - Production scientifique

Il existe aujourd'hui des indicateurs qui permettent de quantifier la production scientifique et technologique mondiale, mesurée surtout par les publications scientifiques et les brevets. Ces indicateurs sont notamment produits pour les sciences exactes qui regroupent les sciences fondamentales (Mathématiques, Physique, Chimie), les sciences de l'univers (Géologie, Géophysique, Astronomie), les sciences médicales et les Sciences pour l'Ingénieur. Ces indicateurs sont produits au plan international par des organismes tels que l'OCDE, l'UNESCO et l'Observatoire des Sciences et Techniques (OST).

Il faut préciser que ces indicateurs déforment quelque peu la réalité. Ainsi, la base de données de l'OST prend mal en compte les résultats publiés dans des journaux scientifiques des pays en voie de développement qui, en raison de leur impact international insuffisant, sont rarement indexés dans des bases de données. De même, la procédure des dépôts de brevets aux Etats-Unis et en Europe n'est pas aisément accessible aux inventeurs et entreprises des pays en voie de développement, à cause de son coût élevé. C'est donc toute une technologie "appropriée" qui échappe aux indicateurs.

Ainsi, le volume des publications est un bon indicateur de la production scientifique dans les domaines des sciences exactes: 79% de celles répertoriées en 1991 dans les bases de données américaines du Science Citation Index provenaient des pays de la Triade (Europe, Etats-Unis, Japon), 0,9% seulement provenaient des pays arabes. Le tableau 1 montre le poids mondial (en %) en publications scientifiques des zones du monde.

Pour ce qui est des résultats de la recherche, les données fournies sont celles de la Banque des Indicateurs de la Science. D'après cette base, en 1990

les Etat-Unis occupent le premier rang avec 33,4% de la production mondiale, devant le Japon (7,8%), la Grande Bretagne (7,4%) et l'Allemagne (6,4%). La France se situe au 6ème rang avec 25601 publications et 5% de la production annuelle mondiale[2] et le Canada au 7ème rang avec 4,4% de la production mondiale. Quant aux pays arabes (0,9%), le Maroc est à la 53ème place, l'Algérie à la 55ème et la Tunisie à la 56ème.

En ce qui concerne le Liban, nous avons reconstitué dans les figures 1 et 2 de la production de la recherche scientifique libanaise de 1973 à 1994[3], ainsi que la répartition de cette production par domaine des sciences.

Figure 1
Production de la recherche scientifique libanaise
Articles dans des revues spécialisées internationales
(de 1973 à 1994)

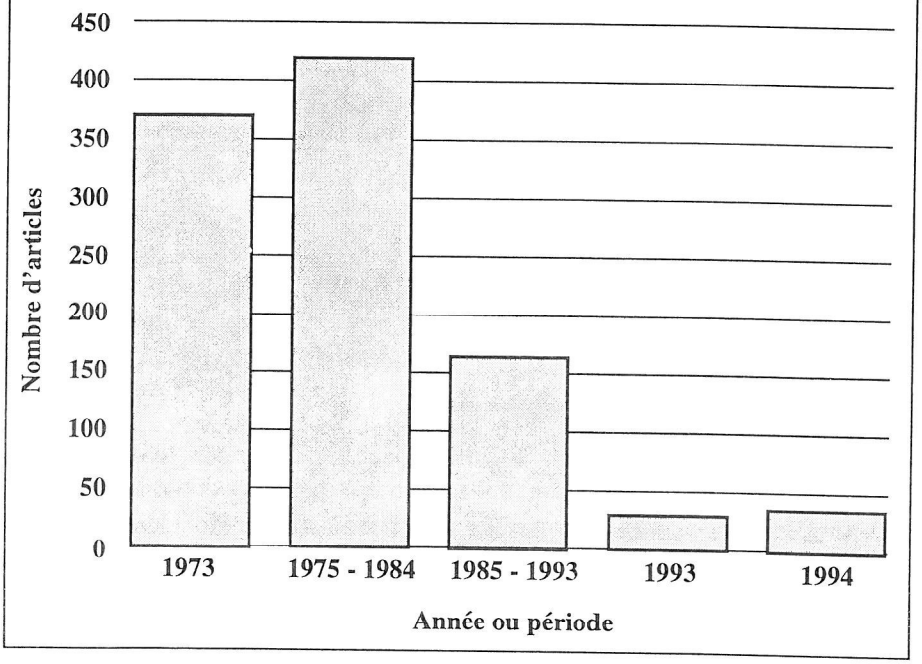

(2) "Forces et faiblesses de la recherche en francophonie," Synthèse thématique des séminaires régionaux, Association des Universitées Partialement ou Anterieurement au langue Français (AUPELF-UREF), 1993.

(3) Georges Tohme, "Le Conseil National de la Recherche Scientifique (CNRS) Libanais et l'état de la recherche jusqu'à 1993," séminaire "Perspectives et priorités de sa recherche au Liban," 1994; "Résumés Scienfiques Libanais, 1993," Publications du Conseil National de la Recherche Scientifique, 1993 et "Résumés Scientifiques Libanais, 1994," [op.cit,] 1994.

Figure 2
Répartition de la production de la recherche scientifique libanaise suivant les différents domaines (période 1993-94, source CNRSL)

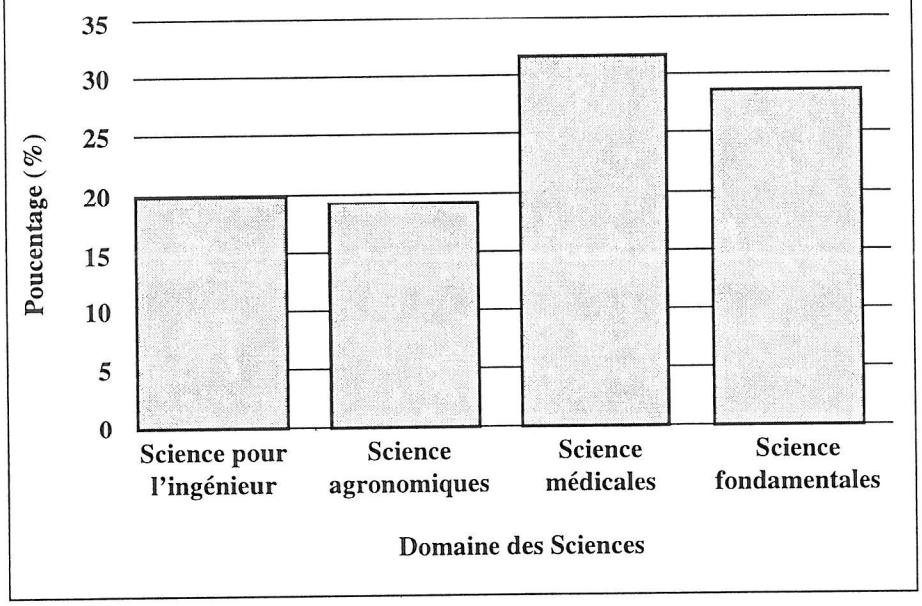

b - Indice d'impact des publications

L'indice d'impact d'un pays ou d'une zone est égal à 1 lorsque ses publications scientifiques sont citées autant que la moyenne mondiale. Le tableau 2 montre l'existence de trois ensembles: Les Etats-Unis (indice de 1,4), les autres pays développés (indice voisin de l'unité) et les pays en développement et ceux de l'ex-bloc soviétique (indice inférieur à 0,6)[4].

(4)"Enseignement supérieur et recherche: quelques indicateurs relatifs aux pays francophones," Observatoire des Sciences et Techniques, 1993.

Tableau 1: Poids mondial (%) en publications scientifiques des zones du monde en 1991

Pays ou Zone	Poids mondial(%)
Communauté Européene	29,3
dont France	5,3
Autriche, Finlande, Norvège, Suisse, Suède	4,9
Europe Centrale et Orientale	2,7
Israël	1,0
ex-URSS moins pays baltes	5,8
USA	33,1
Canada	4,4
Brésil	0,6
Autres pays Amérique Latine	1,0
Afrique du Nord (pays arabes)	0,5
Moyen et Proche-Orient (y compris pays arabes)	0,7
Afrique du Sud	0,5
Autres pays Afrique Sub-saharienne	0,5
Japon	7,8
Nouveaux pays industrialisés d'Asie	1,1
Chine	1,2
Inde	2,3
Autres pays Asie Extrême-Orient	0,2
Australie et Nouvelle-Zélande	2,5
Total	100,0

Source: OST-1993, données Sciences Citation Index (SCI).

L'indice d'impact des publications scientifiques des pays arabes est très faible. Il est de 0,5 pour les pays arabes du nord de l'Afrique et seulement de 0,3 pour les pays arabes du Proche-Orient (y compris l'Egypte). L'indice d'impact des publications scientifiques d'Israël étant de 0,9 est égal à celui de la France.

c - Les spècialisations disciplinaires des pays arabes

L'indice de spécialisation correspond au rapport du poids mondial d'un

pays ou d'une zone dans une discipline à son poids toutes disciplines confondues. Un indice supérieur à l'unité correspond à une spécialisation relative, inférieur à l'unité, à une dé-spécialisation.

La spécialisation des pays du Monde Arabe, pris dans leur ensemble, en mathématiques est très nette (tableau 3). Il y a une légère spécialisation en Biologie animale et végétale et en Chimie. Ils sont nettement dé-spécialisés en recherche biomédicale et en Sciences pour l'Ingénieur.

Tableau 2: Indice d'impact des publications scientifiques par pays ou zone d'origine en 1991

Pays ou Zone	Indice d'Impact(%)
Communauté Européene	1,0
dont France	0,9
Autriche, Finlande, Norvège, Suisse, Suède	1,2
Europe Centrale et Oriental	0,4
Israël	0,9
ex-URSS moins pays baltes	0,2
USA	1,4
Canada	1,0
Brésil	0,4
Autres pays Amérique Latine	0,5
Afrique du Nord	0,5
Moyen et Proche-Orient	0,3
Afrique du Sud	0,5
Autres pays Afrique Sub-saharienne	0,5
Japon	0,8
Nouveaux pays industrialisés d'Asie	0,4
Chine	0,3
Inde	0,3
Autres pays Asie Extrême-Orient	0,5
Australie et Nouvelle-Zélande	0,9

(Moyenne mondiale, Indice d'impact = 1)

Source: OST-1993, données Sciences Citation Index (SCL).

Tableau 3: Indice de spécialisation par discipline du Monde Arabe en 1991

Discipline	Indice de spécialisation
Médecine clinique	1,04
Recherche biomédicale	0,43
Biologie animale et végétale	1,29
Chimie	1,30
Physique	1,07
Sciences de l'Univers	1,08
Sciences pour l'Ingénieur	0,75
Mathématiques	2,07

Source: OST-1993, données Science Citation Index (SCI).

d - Potentiel humain

Sur le plan des personnels de recherche (chercheurs et ingénieurs), les Etats-Unis mobilisent 7,6 chercheurs pour 1000 habitants, le Japon 7,3, la France 5, la Belgique 4,2 et le Liban comme la plupart des pays arabes mobilise moins de 0,4 chercheurs pour 1000 habitants. Nous nous sommes basés sur les données du CNRS Libanais[5] pour tracer la figure 3 donnant le nombre des enseignants universitaires libanais (par domaine pouvant théoriquement effectuer de la recherche).

La formation par la recherche n'est pas bien assurée dans le monde Arabe. Les jeunes chercheurs se dirigent souvent vers les pays du Nord pour poursuivre des études de 3ème cycle. A titre d'exemple 14% des étudiants de 3ème cycle en France toutes disciplines confondues sont originaires des pays arabes. Leur nombre était de 15.937 en 1992 (source: OST, données MEN/DEP), dont 13.448 de l'Afrique du Nord et 2489 du Proche et Moyen-Orient. Le nombre des étudiants arabes en 3ème cycle en sciences exactes est de 8.386, dont 7.397 des pays arabes de l'Afrique du Nord et 989 du Moyen et Proche-Orient. Le nombre des édudiants arabes qui soutiennent leur thèse annuellement étant très faible. En effet, de nombreux étudiants renouvellent leur inscription en 3ème cycle pour le titre de séjour sans vraiment faire effec-

(5)"Directory of the the Lebanese Scientific researchers in Lebanon," National Council for Scientific research, 1995.

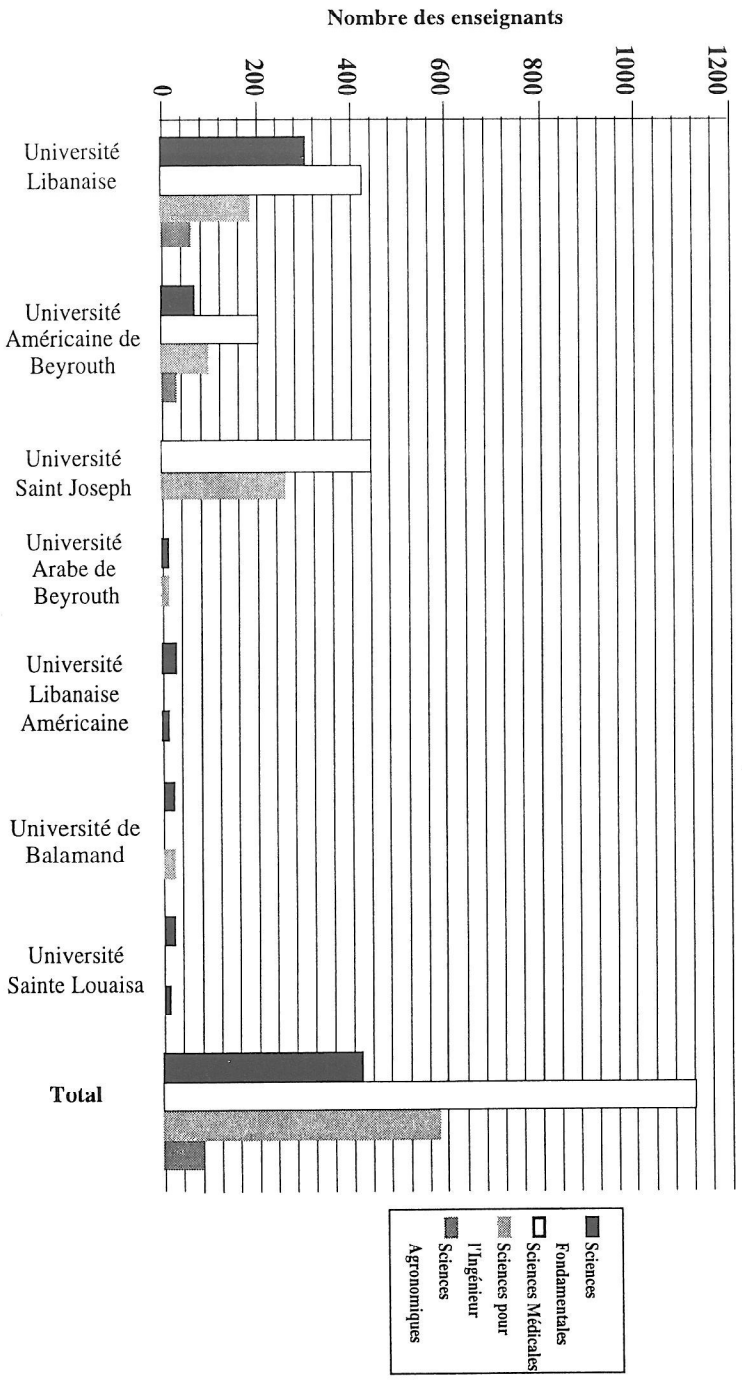

Figure 3
Répartition des chercheurs scientifiques libanais par université et par domaine des sciences (source: CNRSL, 1995)

tivement de la recherche. De plus, un nombre faible de ceux qui obtiennent leur thèse de doctorat retourne dans leur pays. La majorité cherche à rester en France pour travailler dans les domaines de l'enseignement et de la recherche ou dans le secteur privé.

Ainsi, près de 5% (2490) des enseignants-chercheurs des universités et chercheurs du CNRS en France sont étrangers, dont 561 d'Afrique du Nord (Algérie, Tunisie, Maroc) et 158 du Proche et Moyen Orient, parmi eux 53 du Liban (les enseignants naturalisés français ne sont pas comptés parmi les étrangers et on ne connaît pas leur nombre exact).

e - Financement de la recherche scientifique

Alors qu'en 1991 les activités de Recherche-Développement (R-D) de la planète représentaient 400 milliards de dollars, l'ensemble des pays en développement ne contribuent que pour 5% aux investissements mondiaux de R-D.

Sur le plan budgétaire, deux données permettent l'établissement de comparaisons: ce sont, pour chaque pays, les dépenses internes de recherche et développement (DIRD) rapportées au produit intérieur brut (PIB) d'une part, et à la population de ces pays d'autre part. En 1990, le rapport DIRD/PIB était de 3,1% pour le Japon et Israël, 2,9 pour la Suisse, 2,4 pour la France qui se situait en 6ème position après la Suède, la RFA et les Etat-Unis; pour ce qui concerne les pays arabes, globalement les DIRD/PIB sont inférieures à 0,76%. Ce rapport est de l'ordre de 0,2% pour l'Egypte, moins de 0,1%[6] pour le Liban, le Maroc et la Tunisie se situaient aux 27 et 28ème rangs mondiaux avec un taux de 0,7%.

Lorsqu'on examine les dépenses effectuées pour la recherche par habitant, la France consacrait, en 1991, 482$ EU, le Japon 734$ EU, les Etats-Unis 577$ EU et l'Allemagne 520$.

L'origine des financements est très variée selon les pays. Ainsi, la part assurée par l'industrie (grandes entreprises et P.M.E.) est de 70,4% en Belgique, de 51% au Québec, 78% au Japon, 49% aux Etats-Unis et de 43,5% cn France. Concernant les pays arabes, le financement privé reste très faible, l'essentiel de ce financement est assuré par les aides extérieures.

On constate d'autre part, que les efforts financiers qui ont été effectués pour la recherche ont eu une incidence sur la situation économique des pays. De 1957 à 1966, les Etats-Unis ont investi 157,7 milliards de dollars en re-

(6) Hafez Kobeissi," Conférance d'ouverture du First International Conference on Computer Simulation," Beyrouth, 1995.

cherche-développement alors que l'Europe Occidentale n'investissait que 50 milliards de dollars. Cette période a permis de placer les Etats-Unis en tête sur le plan industriel et de recruter les meilleurs cerveaux mondiaux. C'est une grande partie de l'économie mondiale qui s'est ainsi trouvée concentrée dans une partie du monde. Depuis, les autres pays ont réagi et ont pris conscience du rôle important que jouait la science et donc la recherche pour relever le défi de l'économie.

Sans vouloir faire de ce critère l'élément essentiel de la réussite économique des pays, il n'en demeure pas moins qu'un effort financier important doit être fait pour la recherche afin d'aider au développement. Ceci est vrai pour les pays du Nord, mais également pour les pays arabes.

2. Obstacles au développement de la recherche scientifique

La recherche arabe dans les domaines des sciences exactes est globalement faible. Ceci se traduit par un nombre réduit de publications et par la faiblesse des banques de données avec pour conséquence une limitation des échanges scientifiques dans l'espace scientifique arabe.

En effet, les problèmes politiques, économiques et sociaux dans les pays arabes ont gravement affecté les structures de recherche existantes. La grande majorité des institutions de recherche appartenant ou non à l'université éprouve de sérieuses difficultés à conserver le niveau requis pour se tenir au courant des progrès scientifiques et à participer à la production de connaissances nouvelles. Les ressources financières consacrées à la recherche sont extrêmement faibles. Ceci se traduit par une pénurie de moyens entraînant le sous-équipement, la pauverté des bibliothèques scientifiques, l'absence de maintenance et la difficulté de communiquer avec l'extérieur(7).

De plus, les conditions matérielles des chercheurs sont mauvaises tant au niveau de leur rémunération qu'au niveau des moyens mis à leur disposition dans le cadre de l'exercice de leurs fonctions. Elles ont conduit à une *inégalité flagrante dans l'accès aux connaissances* scientifiques entre les chercheurs du Nord et les chercheurs des pays arabes. En outre, l'absence de statut des chercheurs dans la plupart des institutions fragilise l'organisation de la recherche et *ne favorise pas la constitution et la stabilité des équipes.*

A ceci, il faut ajouter l'inadéquation de la formation du chercheur arabe, souvent formé au Nord où il s'agit de recherche pointue, de retour dans le pays, il éprouve de réelles difficultés pour s'adapter à ses nouvelles conditions modestes de travail. Il se réfugie ou se replie dans des connaissances

(7) Hafez Kobeissi, "La Recherche Scientifique Universitaire," conférence présentée au Congrès de Développement du Système Educatif Libanais (Beyrouth, 1991), pp. 439 - 485.

très théoriques. Ainsi, les jeunes chercheurs arabes hésitent à se reconvertir dans des domaines de recherche dont leurs pays ont besoin, car il leur est plus facile de produire des publications de haut niveau en collaborant avec le laboratoire du Nord où ils ont préparé leur thèse, sur leur sujet de thèse. Ainsi un laboratoire arabe peut être un *agglomérat de compétences diverses mais peu cohérentes.*

Nous soulignons que la recherche arabe *manque* surtout *de directeurs de recherche* pratiquant ce métier avec conscience professionelle et à plein temps. Certains, parmi ceux qui sont capables de diriger des recherches, abandonnent vite ces activités pour s'accrocher à des fonctions administratives mieux rémunérées.

Aussi, le contact entre les institutions de recherche et les filières techniques est faible. Ceci ne favorise pas la vulgarisation et la diffusion des résultats de recherche auprès des entreprises. Cette situation est aggravée par le faible potentiel du tissu industriel en équipements, ressources humaines et techniques.

Enfin, les gouvernements des pays arabes semblent ne pas accorder de priorité au développement de la recherche dans les institutions dépendant de l'Université. Les chercheurs sont mal suivis et évalués. Les connaissances et les expériences accumulées dans certains centres de recherche ne sont souvent pas exploitées et capitalisées.

II. Obstacles a la cooperation regionale et internationale

Tous les pays du Nord ont défini des politiques de recherche qui définissent les grandes orientations et, les priorités, et favorisent les synergies entre les différents acteurs. Des politiques régionales, comme dans le cas de la communauté européene, se mettent également en place. L'émergence de ces ensembles régionaux d'attraction pour la coopération crée une tendance qui va à l'encontre de la coopération Nord-Sud et particulièrement Nord-Pays Arabes. Ainsi, les laboratoires du Nord définissent leurs priorités en tenant compte de ces nouvelles politiques régionales, qui écartent, de plus en plus, la coopération avec les pays arabes, jugée peu rentable.

Dans les pays arabes, des efforts sont menés ici ou là, particulièrement au Maghreb, mais le cloisonnement entre les universités d'un même pays et celles des autres pays arabes demeure encore la règle. La recherche universitaire demeure essentiellement une recherche fondamentale, peu en prise avec le milieu dans lequel elle se développe. Il est à craindre que cette situation ne perdure tant que des politiques n'auront pas été définies et les mesures correspondantes appliquées. La coopération régionale entre les diverses institutions des pays arabes est pratiquement inexistante. Cette situation ne favorise

pas la communication et la diffusion des connaissances scientifiques. En ce qui concerne la coopération avec les pays du Nord, le manque de concertation entre les organismes de recherche du Nord et ceux des pays arabes conduit souvent au financement de programmes de recherche en Afrique du Nord et au Proche et Moyen-Orient qui ne correspondent ni aux besoins ni aux spécifités technico-économiques de ces régions. Après de nombreuses années de coopération structurée avec des laboratoires étrangers (Maroc, Algérie, Irak...), le Professeur Alain Cordier de l'Université Paul Sabatier (France) a tiré quelques enseignements qui, s'ils ne sont valables en toute rigueur que pour des cas précis, peuvent être étendus aux pays arabes. Ces constatations très regrettables sont: "La coopération n'est jamais équilibrée; il s'agit donc le plus souvent d'une *aide* des laboratoires français plutôt que d'une collaboration, et ceci est malgré les efforts de chacun. Ce travail de coopération est largement sous estimé par les instances universitaires françaises, aussi bien pour les carrières des chercheurs que pour les laboratoires"(8). La coopération entre les structures de recherche des pays arabes et celles des pays du Nord engendre donc des problèmes. Et c'est par leur solution que l'on atteindra le but cherché: rendre viable à long terme une coopération qui satisfasse tout le monde. Quelles sont les avantages, les inconvénients et les problèmes de cette coopération?. La collaboration entre les laboratoires du pays du Nord avec les organismes de recherche des pays arabes permettait aux laboratoires du Nord d'utiliser à bon escient la complémentarité des compétences des partenaires. Aussi, ils pourraient profiter d'un terrain d'expérimentation pour l'étude de phénomènes créés ou accentués par la météorologie locale, ou le développement de techniques non utilisées dans les pays du Nord.

De même, cette collaboration permettrait d'avoir des thésards munis de bourses pour faire vivre les laboratoires du Nord (en France un thésard sur trois en sciences exactes est étranger).

Or, cette collaboration présente de nombreux inconvénients:

En effet, le chercheur du Nord considère que la collaboration avec le laboratoire d'un pays arabe est une perte de temps due à l'hétérogénéité de la formation scientifique des acteurs et à la lourdeur des formalités administratives (chaque décision doit être approuvée par la plus haute hiérarchie).

De plus, cette collaboration donne une orientation "appliquée" à la recherche. Cette orientation est mal perçue par les instances de jugement des laboratoires et des carrières dans les pays du Nord.

(8) Alain Cordier, "l'Opinion d'un chercheur universitaire," séminaire ECOTECH-CNRS (Paris, les 15 et 16 Décembre 1994).

En particulier, un programme de collaboration nécessite la pérennité des axes de recherche et développement, donc la stabilité des partenaires dans leurs postes pendant 4 ou 5 ans. Or beaucoup de collaborations sont arrêtées à cause d'événements politiques ou économiques qui obligent parfois les chercheurs des pays arabes à quitter ou à changer de poste. Cette instabilité n'encourage pas les laboratoires du Nord à engager une collaboration durable avec les organismes de recherche des pays arabes.

III. Contribution a la mise en place d'un processus de cooperation scientifique et technique

Malgré cette situation alarmante, certains établissements arabes ont réussi à conserver un niveau relativement acceptable de production scientifique. De plus, un potentiel réel de recherche existe dans les pays arabes. Il est chez les jeunes diplômés et étudiants, en fin du second cycle, fait d'une grande capacité de travail et d'un désir perceptible de faire quelques choses d'utile.

Dynamisation de la recherche scientifique arabe

Il semble donc possible de relancer le développement de la recherche dans les pays arabes à condition de:

- définir une stratégie d'ensemble,
- développer un partenariat en coopération,
- regrouper des chercheurs et appuyer financièrement les jeunes équipes,
- encourager l'ouverture sur le secteur professionnel,
- mobiliser une capacité d'expertise.

a - La définition d'une stratégie d'ensemble de la recherche

La recherche doit s'impliquer dans les problèmes de développement. Les pays arabes sont aujourd'hui confrontés à des problèmes socio-économiques graves, les demandes couvrent divers domaines tels que l'industrie, l'agriculture, la santé, l'environnement, etc.. Il est indispensable de définir une stratégie répondant aux besoins réels de ces sociétés. Si la stratégie est clairement définie, il sera incontestablement plus facile de mobiliser les ressources qui seront nécessaires. Elle devra aussi se structurer autour de *thématiques globales* qui feraient apparaître des aspects fondamentaux et qui déboucheraient également sur des applications. Les recherches entreprises, doivent prendre, de plus en plus, en compte le milieu dans lequel un sujet se développent. La nécessité d'une bonne connaissance de ce milieu, l'évaluation des ressources disponibles et leur valorisation sont primordiales.

b - La constitution des équipes régionales de recherche

Il faut commencer par identifier les rares chercheurs passionnés et actifs capables d'assumer la direction de recherche dans leur domaine. Il faut ensuite leur apporter le soutien matériel et financier nécessaire à l'amélioration de leurs conditions de travail. A cet effet, la mise en place d'un *Fonds Arabe d'aide à la recherche scientifique* semble indispensable.

Par ailleurs, il faut aider à l'émergence et la constitution de petites équipes autour *d'un programme scientifique clair, précis et limité dans le temps*. Les différentes équipes constituées doivent communiquer enter elles et avec la communauté scientifique internationale. La seule contrainte qui leur serait imposée est de *publier leurs résultats originaux dans des revues spécialisées à comité de lecture*. L'aide octroyée à chaque équipe n'est renouvelée à la fin de chaque exercice que sur évaluation de ses résultats. La priorité devra être accordée à la constitution des équipes au sein des universités pour leur double rôle de recherche et de formation. Elles disposent d'un vivier humain important, constitué des étudiants et des enseignants-chercheurs. De plus, ces équipes pourraient contribuer *à la formation par la recheche* de jeunes diplômés nationaux. En fonction des capacités de chaque équipe, des regroupement s'effectueraient afin d'atteindre des *masses critiques* permettant de relancer la recherche sur des *thèmes prioritaires*. A cet effet, la mise en place de *réseaux de recherche* dans le monde arabe est particulièrement recommandée.

Conclusion

L'une des leçons que l'on peut retirer des succès de la recherche dans les pays du Nord c'est que les mentalités et les structures sociales se sont prêtées au développement de l'activité scientifique: *La connaissance scientifique est reconnue comme une valeur*. Ces pays ont une tradition qui considère que la science et donc l'esprit scientifique, apportent des modes de raisonnement qui rendent possible la prévision ainsi qu'un langage technique qui font désormais partie du monde moderne et qui sont intégrés dans les processus de décision.

Il convient de constater que la situation est très différente dans les pays arabes. Car la recherche n'est considérée ni comme une valeur, ni comme un domaine prioritaire par la plupart des gouvernements, le rendement et la qualité des recherches ne peuvent que faiblir. Ceci se traduit par la place insuffisante du monde arabe dans la production scientifique internationale.

L'inexistence de véritable politique de recherche, l'insuffisance du financement, le fait que la recherche reste essentiellement du ressort de l'université ou d'instituts, le secteur des entreprises investissant peu dans ce domaine,

l'inexistence de statut propre au chercheur, sa non reconnaissance sociale, sa faible rémunération, son isolement, tout particulièrement dans le domaine de la documentation, le mauvais état des laboratoires, un matériel souvent obsolète ou ne fonctionnant pas par manque de maintenance, font que les chercheurs préfèrent rester dans les pays où ils ont pu faire leurs études ou tentent d'y retourner.

Comme le développement est étroitement lié à la recherche, il faut craindre les dangers qu'entraîne l'écart des niveaux de développement scientifique entre les pays du Nord et les pays arabes.

Il est donc urgent de donner la priorité à la consolidation de la recherche arabe au service du développement. La création de centres régionaux bien équipés, attractifs, fonctionnant dans le cadre de réseaux qui, eux seuls, permettent des ouvertures diverses, est prioritaire. Des mécanismes de soutien direct aux chercheurs et à la recherche elle-même doivent être mis en placc.

Enfin, la formation à la recherche est la condition de la pérennité et de l'efficacité des structures de recherche existantes ou mises en place. Or, les problèmes de la formation de 3ème cycle dans les universités arabes et des relations entre universités et entreprises restent entièrement à résoudre.